جامعة الشرق الأوسط
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990−2010)

The Impact of Political Transformations in the New International Order on Gulf Cooperation Council Countries' Security and Stability between 1990-2010.

إعداد الطالب

عبدالعزيز عبدالعزيز المهري

إشراف

الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة

مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

2010/2009

التفويض

أنا عبد العزيز عبدالعزيز المهري أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم:

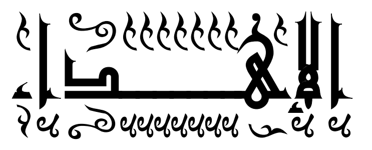
التاريخ:

التوقيع

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة في 2010/12/29:

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور أحمد البرصان	رئيساً	
الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة	مشرفاً	
الأستاذ الدكتور مازن العقيلي	عضواً	



إلى والدي العزيز رحمه الله الذي جعلني مسؤولاً

إلى ذلك الشامخ الذي كان الامان وقت الخوف والشدة.... وقت الخطأ

إلى منتجف الأقلام ولا أوفيه حقه

إليك أبي

إلى من جعلتني رجلاً بحنانها...... إلى ينبوع الحنان ومصدر السعادة

إليك أمي

إليكم أخوتي

إلى كل من فرح لفرحي وحزن لحزني وصفق لنجاحي وبكى لفشلي

إلى كل من علمني حرفاً أو معنى من معاني الحياة

شكر وتقدير

أبدأ بحمد الله الذي وفقني إلى هذا العمل و سهل لي السبل لإنجازه

لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من مد لي يد العون في إعداد هذا الرسالة وأخص بالشكر أستاذي الفاضل

الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة

الذي لم يتوانى في تقديم كل ما في وسعه من جهد لمساعدتي و إرشادي نحو الأفضل و متابعتي في كل وقت.

ولا أنسى أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى أعضاء الهيئة التدريسية كل من الدكتور سعد السعد والأستاذ الدكتور محمد الهزايمة، والأستاذ الدكتور أحمد البرصان لما قدموه لي من مساعدة في إنجاز هذه الدراسة.

الباحث

فهرس المحتويات

التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990–2010)

اعداد الطالب

عبدالعزيز عبدالعزيز المهري

إشراف

الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة

ملخص

تحاول هذه الدراسة تحليل ودراسة التحولات في النظام الدولي الجديد وأثرها علـــى أمـــن واستقرار منطقة الخليج العربي في الفترة 1990–2010 , حيث تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى ارتباط التحولات الدولية على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي واستقراره.

وتوصلت الدراسة الى تعدد مصادر تهديد أمن دول الخليج العربية، فثمة مصادر تهديد خارجية دولية وإقليمية، ومصادر تهديد داخلية تتعلق بالتركيبة الداخلية لهذه الدول ذاتها. ولقد أدى تعدد وتنوع مصادر التهديد إلى تعدد مواز في سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـــة الهادفة إلى مخاطبة هذه التهديدات والحفاظ على أمن تلك الدول أظهرت الدراسة وجـــود تـــأثير سلبي للحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي والمرتبطة بالتفاعلات الإقليمية بين دول الإقليم على أمن الخليج العربي ويظهر ذلك من خلال تحليل الحالة الأمنية للخليج العربي فـــي ظـــل النظـــام الدولي الجديد والتهديدات التي تعرض لها الأمن الإقليمي في تلك المرحلة.

وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز القوة العسكرية لدول المجلس من خلال التوسع في التدريب وتحديث قواتها المسلحة ودعمها بالإمكانات التكنولوجية الحديثة. وقد أنفقت هذه الدول مبالغ طائلة في هذا الاتجاه، ولكن مشكلة الندرة السكانية قلصت فاعلية سياسات التســـلح كـــأداة لحماية تلك الدول.

The Political Shifts in the New International System and its effect on the Gulf Cooperation Council States Security and Stability, in the period of 1990 – 2010

By
Abdel Aziz Abdel Aziz Al Mahri
Supervisor
Prof. Dr. Amin Al Mashaqbah

Abstract

This study attempts to analyze and examine the shifts in the new international system and its impact on the security and stability of the Arab Gulf region for the period of 1990 – 2010. Whereas the problem of the study lies in revealing the extent of international shifts links with the security and stability of the Arab Gulf Cooperation Council States.

The study's results revealed to the development of threats from several sources on the security and stability of Arab Gulf States. Whereas, there are external international and regional threats while there are internal threats against these states due to their internal composition.

This multiple and varied threat sources have led to these states to adopt parallel and multiple policies in order to address those threats and to sustain the security of Arab Gulf states.

Furthermore, present study revealed the negative effect of the security situation in the Arab Gulf States which are tied to regional reactions among region's states over the Arab Gulf Security. This situation is evident through the analysis of security situation of the Arab Gulf under the new international system and the threats against regional Security during this period.

The study recommends that the Council states should string their military capabilities through training expansion and the modernization of their armed forces supported with modern technology. Arab Gulf states have invested huge amounts of money in this direction, however population scarcity of these states reduced the effectiveness of arming policies as a tool to protect these states.

الفصل التمهيدي

مقدمة:

تميزت المرحلة الأخيرة من عقد الثمانينيات باضمحلال القطبية الثنائيـــة التـــي سيطرت على العلاقات الدولية بين زعامتي المعسكرين المتصـــارعين منـــذ نهايـــة الأربعينيات. ولقد لحق التغير بهيكل النظام الدولي وتوزيع القوة داخله، كما امتد أيضاً إلى المفاهيم وطبيعة المرحلة التي تمر بها العلاقات الدولية، ثم تأكد الوضـــع الـــدولي الجديد في أوائل التسعينيات عندما انهار حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفييتي فـــي ديسمبر عام 1991 إلى 15 دولة، وانفردت الولايات المتحدة بـــاحتلال قمـــة النظـــام الدولي بصفتها القطب الدولي الأوحد (مراد، 2008).

لقد شهدت قضية الأمن القومي متغيرات حادة في مرحلة ما بعد انتهاء الحـــرب الباردة في عقد التسعينيات أدت إلى تراجع أهمية قضية الأمن الدولي وبروز قضـــايا الأمن الإقليمي في مناطق كثيرة من العالم، كما شهد مفهوم الأمن تطورات مهمة فـــي مضمونه بسبب انتهاء القضايا التقليدية التي شكلت هذا المفهوم .

تشكل منطقة الخليج أهمية إستراتيجية سواء تعلق ذلك بـــالممرات أو المـــوارد وكلاهما يمثل محوراً من محاور الصراع الذي يشهده العالم الآن خاصة بـــين القـــوى الكبرى ، سعياً وراء النفوذ والقوة ، ولم تكن لتثار هذه القضايا في جانبيها قبل ذلك إلاّ عقب الحرب الثانية بعد اكتشاف البترول فيها ، ذلك لأن أهميتها كانت تنصرف إلـــى العنصر الأول وهو الممرات في الفترة السابقة على الحرب، وبالتالي فـــإن الصـــراع حول هذه المنطقة بدءاً من البرتغال وانتهاءً بالولايـــات المتحـــدة مـــروراً ببريطانيـــا وروسيا ما هو إلا تعبير عن هذه الأهمية فإذا أضفنا ظهور البترول فسوف نجد أن هذه الأهمية قد تضاعفت.

ينطبق هذا الوضع على التغيرات الدولية التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي أُطلق عليه مصطلح "النظام الدولي الجديد" وكانت نتيجة هذه التغيرات انهيار الكتلة الشرقية، ومنظومة الدول الاشتراكية، وأزمة الخليج الثانية عام 1991 وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001، واحتلال أفغانستان 2001، فاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية 2003، وما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وحرب إسرائيل على لبنان سنة 2006، والحرب على غزة 2008. ولا يمكن الحكم بأن هذه الأحداث وحدها هي التي كانت نتيجةً لظهور "النظام العالمي الجديد"، بل كانت هنالك تراكمات قديمة، بدأت بالظهور في السبعينيات وتسارعت خلال الثمانينيات، عندما اجتاحت رياح التغيّر بلدان أوروبا الشرقية، وفي مطلع التسعينيات، وعلى أثر تفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير تحول النظام الدولي من ثنائي القطب إلى أحادي القطب في ظل النظام الدولي على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي واستقراره، وتبرز مشكلة الدراسة من محاولتها الإجابة عن التساؤلات التالية:

أسئلة الدراسة:

لقد أثارت مشكلة الدراسة العديد من التساؤلات:

- ما التحولات السياسية التي رافقت النظام الدولي الجديد؟
- هل هناك تأثير للتحولات الدولية على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي واستقراره؟
- ما مستقبل الحالة الأمنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

أهمية الدراسة:

تتميز هذه الدراسة من الدراسات التي تتناول أثر التحولات في النظام الدولي الجديد على أمن واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الفترة (1990–2010)، فهذه التحولات أفرزت العديد من المتغيرات التي أثرت على حالة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، فقد كان لانهيار الاتحاد السوفييتي سابقاً وإعلان النظام الدولي الجديد حرب الخليج الثانية وحرب القوات الأمريكية في المنطقة، متضمناً بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية تهيمن على النظام الدولي، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول التي أثرت على نمط العلاقات الدولية واحتلال العراق وأفغانستان، مما أدى إلى زيادة العمليات الإرهابية في العالم، وكانت انعكاساته أكثر سلبية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان التحولات السياسية التي شهدها النظام الدولي الجديد.
- التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي ، والأمن الإقليمي الخليجي والتعاون الخليجي في المجال الأمني ، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على أمن منطقة الخليج العربي.
- إبراز مدى ارتباط هذه الآثار بأمن واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

- ظهور النظام الدولي الجديد وتأثيره على التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد أثراً كبيراً على أمن واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الفترة (1990–2010).

حدود الدراسة

- **حدود زمنية:** تقتصر الدراسة على الفترة (1990–2010) مرحلة التحول إلى النظام الدولي الجديد بسبب احتلال العراق للكويت عام 1990.
- **حدود مكانية:** دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

مصطلحات الدراسة:

النظام الدولي الجديد: بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل كل إمكاناتها السياسية والإعلامية للتبشير بالتحول التاريخي الجديد ، والحديث عن النظام الدولي الجديد الذي تقوده وتعمل على تكريسه والذي يقوم على جملة مبادئ وأسس وقواعد لخّصها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في: "إن أركان النظام الدولي الجديد هي: تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والتضامن الدولي في مواجهة العدوان، والعمل من أجل تخفيض مخزون الأسلحة وإخضاعها للسيطرة، ومعاملة الشعوب معاملة عادلة" . (مجلة عالم الفكر، 1995)

أمن الخليج العربي: يعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية. لقد تعددت مكونات "الأمن" المطلق و"الأمن" القومي، ولعل أهمها القدرة على الدفاع عن الذات، وحماية المكتسبات، ولم تعد هذه محددة بالقدرة العسكرية إذ دخلت عوامل أخرى منها التطور التقني والاقتصادي والجغرافي والموارد الطبيعية. إن معالجة قضية الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تقتضي، طبقاً لما سبق، مقاربة قضية

الجيوبولتيكس والجيوستراتيجيا والموارد الطبيعية، ومن ذلك ما يمثله الخليج العربي من أهمية إستراتيجية في منطقة ملتهبة (العجمي، 2006).

الأمن الوطني والإقليمي

إن أبسط تعريف للأمن الوطني أو القومي هو "ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي، ويؤدي حفظ الأمن إلى تحقيق الدول أهدافها الإستراتيجية القومية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية المحيطة بها، ويرتكز الأمن الوطني على بعض العناصر المهمة منها كيان الدولة وفكرة قيامها، وهما عنصران معنويان" (الكيالي، 1990: 29).

أما العناصر المادية، فهي سكان الدولة ومواردها الاقتصادية، وهو أكثر العناصر قابلية للتهديد، بعكس العنصر المعنوي المتمثل في كيانها ومؤسساتها التي لا بد من تقويتها لحفظ التماسك الداخلي، وسوف نلاحظ كيف تعرض الأمن الخليجي بفعل المتغيرات الدولية إلى الضعف في تحقيق أهدافه الإستراتيجية التي تتمثل بحفظ الأمن والاستقرار وحماية المكتسبات الوطنية، وحماية موارد الطاقة، كما نلاحظ أن القوى الخارجية التي دخلت الخليج كانت تعمل على زعزعة أسس الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي فيه، من أجل ضمان هيمنتها على تلك المنطقة النفطية.

ولا بد من أن نشير إلى اختلاف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج باختلاف الأطراف المؤثرة فيه، قديماً وحديثاً، والتي تتفق على أنه ينطلق مما يحقق مصالحها، وباختلاف هذه المصالح يختلف المفهوم، وهو يختلف باختلاف المرحلة الزمنية، ومن ثم فهو متحرك وبعيد عن الثبات ومتأثر باللاعبين والزمان مع ثبات الملعب، وهو الخليج الذي نظر إليه اللورد كورزون (Lord Curzon)، نائب ملك بريطانيا في الهند (1896-1905)، على أنه لوح شطرنج، على اللاعب فيه أن يجابه كل حركة جديدة من خصومه بحركة مماثلة، وتمثّلت هذه الحركات

بالعنف بأشكاله المتعددة، إذ لم يتغلب الغرب البرتغالي والهولندي على أهل الخليج بالأفكار والقيم، ولا بنشر السلم والأمن، ولكن بسبب تفوقهم في تطبيق العنف المنظم، وتفوق القوة العسكرية الغربية التي أدت إلى خضوع المنطقة لهم وحدهم وإبعاد الآخرين عنها. (الشريدة، 1995)

أما بالنسبة لمفهوم أمريكا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وتدفق النفط، فقد تغير التهديد، وتزعزع أمن الخليج، حيث كان أحد أسبابه التنافس النفطي المحموم بين الشركات النفطية العالمية مثل شركة شل وفورد وأرامكو، ثم أخذت بريطانيا في التخلي عن الدور الذي أراد الأمريكيون أن تقوم به نيابة عنهم. (حرب، 1984).

يكتسب الخليج أهمية جغرافية واقتصادية كبيرة، إذ يعد ممراً عسكرياً وتجارياً مهماً، وازدادت أهميته بعد أن أصبح الممر الرئيسي للطاقة التي تتزايد الحاجة إليها عالمياً بشكل متلاحق، ومن هنا فإن أمنه أصبح مسألة تهم جميع الدول وبخاصة الكبرى منها. وقد أثار القرار الذي اتخذته بريطانيا بالانسحاب من المنطقة في موعد لا يتجاوز سنة 1971م قضية أمن الخليج، لأن بريطانيا تمثل القوة الداعمة للمصالح الغربية في المنطقة، ونتج عن ذلك ما يعرف (بفراغ قوة) في المنطقة، قد يؤدي إلى دخول قوة أخرى إلى المنطقة معادية للغرب، مما يعرّض المصالح الغربية للخطر. كما نتج عن تلك المخاوف الغربية للمنطقة تصاعد الاهتمام بتلك المنطقة لما تمثله من ثقل اقتصادي دولي مهم، لذا قامت الولايات المتحدة بعمل ترتيبات عسكرية وسياسية بهذا المجال. ففي حزيران 1973 وصف جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، منطقة الخليج بأنها منطقة للولايات المتحدة فيها مصالح سياسية، اقتصادية، إستراتجية مهمة جداً. (الشريدة، 1995)

أما دول الخليج، فكانت تنظر سابقاً إلى الأمن من زاوية داخلية أكثر منها خارجية نظراً للوجود البريطاني في المنطقة في ذلك الوقت، ولكن بعد خروج البريطانيين شعر أهل الخليج أن الأوضاع غير مستقرة. لقد كان لخروج البريطانيين

من الجنوب العربي كما سيفصله الباحث لاحقاً صــدمةً قويــة هــزّت الإمــارات الصغيرة، وكانت دلالاتها السياسية ناقوس خطر يدق بعنــف فــي أروقــة الحكــم الخليجية. فكان الحل بالنسبة إلى دول الخليج الناشئة هو في قيام اتحاد طوعي فيمــا بينها (خلافاً لما تم من وحدة قسرية بين شمال وجنوب اليمن لاحقــاً وإلغــاء كيــان جمهورية اليمن الديمقراطية في الجنوب اليمني) فتشكّلت دولة الإمــارات العربيــة المتحدة المكوّنة من سبع إمارات في دولة موحدة، ثم جاء الحل الثاني ولو بشكل أقل تماسكاً، وهو قيام مجلس التعاون كمنظمة أمن جمــاعي لــدول الخلــيج العربيــة. وصارت دول الخليج ترى أن أمن الخليج هو أمنها كدول، بالإضافة إلــى حمايــة وتأمين الممرات المائية التي تعد الشريان الحيوي لنقل البترول، ولما لهذه الممــرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية، فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون لشراكة دولية لا يقتصر على دول الخليج فقط. وتتبنى دول مجلس التعاون مبدأ عــدم التــدخل فــي الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحل الخلافات بالطرق السلمية، ومبــدأ التعــايش السلمي والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، وإبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبــي، وتبني سياسة الحياد. (الكيلاني، 1996: 53–55).

الدراسات السابقة

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

- دراسة رجب، (1997)، بعنوان "**أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**" إذ تناولت الدراسة الموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، والروابط التاريخية بين دول الخليج العربي. وتضمّنت شرحاً لتاريخ النفوذ البريطاني في المنطقة، وتطور الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، إذ تناولت المفهوم الأمريكي لأمن الخليج، وأمن الخليج والحرب العراقية الإيرانية، وتوضيح إستراتيجية القوى العظمى تجاه طرفي النزاع، ودوْر منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع. وتوصلت الدراسة إلى أن أمن الخليج العربي يتطلب وضع إستراتيجية دفاعية لمواجهة الأخطار العسكرية، ويتطلب في ذات الوقت تحقيق التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة.

- دراسة المرهون، (2005)، بعنوان "**أمن الخليج بعد حرب العراق**" هدفت الدراسة إلى تحليل دراسة موضوع أمن الخليج العربي بتداخلاته الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة قلّ نظيرها في أي نموذج آخر، وإذا كان أمن الخليج قد ارتبط عضوياً اليوم بأمن الطاقة النفطية، فإنه ارتبط قبل ذلك ولا يزال بأمن الممرات الإستراتيجية بين الشرق والغرب. وتوصلت الدراسة إلى أن أمن الخليج يعدّ أمناً إقليمياً بالمعنى النظامي للمصطلح، أي أنه يرتبط بأمن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد، فإن نمط المحددات الداخلة في صياغة هذا الأمن تدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثيراً حيزه الإقليمي.

- دراسة العجمي، (2006)، بعنوان "**أمن الخليج العربي تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**" ، وهدفت الدراسة إلى تغطية الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، ثم مفهوم أمن الخليج العربي، وصولاً إلى أمن الخليج في إستراتيجية القوى الاستعمارية الأولى، من حملات بحرية صينية، إلى البرتغاليين كرأس للسهم الغربي الأول، والهولنديين والفرنسيين، حتى أصبح الخليج

ضمن دوائر الأمن البريطانية، وفرضهم السلم البريطاني في الخليج. وقد كان المدخل بمحتواه الذي ركّز على نهاية القرن التاسع عشر ضرورياً لفهم الصراعات الأوروبية على احتلال المنطقة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الخليج العربي قد مثل بموقعه على الحدود الشرقية للوطن العربي دور متلقي الصدمة الأولى، وذلك لتوسّطه جميع خطوط المواصلات الرئيسية، مما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط، وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي، إلى درجة تصل إلى فقدان الدولة الخليجية استقلالها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ركّزت معظم الدراسات السابقة على موضوع أمن الخليج العربي، وتحليلها لبعض المتغيرات التي لها علاقة بموضوع الدراسة إلا أنها تختلف في الفترة الزمنية التي تتناولها وتحليلها لبعض المتغيرات بينما جاءت هذه الدراسة لتحاول تحليل تأثير التحولات في النظام الدولي الجديد منذ عام (1990–2010).

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة منهجين من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية تغطية لموضوع الدراسة وهي:

المنهج التاريخي

ويعتمد هذا المنهج – كما تشير أدبيات البحث العلمي– على استخدام البيانات والمعلومات والأحداث التاريخية باعتبارها بداية نقطة التحليل المنهجي لجميع القضايا السياسية، ومن خلال هذه الخبرات التاريخية المتراكمة يساعد في التنبؤ بمستقبل الحالة السياسية القائمة والتداعيات المتوقعة لها سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط. وسيُستخدم هذا المنهج في تحليل الجوانب التاريخية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

المنهج الوصفي التحليلي

ويركّز المنهج الوصفي التحليلي على أهمية الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وأولوياتها الإستراتيجية، وتحليل الظواهر والأحداث المتكررة في سياسات الدول الأخرى. وعليه ستقوم الدراسة باستخدام هذا المنهج في تحليل أثر المتغيرات الإقليمية والدولية، كالملف النووي الإيراني، وحرب الخليج الثالثة، والتهديدات الإسرائيلية، وموقع الخليج العربي الجغرافي الذي يقع في منتصف الإعصار السياسي، على أمن واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة الواقعة ما بين **(1990−2010)**.

الفصل الثاني

النظام الإقليمي الخليجي

تمهيد

يمثل الخليج العربي أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق ، ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة ، وأرض الساحل الغربي لهضبة إيران، وتعد منطقة الخليج العربية امتداداً بحرياً للمحيط الهندي ، ويقع مضيق هرمز في مدخل الخليج من الجنوب ، ويربط بينه وبين خليج عُمان ، وتكثر حول سواحل الخليج "الأخوار" وهي ألسنة مائية داخلة في اليابسة، وتستخدم كموانئ طبيعية، ومن أشهرها " خور دبي وخور الدوحة وخور فكان وخور سلوى" . (القطب والرميحي، 1978: 708)

تقع دولة الكويت على رأس الخليج الشمالي مع حدود مشتركة بينها وبين العراق التي تطل أراضيها على الخليج ، ويلي الكويت جنوباً الساحل الشرقي للملكة العربية السعودية "ساحل الإحساء" أو ما يعرف بالشرقية، ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيرة قطر وخليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الإحساء ، وتبدأ بعد ذلك حدود دولة الإمارات العربية المتحدة، ويلي ذلك سلطنة عُمان في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية حيث تملك ساحلاً بحرياً يبلغ طوله ألف ميل ، ويمتد من مضيق هرمز في الشمال إلى حدود اليمن الجنوبية في الجنوب الغربي. (القطب والرميحي، 1978: 710)

وهذه المنطقة الساحلية الكبيرة تضم المنافذ الطبيعية للأقاليم الداخلية الفسيحة لشبه جزيرة العرب ، حيث توجد المملكة العربية السعودية ، وساحلها الغربي الذي يبدأ شمالاً من خليج السويس والبحر الأحمر ، وتجاور هذه السواحل أخصب بقاع الجزيرة في الغرب والجنوب ، وفي نهاية شبه الجزيرة الشمالية الغربية تقع سيناء

ونهر النيل وقناة السويس التي تؤدي إلى البحر الأبيض المتوسط ، كما يقع في الناحية الشمالية الشرقية نهرا دجلة والفرات مخترقان الحدود الشمالية الغربية للعراق مع تركيا (الموسوعة العربية: 2009).

دولة الكويت، دولة تقع في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، ويحدها من الشمال والغرب جمهورية العراق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحتها الإجمالية 17,818 كيلومتر مربع بإجمالي عدد السكان يزيد عن الثلاثة ملايين نسمة، وترجع تسمية الكويت إلى تصغير لفظ "كوت" أي "اكويت"، وتعني كلمة كوت الحصن أو القلعة وقد شيد بالقرب من الساحل في القرن السابع عشر ميلادي.

وهي عضو في جامعة الدول العربية منذ عام 1961، وعضو مؤسس في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو في الأمم المتحدة منذ عام 1963.

اقتصاديًا، تعد أحد أهم منتجي ومصدري النفط في العالم، وهي عضو مؤسس في منظّمة الدول المصدرة للبترول – أوبك، وتمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم، حيث يتواجد في أرضها 10% من احتياطي النفط بالعالم، ويمثل النفط والمنتجات النفطية ما يقرب من 95% من عائدات التصدير و80% من الإيرادات الحكومية. وهي تعد من أكثر البلدان المتقدمة في جامعة الدول العربية، وهي رابع أغنى بلد بالنسبة لدخل الفرد.

حسب الدستور فإن الكويت إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح، ويعين ولي العهد عن طريق أمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة مجلس الأمة بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وإذا لم يحصل على موافقة أغلبية المجلس يقوم الأمير بترشيح ثلاثة أشخاص من ذرية مبارك الصباح فيبايع المجلس أحدهم وليا للعهد.

وتتألف السلطات العامة في دولة الكويت من:

السلطة التنفيذية: وهي تتمثل بالأمير وبمجلس الوزراء الذي يتكون من 16 وزير، وينص الدستور على ألا يزيد عدد الوزراء عن ثلث عدد الأعضاء المنتخبين في البرلمان (أي 16 وزيراً).

السلطة التشريعية: وهي ممثلة بمجلس الأمة وهو يتكون من 50 عضو منتخب لأربع سنوات بالإضافة لأعضاء الحكومة بحكم وظائفهم.

السلطة القضائية: وهي تتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بكافة درجاتها.

تتسم السياسة الخارجية الكويتية بالاعتدال والحياد، وهي عضو في مجلس التعاون الخليجي وشريك في حلف درع الجزيرة وأحد أعضاء الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وللكويت تمثيل دبلوماسي متبادل مع معظم دول العالم عدا إسرائيل.

تطور تعداد سكان الكويت حتى سنة 2007. يعتبر إحصاء 1957 أول إحصاء رسمي وما سبقه كان يعتمد على تقديرات الرحالة الأجانب.

بلغ إجمالي عدد سكان الكويت في نهاية سنة 2008 حسب إحصاءات وزارة التخطيط 3,441,813 نسمة، منهم 1,087,552 مواطنين كويتيين مقابل 2,354,261 أجانب ووافدين. ومن أكبر الجاليات العربية بالكويت الجالية المصرية ويبلغ عددها 400 ألف، ثم السورية والذي يبلغ عدد أفراد جاليتها 120 ألف تقريبًا، يليهما الجالية الأردنية والتي يقدر عدد أفرادها 53 ألف، أما الجاليات الآسيوية فأكبرها الهندية والتي يقدر عدد أفرادها بـ580 ألف تليها الباكستانية بـ150 أل

وتبلغ نسبة النمو السكاني 6.5% ويعد هذا المعدل من المستويات العالية عالميًا. إلا أن نسبة المواليد أخذت في الإنخفاض في السنوات الأخيرة من 5,89 بين سنتيّ 1975 – 1980 إلى 2,18 بين 2005 – 2010. ويعتبر عدد الوفيات نسبة إلى عدد السكان الأقل في العالم حيث تبلغ 3 عن كل 1000.

تعد الكويت واحدة من أكبر الاقتصاديات في المنطقة، وتشكل الصناعة النفطيــة في الكويت أكبر الصناعات وهي تغطي ما يقارب نصف الناتج المحلــي الإجمــالي وأغلب الصادارت، وتمتلك الكويت 10% من الاحتياطي النفطي العالمي وتعد مــن أوائل مؤسسين منظمة أوبك، ويسيطر على نفط الكويت عدة شركات ترجع ملكيتهــا للحكومة أو 90% منها وهذه الشركات هي:

- شركة نفط الكويت: وهي التي تهتم بتصدير الــنفط الخــام إلــى الخــارج، والوحيدة المخول لها بأن تقوم بعمليات تنقيب وإنتاج النفط داخل الكويت.
- شركة البترول الوطنية الكويتية: تهتم بتشغيل مصافي النفط فــي الكويــت، وتدير عدد من محطات الوقود فيها.
- شركة صناعة الكيماويات البترولية.
- شركة بترول الكويت العالمية أو 8Q: تعد من أكبر شــركات الوقــود فــي أوروبا، وتمد محطات توزيعها الأربعة آلاف في كل من إيطاليــا والســويد وهولندا ولوكسمبورغ وبلجيكا والدنمارك بالوقود وملحقاته.

أما مملكة البحرين هي دولة في جنوب غرب قارة آسيا تتكون مــن أرخبيــل جزر من 33 جزيرة أكبرها البحرين، تتوسط البحرين الخليج العربي ويحدها مــن الغرب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب شبه الجزيرة القطرية، وتعد جزيــرة البحرين أكبر جزر الأرخبيل البحريني وتبلغ مساحتها (591 كم^2 حوالي 83% من مساحة المملكة) وسميت المملكة بالبحرين نسبة لمسمى الجزيرة الكبرى والذي يعتقد أنها سُميت بذلك لسبب وجود ماء الينابيع العذبة والتي تسمى كواكــب وســط مــاء البحر المالح. وجزيرة البحرين ترتبط بجسر مع جزيرة المحرق التي يقع فيها مطار البحرين الدولي وجسر آخر يربطها بجزيرة سترة والمنطقة الصناعية التــي يوجــد فيها خزانات ومصفاة تكرير النفط. كما توجد جزر عديدة صغيرة الحجــم ليســت مأهولة غالبًا وتشتهر بكونها مأوى لمختلف أنواع الطيور التي تعبر البحــرين فــي طريق هجرتها أثناء الربيع والخريف. وكانت تعرف سابقاً عند أهل الخليج باسم (أم

المليون نخلة) لكثرة أشجار النخيل فيها. وأيضاً تلقب بـ"لؤلـؤة الخلـيج" فـاللؤلؤ البحريني يعد من أفخر أنواع المجوهرات وأثمنها، وما زال شعب البحرين يفـاخر باللؤلؤ وما زالوا يتذكرون كيف كرم نائب حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بـن علي آل خليفة، أمير الشعراء أحمد شوقي عندما أهداه شجرة مذهبة مرصعة باللؤلؤ البحريني الثمين، عند تنصيبه أميراً للشعراء في 1927.

دولة البحرين عضو في مجلس التعاون الخليجـي عضـو فـي تحـالف درع الجزيرة كما أنها عضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحـدة وتقـيم البحـرين علاقات متميزة مع دول الخليج العربي والدول الأخرى، كما تربطهم علاقات قديمة مع المملكة المتحدة، وعلاقات اقتصادية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكيـة، وعلاقات تجارية هامة مع الهند، كما أن هناك أهمية للعلاقات مع اليابان، الصـين، روسيا، الإتحاد الأوروبي.

البحرين ملكية دستورية ديموقراطية يرئسها الملك حمد بن عيسـى آل خليفـة. رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفـة. ويتـألف المجلـس الوطني(البرلمان) من مجلسين، مجلس النواب وينتخب بالانتخاب العام، بالإضـافة إلى مجلس الشورى الذي يعين من قبل الملك. ويتكون كل مجلس من 40 عضـوًا ويخدم أعضاء البرلمان أربعة سنين. الانتخابات الافتتاحية لهـذا البرلمـان الجديـد جرت في 2006.

تعد البحرين الدولة الأسرع تقدمًا اقتصاديًا في العالم العربي كما أقـرت لجنـة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في يناير 2006. ويعتبر اقتصـاد البحرين الأكثر حرية في الشرق الأوسط حسب دليل الحريـة الاقتصـادية لسـنة 2006، وفي المرتبة الخامسة والعشرين بالنسبة للعالم.

اضطرار البحرين إلى اعتناق الحرية الاقتصادية هو بسبب حاجتهـا لتنويـع الاقتصاد بعيدًا عن تمديدات النفط المحدودة. بخلاف دول الخليج العربي المجـاورة لها. للبحرين ثروة نفطية قليلة، لذا قامت بالتوسع في الصناعات الثقيلة، والمصرفية،

والسياحة. إن المملكة تعد المحور المصرفي الرئيسي في الشرق الأوسط، وتعد مركزًا للتمويل الإسلامي، الأمر الذي أدى للإطار التنظيمي القوي للصناعة بالبحرين.

في سنة 2005، وقعت البحرين اتفاقية تجارية ثنائية حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتكون أولى دول الخليج العربي التي تقوم بذلك. تجري الآن برامج خصخصة هائلة لتصفية الممتلكات الحكومية الرئيسية كالمرافق، والبنوك، والخدمات المالية، والاتصالات، بدأت بالوقوع تحت سيطرة القطاع الخاص.

تعد البحرين، مركز مالي واقتصادي هام، وهي المحور الرئيسي للبنوك والمصارف في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وهي تعد مدينة مالية كفرانكفورت، وسنغافورة، وفيها مرفأ البحرين المالي، الذي يحتوي فروعا كثيرا للمصارف والبنوك العالمية، وأيضا العديد من المجمعات المالية المنتشرة في مناطق البحرين، وهي الدولة الثانية في البنوك بعد سويسرا، وتنتشر العديد من البنوك مثل بنك أركابيتا ومصرف الشامل.

وتعد السياحة مورد هام للاقتصاد البحريني، حيث زار في النصف الأول من 2007، 4.8 مليون سائح، ويتوقع أن يزداد هذا العدد بشكل كبير جدا.

يعتبر النفط والغاز الطبيعي المصدران الطبيعيان الهامان الوحيدان في البحرين. حيث يسيطران على الاقتصاد ويمدونه بحوالي 40% من العائدات. البحرين هي أول دولة من دول الخليج العربية يكتشف فيها النفط. وبسبب النسبة الاحتياطية المحدودة، عملت البحرين منذ العقد الماضي بتنويع الاقتصاد، وثبتت إنتاجها للنفط بحوالي 40000 برميل في اليوم من حقل البحرين البري و 150000 برميل في اليوم من حقل أبوسعفة البحري، وكذلك تنتج الغاز الطبيعي بكمية 1.4 مليار قدم مكعب في اليوم، ويتوقع أن تبقى النسبة الاحتياطية لحوالي 30 سنة قادمة. وقد اكتشف مؤخراً حقل نفطي في القطاع البحري الشمالي بكميات تجارية ويقدر قيمة احتياطيها بثلاثين مليار دولار.

كما أن البحرين أكبر مصنع البا للألمنيوم في العالم، إنتاج البحرين السنوي للألمنيوم يقدر بحوالي 525000 طن متري، والكثير من المصانع في الدول المتقدمة تستورد الألمنيوم من البحرين، الشركة الرئيسية للألمنيوم في البحرين هي ألبا، وتوجد شركات أخرى مثل جارمكو، بكلسكو، ميد والعديد من الشركات الأخرى.

كما أن البحرين أكبر دولة مصنعة لبناء وإصلاح السفن في الشرق الأوسط، متمثلة هذا في شركة أسري لبناء وإصلاح السفن، كما أنها تمتلك ثاني أكبر ميناء صناعي في العالم بعد ميناء جبل علي في دبي، وهو ميناء الحد.

سلطنة عُمَان هي دولة تقع في جنوب غرب آسيا في أقصى جنوب شرق شبه الجزيرة العربية. تشترك سلطنة عمان بحدود مشتركة مع دولة الإمارات العربية المتحدة تمتد من الشمال الغربي حتى الغرب حيث تبدأ حدود السلطنة مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الغربي مع اليمن. تطل السلطنة على شريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 3,165 كم مطل على بحر عمان وبحر العرب والخليج العربي، وقد عرفت سابقا بأسماء أخرى مثل (مجان) و(مزون).منطقة"رأس الحد" في شرق البلاد تعد اول بقعة جغرافية تشرق عليها الشمس في الوطن العربي.

تقع في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية ولها حدود مشتركة من الشمال الغربي مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومن الغرب مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الغربي مع اليمن. وتبلغ مساحتها (309) ألف كم وعدد سكانها 3،204،897 نسمة ويتضمن 577،293 وافد (وفق إحصائيات عام 2007م).

في منتصف القرن الثامن عشر تولت أسرة آل بوسعيد الحكم بقيادة مؤسسها احمد بن سعيد الذي يعتبر مؤسس الدولة العمانية في العهد الحديث، في عام 1970م تسلم القيادة السلطان قابوس بن سعيد خلفا لوالده سعيد بن تيمور.

ويعد النظام السياسي نظاما ملكيا وتتمتع السلطة التنفيذية ممثلة في السلطان بسيطرة تامة على غيرها من السلطات لكن السلطان قابوس أنشأ عام 1981م مجلس

الشورى ويضم 45 عضوا حيث تصدر القوانين بتوقيع السلطان وتتكـون السـلطة التنفيذية إضافة إلى السلطان من أربع هيئات وزارية هي مجلس الـوزراء وثـلاث هيئات متخصصة أخرى وهي مجالس التنمية الاقتصادية والمالية والدفاع.

المملكة العربية السعودية دولة عربية ملكية تقع في شبه الجزيـرة العربيـة وتستأثر بثلاثة أخماس مساحتها، يحدها من الشـمال كـل مـن العـراق والأردن والكويت، ومن الشرق الإمارات وقطر والبحرين والخليج العربي، ومن الجنوب كل من سلطنة عُمان واليمن.ومن الغرب البحر الأحمر.

تميزت شبه الجزيرة العربية بموقعها الإستراتيجي بين ثلاث قارات كبـرى وتقع في النصف الشمالي للكرة الأرضية موطنا للعديد مـن الحضـارات، ومهـداً للرسالات السماوية. فقد ازدهرت داخلَ حدود المملكـة حضـارات ذُكـر بعضـها بالقرآن الكريم مثل مدين، بالإضافة إلى حضارة ثمود في العـلا والتـي لا تـزال آثارها موجودة حتى اليوم في المنطقة المعروفة باسم مدائن صالح، وفي نجران نجد الأخدود الذي تحدث القرآن فيه عن أصحاب الأخدود.

وفي هذه الجزيرة التي كانت ممر تجارياً هاماً وطريقاً للقوافل وفيها انتشـر الإسلام في قلب الجزيرة العربية وانتشر منها إلى سائر أرجاء العالم حتى وصل إلى إفريقيا وآسيا وجزء من أوروبا على مدى عصور ازدهار دولة الخلافة الإسلامية.

ومرت مئات من السنين ظهرت فيها دول، وزالـت دول، وقـام المسـلمون بدورهم الحضاري التاريخي، الذي عبرت عليه الحضارة الإنسـانية الحديثـة مـن عصورها المظلمة، وانتشر الإسلام في شتى بقاع الأرض. ورغم أن ابتعاد القيـادة الزمنية عن المدينة المنورة وشبه الجزيرة العربية بوجه عام، قد أحدث تأثيرات كان لها دورها فيما وقع بعد ذلك من أحداث فالأراضي المقدسة ظلت مقصـداً للحجـاج والمعتمرين والزائرين.

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السـعودية علـى مبـادئ وثوابـت ومعطيات جغرافية –تاريخية – دينية – اقتصادية – أمنية– سياسية وضـمن أطـر

رئيسية أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وإنتهاج سياسة عدم الإنحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية

الثوابت والمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية السعودية عموماً فيما يلي:

- الإنسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها دستوراً للمملكة العربية السعودية.
- إحترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.
- العمل من أجل السلام والعدل الدوليين، ورفض استخدام القوة والعنف وأي ممارسات تهدد السلام العالمي أو تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان.
- إدانة ورفض الإرهاب العالمي بكافة أشكاله وأساليبه، والتأكيد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية.
- الإلتزام بقواعد القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية والثنائية وإحترامها سواء كان ذلك في إطار المنظمات الدولية أو خارجها.
- الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية من خلال الدعم المتواصل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية والإقتصادية.
- عدم الإنحياز ونبذ المحاور والأحلاف التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، مع احترام حق الشعوب في تقرير المصير وحقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس.

- تطبيق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق النفط، نظــراً للثقــل الذي تمثله المملكة كأحد أكبر المنتجين وصاحب أكبر احتياطي نفطــي فــي العالم.

شهد الاقتصاد السعودي تطورًا تاريخيًا قبيل أواسط عقد السبعينيات من القرن العشرين نتيجة لتضاعف إنتاج النفط وعوائده. إذ ازدادت الكميــات المنتجــة مــن الزيت الخام من 3,8 مليون برميل يوميا في عام 1390هــ، 1970م لتصــل إلــى الذروة بمعدل 9,5 مليون برميل يوميا في عام 1399هــــ، 1979م ثــم يتــأرجح الإنتاج هبوطًا وصعودًا في السنوات التالية ليبلغ 6,4 مليــون برميــل فــي عــام 1411هــ، 1990م، ووصل إلى نحو 5,8 مليــون برميــل يوميــاً عــام 2000م. والسعودية عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

أدى هذا التطور إلى نمو سريع جدًا للاقتصاد الوطني. ولعل أبلغ مــــؤشر على ذلك هو تضاعف الناتج الوطني الإجمالي أكثر من 33 مرة في 28 عامًــا، إذ قفزت قيمة السلع والخدمات التي أنتجتها البلاد من 4,4 بليون دولار أمريكــي فــي عام 1389هــ، 1969م إلى نحو 248 بليون دولار في عــام 1420/ 1421هــــ، 2000م، الأمر الذي مكّن البلاد من تبني وتنفيذ خطط تنمية خَمْسية طموحة منذ عام 1390هــ، 1970م ركّزت في توجهاتها الرئيسية على إنشاء البنيــات الأساســية، وتنمية القوى البشرية وتنويع روافد الاقتصاد غير النفطي، وذلك بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتعدين والزراعة.

يعدّ النفط والغاز الطبيعي من أهم المصادر الطبيعية في البلاد، إذ تملك منهما ثروة ضخمة يبلغ احتياطيها الثابت من النفط 260,5 بليــون برميــل ومــن الغــاز الطبيعي 180,5 تريليون قدم مكعب قياسي حتى عام 1411هــ،1990م، إلى جانب ذلك توجد ثروة معدنية متنوّعة فقد تم الكشف عن 4,200 مكمــن معــدني شــملت الذهب (باحتياطي يبلغ 9,5 مليون طن تتراوح فيها نسبة ركائز الذهب مــن 2,5 – 27 جرام /طن) والفضة والنحاس والزنك والرصاص والحديد والألومنيوم والمعادن

النادرة واليورانيوم والمعادن الصناعية والفوسفات والفحم الحجري والمواد الأولية للبناء.

يتكوّن هيكل الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية من وحدتين رئيسيتين هما الصناعات الأساسية (الثقيلة) والصناعات التحويلية (المتوسطة).

- الصناعات الأساسية تعتمد في معظمها على النفط لتوفير المواد الخام. ويقوم بتمويلها وتشغيلها القطاع العام نظرًا لضخامة حجم استثماراتها وتقنيتها المتطوّرة واستهلاكها المكثّف للطاقة. وتتمثل تلك الصناعات في إنتاج مصافي تكرير النفط والبالغ 652 مليون برميل سنويًا، وفي الصناعات البتروكيميائية إلى جانب صناعة المعادن الثقيلة والتي بلغ إنتاجها 14 مليون طن في عام 1411هـ، 1990م.

- الصناعات التحويلية تتكون من سلسلة متنوعة من الصناعات كالمواد الغذائية ومواد البناء والصناعات الكيميائية والمعدنية المختلفة. ويملك هذه الصناعات ويديرها القطاع الخاص الذي يحصل من الدولة على عدة حوافز مالية وتشجيعية، مثل تقديم القروض الصناعية طويلة الأجل بدون فوائد، وتأجير الأراضي للمصانع وسكن العمال في المناطق الصناعية المجهزّة بكامل المرافق والخدمات بأسعار رمزية، وإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية عند الشراء لمؤسسات الدولة والإعفاء الكامل من أنواع الضرائب كافة ماعدا الزكاة الإسلامية التي تُحسب بواقع 2,5% من رأس المال إذا حال عليه الحول (مرّ عليه عام كامل).

وقد بلغ عدد المصانع المنتجة في قطاع الصناعات التحويلية 2,300 مصنع تستثمر نحو 26 بليون دولار أمريكي وتشغِّل 150 ألف موظف وعامل. وقد حققت الصادرات الصناعية (بدون منتجات النفط) 3,3 بليون دولار أمريكي توزعّت بين المنتجات البتروكيميائية والمعدنية 77% والمنتجات التحويلية الأخرى 23% في عام 1411هـ، 1990م.

دولة قطر:

تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب آسيا مطلة على الخليج العربي. لها حدود برية مشتركة من الجنوب مع المملكة العربية السعودية ويبلغ عدد سكانها (743) ألف نسمة

حصلت قطر على استقلالها في الثالث من شهر سبتمبر من عام 1972م والأمير الحالي صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وقد تولى السلطة في السابع والعشرين من يونيو عام 1995م بعد انقلاب سلمى على أبيه.

أما نظام الحكم فهو نظام أميري إمارة وراثية ويتمتع الأمير بسلطات واسعة ومجلس الوزراء الذي يترأسه الشيخ حمد بن حاسم آل ثاني وهو السلطة التنفيذية العليا في البلاد، فيما يصادق الأمير على جميع القوانين والتشريعات وللبلاد أيضا مجلس للشورى يتألف من 35 عضوا حيث يبحث في الشؤون السياسية والإدارية والاقتصادية التي يحيلها إليه مجلس الوزراء وسيكون المجلس منتخبا في عام 2008م والسلطة القضائية تباشرها المحاكم والنيابة العامة.

المبحث الأول: التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي

تعرّف الإقليمية بأنها "وسيلة من وسائل التعاون الدولي المنظم قوامه الوحدة الإقليمية لجماعة الدول الداخلة فيه"، وهي غالباً ما تعرض بديلاً عن العالمية الشاملة التي هي بالتعريف "وسيلة من وسائل التعاون الدولي المنظم قوامه وحدة المشكلة الإنسانية لجماعة الدول الداخلة فيه".(الموسوعة العربية نقلا من الرابط www.wikpedia.com.org: 2009)

يطلق اصطلاح النظام الإقليمي الخليجي، على مجموعة الدول المطلّة على سواحل الخليج العربي وهي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان. وقد شاع استخدام هذا

المصطلح في الأوساط العالمية، وفي الفترة التي تلت الانسحاب البريطاني من الخليج بكل ما شهدته من أحداث وتطورات ذات خصوصية شديدة الأهمية.

وقد اكتسب النظام الإقليمي الخليجي صفته كنظام لتوفر المقومات الأساسية التالية: (إدريس، 2002: 152)

1- وجود أكثر من ثلاثة أعضاء في النظام إذ يتكون النظام من ثمانية أعضاء تربطهم منطقة جغرافية واحدة وهي منطقة الخليج العربي، ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت والإمارات وسلطنة عُمان وقطر والبحرين.

2- توافر شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين دول أعضاء النظام بحيث أصبح هذا النظام مختلفاً أو مميزاً في تفاعلاته عن النظام الإقليمي العربي، إذ لم تعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله مجرد انعكاسات للأحداث الإقليمية العربية.

وتعود بعض التحفظات على عضوية إيران أو العراق في هذا النظام إلى انخفاض التجانس بين كل من إيران والعراق مع الدول الست الأخرى، ربما يكون التجانس بين إيران والدول العربية الخليجية الست، بما فيها العراق، أقل منه بين هذه الدول، وكذلك قد يكون مستوى التجانس بين العراق وهذه الدول الست أقل منه فيما بينها، لكن هذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي دون غيره من أنواع التجانس الأخرى. فالتجانس ليس المعيار الرئيسي في تحديد حدود النظام الإقليمي. هذا الشرط ربما يكون خاصاً بالنظم الإقليمية القومية أكثر منه بالنظم الإقليمية الأخرى. فالتفاعل هو المعيار الأهم. وإذا أخذنا التفاعل معياراً لتحديد وتعريف حدود النظام الإقليمي الخليجي، سنجد أن إيران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل هذا النظام .

المقومات السياسية للنظام الإقليمي الخليجي

يحظى الخليج العربي بموقع جيواستراتيجي وفق الكثير من المعايير، بيد أن بنيته السياسية حملت في آن واحد أشكالاً متقابلة من عناصر القوة والضعف التي تتمثل بوجود موارد عالية من الطاقة وحجم استثمارات مرتفع يضاف إلى ذلك الموقع الإستراتيجي الحيوي، كما أنها تعاني من ضعف في بعض مقومات الدولة وعدد السكان وقدرتها على حماية أمنها في ظل التهديدات الأمنية الخارجية، واختراق النسيج الاجتماعي نتيجة ارتفاع معدلات العمالة الوافدة، وانتشار المخدرات لعدد من هذه الدول ، يعد عاملاً آخر لتهديد الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وتتشكل موارد الطاقة من النفط والغاز أحد أهم مقومات القوة السياسية والاقتصادية، إذ عزز الموقف التفاوضي لوحداته المختلفة على المستويات الإقليمية والدولية من ناحية، وزاد من فرص تحقيق الأمن الاجتماعي الداخلي من ناحية أخرى. إن الرغبة في السيطرة على نفط الخليج وممراته قد ضاعفت في الوقت نفسه من أهمية موقعه في الاستراتيجيات الدولية، وضاعفت من أهمية السيطرة والتحكّم في هذه الممرات.

يمكن النظر إلى المعطى الجغرافي باعتباره بُعداً جوهرياً على مستوى أمن الخليج. إن مضيقي هرمز وباب المندب ، ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً على مستوى الأهمية الإستراتيجية. وإن التطورات في عصب وجزر فاطمة الإريترية، تعكس نفسها على أمن الملاحة ووضع الممرات الإستراتيجية في باب المندب وهرمز، كما تتأثر هذه الممرات بالتطورات في شمال البحر الأحمر، وتحديداً في العقبة ومنطقة الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى مستوى الامتدادات في مجال الطاقة، وتجد منطقة الخليج والجزيرة العربية عمقها الجغرافي شمالاً في سوريا وغرباً في مصر، أي أن هذا العمق يبقى عمقاً عربياً. (المرهون، 2007: 32)

ويتمتع الخليج وشبه الجزيرة العربية بأهمية إستراتيجية بالغة، وهناك تداخل شديد بين الخليج وشبه الجزيرة العربية، فمن ناحية تعد الخليج الحد الشرقي لشبه الجزيرة، في حين يحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب والجنوب الشرقي

والجنوب الغربي المحيط الهندي وخليج عُمان وخليج عدن. تحتضن الجزيـــرة دولاً تجمع بين صفتها كونها دول جزيرية، أي تنتمي إلى الجزيرة، ودول خليجية تطـــل على الخليج، وذلك باستثناء اليمن الذي ليس له سواحل على الخليج، والبحرين التي هي في الأصل أرخبيل كان منفصلاً عن شبه الجزيرة العربية، وذلك حتـــى العـــام 1986 حين تم تشييد جسر الملك فهد، الذي يربطها بالمملكـــة العربيـــة الســـعودية والجزيرة العربية عامة (القطب والرميحي، 1978: 715).

وتُستثنى إيران والعراق، إذ لكل منهما سواحله المطلة على الخلـــيج دون أن يكون جزءاً من شبه الجزيرة، وهذه النقطة تستدعي ضرورة التمييز بـــين التحديـــد الجغرافي للدول الخليجية، والتحديد السياسي لها. فمن الناحية السياســـية اســـتُبعدت الدولتان من مجلس التعاون لدول الخليج العربية رغم أنهما يحملان الصفة الخليجية في حين وجد مسعىً لربط اليمن بالمجلس وذلك لارتباطات سياسية واقتصادية وعدم وجود تهديدات أمنية من قبل اليمن، رغم أنه لا يطل على الخليج، وتبلـــغ مســـاحة شبه الجزيرة العربية (3,216,551) كم^2، أي ما نســـبته (17.3%) مـــن إجمـــالي مساحة الوطن العربي، بينما تبلغ مساحة الخليج (171310) كم^2، بمياه يبلغ حجمها (3704) كم^3 ، وبعرض يصل إلى (389) ميلاً، وبطول يبلغ (1139) ميلاً، أي ما يعادل (69%) من إجمالي مساحة الوطن العربي. (القلاب، 2006) . ويتضح ذلك من الجدول التالي رقم (1):

جدول رقم (1)

المساحة الجغرافية لدول النظام الإقليمي الخليجي

الدولة	المساحة (كم^2)
دولة الإمارات العربية المتحدة	83600
مملكة البحرين	665
المملكة العربية السعودية	2149690
سلطنة عُمان	309000
دولة قطر	11437
دولة الكويت	17820

المصدر: موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) ،2010، على الرابط الالكتروني:
http://ar.wikipedia.org

ويقع الخليج في الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويمتد من مخرج شط العرب في شماله الشرقي عن خط عرض 30° شمالاً وخط طول 48° شرقاً، على مضيق هرمز الذي يقع في جنوبه الشرقي عند خط عرض 20° شمالاً وخط طول 56° شرقاً، ويعد هذا المضيق القناة التي توصل الخليج بالعالم وتجعله بحراً شبه مغلق. (أمين، 2007)

تكاد سواحل الخليج تنقسم إلى قسمين، القسم الشرقي الذي تسيطر عليه إيران، والقسم الغربي الذي تتقاسمه دول مجلس التعاون الخليجي الست والعراق، إذ تعد إيران الدولة الوحيدة المطلّة على سواحله الشرقية والشمالية الشرقية والتي يبلغ طولها 1972كم، في حين يقع العراق في الشمال منه ويبلغ طول سواحله 58كم، والكويت على سواحله الشمالية الغربية التي يبلغ طول سواحلها 499كم، بينما تسيطر السعودية والبحرين وقطر والإمارات على سواحله الجنوبية. (موسوعة ويكيبيديا، 2010)

يعد مضيق هرمز المنفذ الرئيسي للخليج العربي ولأربع من دوله وذلك إذا ما استثنينا إيران والسعودية، وكذلك عُمان التي تقع موانئها الرئيسية على خليج عُمان، والإمارات التي أقامت ميناء خورفكان. فمن المضيق يمكن الوصول إلى بحر العرب فالمحيط الهندي. فهو القناة الرئيسية الطبيعية التي تربط مياه البحر العالي في الخليج بمياه البحر العالي لخليج عُمان ثم بالعالم، ورغم أن عرض مضيق هرمز يتراوح بين (20.75–30) ميلاً، إلا أن قناة النقل الأساسية به ذات عرض يتراوح بين (5–8) أميال وبعمق يصل إلى (300) قدم، ويعد هذا المضيق الطريق المفضل للملاحة في الخليج (إسماعيل، 2008).

وتتأثر حركة الملاحة في المضيق بعدد من الجزر، جزيرة الغنم التي تقع داخله قرب شبه جزيرة مسندم، وتسيطر على طريق المواصلات البحري في

الاختناق الموجود بداخله، جزيرة سلامة التي تقع داخل الاختناق أيضاً، جزيرة هرمز جزر أبو موسى التي تقع على بعد 160 كم من مدخل الخليج، وتبعد بمسافة 75 كم عن الساحل الإيراني، وبحوالي 6 كيلومتر مربع عن الساحل العربي، وطنب الكبرى والصغرى اللتان تبعدان بمسافة 50 و 13 كم عن جزيرة أبو موسى على التوالي (المرهون، 2007).

ويختلف مستوى اهتمام الدول بأمن المضيق والبحر الأحمر، باختلاف أطوال سواحلها المطلة عليه وتعدد منافذها البحرية، فالسودان الذي يملك سواحلاً يبلغ طولها (800) كم، وليس له منفذ بحري سوى ذلك المطل على البحر الأحمر هو الأكثر تضرراً من تهديد أمن المضيق، ومع ذلك ونتيجة انشغاله بمشاكل الحدود مع الجوار، ومشاكله الداخلية هو الأقل مشاركة في أي ترتيب أمني في المنطقة. وبالنسبة لمصر، فإن سواحلها على البحر الأحمر هي حدودها الشرقية، كما أن لأمن هذه المنطقة تأثيراً على أمن السودان ومنابع نهر النيل اللذين يمثلان مكونين أساسيين من مكونات الأمن القومي المصري، إلى جانب تأثيره على حركة السفن وناقلات النفط في قناة السويس (الموسوعة العربية، 2009).

ونتيجة عدم استقرار أوضاع كل من الصومال وجيبوتي، اللتين تمثلان الضفة الغربية للمضيق، حرصت الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وتحديداً مصر والسعودية والأردن إلى حدٍ ما – والذي يطل على الطرف الشمالي الشرقي للبحر الأحمر عن طريق خليج العقبة – على ربط هاتين الدولتين بالنظام الإقليمي العربي بشتى الوسائل بما في ذلك:

1- انضمامهما إلى جامعة الدول العربية إذ تسيطر جيبوتي على الممر الغربي لمضيق باب المندب من خلال سواحلها التي يبلغ طولها (300) كم، في حين يبلغ طول السواحل الصومالية (3200) كم. (حوات، 2006، ص 119–130)

2- إن السواحل العربية المطلة على البحر الأحمر والقريبة من مضيق باب المندب ذات طبيعة قاحلة، إذ تتاخم الصحاري، فضلاً عن افتقارها لشبكة اتصالات

ومواصلات تسمح باستخدامها لتأمين المضيق وتحقيق المصالح الحيوية للدول المطلة عليه، ويزيد من صعوبة ذلك تدني تكنولوجيا التسلح لهذه الدول. (حوات، 2006: 119-130)

3- يعاني مضيق باب المندب من محدودية وضيق طرق الملاحة فيه فضلاً عن خطورتها، فهناك ممران للملاحة أحدهما شرق جزيرة بريم، التي هي مفتاح السيطرة عليه والتي تبعد عن الساحل اليمني بمقدار (3.8) كم وعن السواحل الأفريقية بنحو (21.1) كم، ويقع بين شبه جزيرة الشيخ سعيد على الشاطئ اليمني وجزيرة بريم، ويبلغ عرض هذا الممر الشرقي (3.8) كم وهو غير صالح للملاحة بالنسبة للناقلات الكبيرة بسبب ضحالة مياهه التي لا يزيد عمقها عن 8م، ونظراً لصغر حجمه فهو لا يخضع للقواعد القانونية الدولية المنظمة للملاحة في المضائق الدولية، إذ يخضع للقواعد التي تقرّها الحكومة اليمنية. (الهيصمي، 2002: 128-131).

4- أما الممر الآخر فيقع بين جزيرة بريم من جهة الغرب والساحل الأفريقي، وهو جزء من المياه الإقليمية لليمن وجيبوتي ويبلغ عرضه نظرياً 21.1 كم وملاحياً 17 كم، والملاحة فيه بطيئه لتجنب الاصطدام بالأرصفة المرجانية المنتشرة فيه بكثافة، وتفادي التأثر بالتيارات الهوائية القوية التي تتسبب في جنوح السفن ثم ارتطامها. فرغم خطورة الملاحة في هذا الممر إلا أنه لا يوجد أمام السفن خيار آخر. كما يرجع هذا البطء في الملاحة إلى كثرة عدد الجزر الموجودة في هذا الممر. وعادة ما تعتمد السفن العابرة في المضيق على ميناء عدن، للتزود بالوقود بدلاً من ميناء جيبوتي الذي يقع على خليج تاجورة، وذلك لأن الأخير يقع بين كتلتين صخريتين عملاقتين، مما يعني ضرورة الانحراف عن المسار الأصلي بمسافة 210 كم ذهاباً وإياباً، وبذلك يقع الجزء الصالح للملاحة من هذا المضيق في المياه اليمنية (عبد العظيم، 2002: 206-208).

الثروة النفطية:

يمثل النفط بعداً هيكلياً في أمن الخليج العربي، إذ تحوي منطقة الخليج (55%) من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، أي ما يبلغ (728) مليار برميل، فهي تستأثر بمعظم الاحتياطات النفطية الموجودة في المنطقة العربية، والتي تمثل (61.1%) من الاحتياطي العالمي المؤكد (المرهون، 2007).

كما تتوافر لدى دول الخليج القدرة على إنتاج النفط بتكلفة منخفضة نسبياً، قياساً بإنتاجه من بحر الشمال أو منطقة بحر قزوين، مع ملاحظة أن توزيع الاحتياطيات النفطية الخليجية المؤكدة يتّصف بعدم التوازن، فالبحرين تبلغ احتياطياتها (126) مليون برميل مقابل (5.5) مليار برميل لدى عُمان، و(16) مليار برميل في قطر، بينما تبلغ في الكويت (96.5) مليار برميل، وفي الإمارات (97.8) مليار، مقابل (261.7) مليار برميل في السعودية – كما يتضح من الجدول الرقم(2).

كما تتفاوت القدرة الإنتاجية للدول الخليجية، وإن كان ما يتحكم في إنتاجها ليس المعطيات الفنية فقط، وإنما الضرورات الاقتصادية والتنموية الوطنية، جنباً إلى جنب مع الاعتبارات السياسية. فرغم أن إجمالي ما تستهلكه الدول الخليجية لا يتعدى مليونين ونصف (2.227.000) إلا أنها تنتج (15.263.000) برميل يومياً، أي أنها تنتج بما يزيد عن حاجتها بحوالي 13 مليون برميل، ويزداد الاستهلاك الخليجي للنفط سنوياً بمقدار (1.45%) مع ملاحظة أن معدل الاستهلاك الفردي قد ارتفع في كل من قطر والسعودية والكويت، في حين انخفض في الإمارات والبحرين، وذلك نتيجة تنفيذ هذه الدول وبدرجات متفاوتة سياسات إلغاء الدعم لأسعار الطاقة في السوق المحلية منذ العام 1999.

جدول رقم (2)

المؤشرات الأساسية للقدرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	الاحتياطي النفطي المؤكد بالبرميل	الإنتاج النفطي بالبرميل	الاستهلاك النفطي بالبرميل	حجم الصادرات بالبرميل
الإمارات	97.8مليار	2.335مليون	310 ألف	2.5 مليون

البحرين	126 مليون	44 ألف	40 ألف	–
السعودية	261.7 مليار	9.021 مليون	1.55 مليون	7.92 مليون
عُمان	5.5 مليار	775 ألف	54 ألف	721 ألف
قطر	16 مليار	790 ألف	30 ألف	–
الكويت	96.5 مليار	2.319 مليون	293 ألف	1.97 مليون

المصدر: (www.cia.gov/cia,2010)

ومن جهة أخرى، اتجهت الدول الخليجية منذ العام 2000 لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي، مستغلة ما لديها من احتياطات مؤكدة تصل على نحو 29 تريليون م^3 وفق إحصاءات عام 2005. (www.cia.gov,2010)

جدول رقم (3)

المؤشرات الأساسية للغاز الطبيعي في دول الخليج

الدولة	الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي*	الإنتاج اليومي*	الاستهلاك اليومي*	حجم الصادرات*
الإمارات	6.06 تريليون	44.4	33.7	7.19
البحرين	46	32.7	32.7	–
السعودية	6.339 تريليون	56.4	56.4	–
عُمان	829.7	13.77	6.34	7.43
قطر	14.41 تريليون	32.4	15.86	18.2
الكويت	1.548 تريليون	8.7	8.7	–

* يحسب بمليار م3. المصدر: (www.cia.gov/cia,2010)

ورغم الأهمية النسبية التي اكتسبها الغاز الطبيعي من بين مصادر الطاقة في دول المنطقة إلا أن النفط كان له الأثر الأكبر على هياكل الاقتصاديات الخليجية

ومن ثم مدى استقطابها للعمالة العربية، وبعبارة أخرى مدى إسهامها في تحقيق الأمن الاقتصادي – الاجتماعي العربي. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2003: 83).

وتبلغ احتياطيات النفط المثبتة في منطقة الخليج نحو (728) مليار برميـــل، وتمثل ما نسبته (55%) من الاحتياطيات العالمية حسب إحصائيات إدارة معلومـــات الطاقة الأمريكية، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عالميـــاً، إذ تبلـــغ الاحتياطيات المثبتة فيها نحو (262.3) مليار برميل، تليها في المرتبة الثانية علـــى مستوى المنطقة إيران بنحو (97.8) مليار برميل. أما مساهمة منطقة الخلـــيج فـــي الإنتاج العالمي فقد بلغت في عام 2006 حوالي (23.6) مليون برميل في اليوم، أي ما يمثل نسبة (28%) من مجمل الإنتاج العالمي، وكـــان إنتـــاج المملكـــة العربيـــة السعودية في المرتبة الأولى على المستوى العالمي، إذ بلغ معدل الإنتاج في الســـنة نفسها (10.7) مليون برميل في اليوم، تلتها في المرتبة الثانية، ولكن على مســـتوى المنطقة، إيران (4.1) مليون برميل في اليوم، ثم الإمارات العربية المتحـــدة (2.9) مليون برميل في اليوم، فالكويت (2.7) مليون برميل في اليوم، فالعراق (2) مليون برميل في اليوم، وقطر (1.1) مليون برميل في اليوم. ولا تقل أهمية الغاز الطبيعي عن النفط في هذه المنطقة، إذ تختزن كميات كبيرة منـــه تقـــدر بحـــوالي (2509) تريليونات قدم^3، وهي تعادل (40%) من الاحتياطيات العالمية، وتحتل إيران التـــي تحوي نحو (974) تريليون قدم^3 المرتبة الثانية على المستوى العالمي، فيما تحتـــل قطر المرتبة الثالثة بنحو (910) تريليون قدم^3 والمملكة العربية الســـعودية المرتبـــة الرابعة بنحو (240) تريليون قدم^3 ودولة الإمارات العربية المتحدة فـــي المرتبـــة الخامسة بنحو (124) تريليون قدم^3 ، وذلك بعد روسيا التي تعد الأولى عالمياً مـــن حيث احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة. (أمين، 2007) .

أما في المستقبل فإن أهمية منطقة الخليج تتجه نحو تزايد مكانتها بسبب تزايد الطلب المتوقع على الطاقة منها، فحسب تقرير توقعات الطاقة العالمية لعـــام 2007 الذي تصدره إدارة معلومات الطاقة، يتوقع أن يصل إنتاج المنطقة من النفط بحلـــول عام 2015م إلى (26) مليون برميل في اليوم، وحوالي (30) مليون برميل في اليوم عام 2020م وأكثر من (38) مليون برميل في اليوم عام 2030م، وذلك مقارنة بـــ

(23.6) مليون برميل في اليوم عام 2006م. وهو ما سيزيد حصـــة الخلـــيج فـــي الإنتاج العالمي الفعلي من النفط إلى (33%) عام 2030م.

وفي الوقت الراهن يتوفر لدى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية نحـــو (1.2) مليار برميل من النفط الاحتياطي الإستراتيجي العالمي، ومن أحـــد الأمثلـــة مؤخراً على استخدام هذا المخزون ضخ نحو (60) مليون برميل للسوق العالمية من الدول الأعضاء أثناء إعصاري (كاترينا) و (ريتا) في الولايات المتحدة، وهـــو مـــا كان له دور في تحقيق الاستقرار في الأسواق وحال دون مزيد من الفوضى فيها.

إلا أن هذه الجهود والسياسات التي توصل إليها العالم لتـــأمين الـــنفط فـــي الحالات الطارئة، تبين أنها لا تلبي سوى كميات تكفـــي لفتـــرة مؤقتـــة لا تتجـــاوز الأربعة أشهر، وبالتالي فإن الأولوية لا تزال تعطى حالياً ومستقبلاً لتأمين المنـــاطق الرئيسية المنتجة والمصدرة في العالم، وأهمها منطقة الخليج.

فنتيجةً لاعتماد أمن الطاقة العالمي في جزء كبير منه على منطقة الخليج، فقد أضحى لأمنها واستقرارها الأولوية في الأجندة العالمية، ويستدعي ذلك اهتمـــام دول العالم بتجنيب منطقة الخليج المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تجر المنطقـــة إلـــى اضطرابات لا تنعكس عليها فقط، وإنما تمتد آثارها إلى العالم بأســـره. ففـــي هـــذه المرحلة أصبح تعرض أنبوب نفط في نيجيريا لاعتداء يؤثر في الســـوق العالميـــة للنفط، ويفاقم مشكلة تزايد الأسعار، فالأوْلى أن تبذل جهود إقليمية ودوليـــة كبـــرى لمنع وقوع اضطرابات تخل بأمن منطقة الخليج التي تمد العالم بجزء كبيـــر منـــه، ومع تزايد الأسعار على مستويات قياسية لامست حاجز الـــ "100" دولار للبرميل، أصبحت المشكلة ليست في وقوع اضطراب يوقف أو يقطع النفط فقط، وإنما أيضـــاً مجرد إشاعة أجواء عدم الاستقرار الذي أصبح يؤثر بشكل مباشر في سوق الطاقـــة العالمية ومن ثمّ في أمنها (المرهون، 2007).

المبحث الثاني: الأمن الوطني والإقليمي الخليجي

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أدبيات العلاقات الدولية في الثلاثينيات من القرن الماضي، للتعبير عن العمل المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي – سياسي واحد للتعاون في المجال الأمني العسكري.

ويشغل أمن الخليج صدارة اهتمامات السياسة الدولية والإقليمية، في التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة وذلك منذ اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980، ومروراً بالحرب الأمريكية في أفغانستان مطلع عام 2001م، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار 2003م، وانتهاءً بتنامي ظاهرة الإرهاب، وتداعيات الملف النووي الإيراني. لقد كان موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج، التي تمد العالم الصناعي بـ (60%) من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم، وإن التهديدات الملحقة به كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية لا يمكن قبولها. (كشك، 2004، ص148-149).

استخدم (باري بوزان) مصطلح المجمَّع الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، إذ اعتبره "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها بعضها"، ويعتقد أن الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى الكبرى في التأثير في المجمَّع الأمني.

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم "الأمن" سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات، وعليه فإن هذا النظام مرتبط

بالمفهوم المتفق عليه لـــ "الأمن"، إذ يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجـــة عمـــق الالتزامـــات المتوازنـــة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية– إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر. فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنيـــة حينمـــا يتطلب منها معالجة قضية معينة، وبدون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناســـبة لذلك، فإنه سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

فنظام الأمن الإقليمي، يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الـــدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصـــفها إقليمـــاً، وترتبط فيما بينها بروابط معينة وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمنـــي لحـــل منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم. بيد أنه لا بد من خصائص معينة يجب توافرها للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومـــة أمنية مؤسسية، وللوصول إلى ذلك اشترط بعضهم توافر ثلاثة شروط لكي يكتمـــل هذا التعاون وهي: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق، ثم وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون، وأخيراً وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعـــاون الأمنـــي. (إدريـــس، 2002: 25).

وعلى الرغم من تلك الاختلافات، فإن الإشكالية هنا تكمن في كيفية التمييـــز بين شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية وشروط استمرارها ونجاحها. فإقامـــة نظـــم أمنية إقليمية ترتبط بشروط عامة تتصل بالتعاون الإقليمي في جزء منها، وشـــروط محددة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجال التعاون. كما أن شروط استمرار تلك النظم وفاعليتها ترتبط ، من حيث نشأتها أو استمرارها، بالسمات النظامية التـــي تشـــكل ملامح الإقليم القائمة في تلك المنطقة والتي تشتمل على خمسة أبعاد هي: وحـــدات النظام، والتفاعل، والوسط، وحدود النظام، وهيكل النظام. فكل تلـــك الأبعـــاد لهـــا تأثيراتها بصورة أو بأخرى في نشأة أو استمرار النظم الأمنية الإقليمية، التي يمكـــن

تحليلها وفقاً لهذه المستويات الأربعة: الخصائص البنيوية للنظام – نمط الإمكانيات– نمط السياسات أو تحالفات بيئة النظام.

إن عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى، ومن شكل ترتيب أمني إلى أخر، ووفقاً لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، ونمط التفاعلات السائدة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي. لكن أدبيات العلاقات الدولية أوردت مجموعة من **المقوّمات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي**، إذ يمكن حصر بعض منها في الآتي: (أبو عامر، 2004):

1. وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعاً للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديداً لأمن الإقليم وسيادته.

2. تخلّي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

3. سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

4. العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على الصعد كافة، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.

5. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، واشتراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

6. اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلّح ونزع السلاح.

7. اعتبار الأمن الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

تلك المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، لا بد من أن تتوافر فيها عدة معايير، يمكن من خلالها قياس فاعلية هذا النظام، ومنها: وجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، مع توافر حد أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح، وكذلك وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات، وضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى هذه التهديدات والالتزامات والقدرات التي تمتلكها دولة الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيفها في مواجهة تلك التهديدات، إضافة إلى توافر الآليات الكافية والمناسبة التي تكون لها الصلاحيات والإمكانيات لمواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية، للحفاظ على استقرار الإقليم، بحيث تتضمن تلك الآليات مجموعة من السياسيات والمؤسسات التي تعمل على تنمية القدرات الذاتية للدول، والدفاع الجماعي عنها، وإقامة التحالفات والتوازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من التهديدات. إلا أن بعضهم قد اشترط إضافة بعض المتطلبات لزيادة فعالية تلك النظم الأمنية التي لا تقل أهمية عن سابقتها، بل ربما كانت متطلبات لا غنى عنها وهي: تحديد أهداف النظام الأمني، وتحديد مفهوم المصالح المشتركة، وتعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم، واستحداث نظام الجزاءات لرفع كفاءة وفعالية النظام الأمني الإقليمي. (المرهون، 2007: 50).

نخلص من الشرح السابق لمفهوم الأمن بشكله العام إلى أنه مفهوم نسبي متغير يتسع ويضيق وفقاً لطرق تناوله، كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات عدة (فردي- قومي- إقليمي- دولي) وأبعاد متنوعة (العسكري- السياسي- الاقتصادي- الاجتماعي- الإنساني- البيئي- المعرفي...الخ)، ويتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من اتجاهات عدة. وعلى هذا فإن تحديد مفهوم الأمن ينطلق من حيث الدرجة العالية أو المتدنية، وليس من حيث الوجود التام أو العدم، كما أن

الأمن ليس شعوراً يصحبه ردّ فعل غريزي، أي سلوك غريزي ينتج منه إجــراءات أو تدابير أمنية معينة، وإنما هو باعث على الشعور يتميز بالوعي والإدراك ويتحقق في الواقع بناءً على تلك التدابير، بمعنى أنه الأثر الناتج من مجمل تلــك التــدابير- وليست التدابير بحد ذاتها- فالعلاقة هنا بين الأمن والتدابير الأمنية هي علاقة سببية موضوعية وليس مجرد احتمالات غير واقعية أو مخرجات ناتجة مــن الخــوف أو الخطر، فالأمن يعبر عن حالة حركية دائمة ومركبة، تواكب تطور المجتمع بجميــع أبعاده، وتداخل مستوياته للوصول إلى صيغة محددة لحمايته فــي أثنــاء تطــوره. (الموسوعة العربية، 2009)

وعليه، فإن المفهوم العام لــ "الأمن" يمكن أن يطلق على الأثر النــاتج مــن جميع الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ضد كل ما يعــوق تقدمــه، ويحــد مــن استمرار حركته لتحقيق أهدافه وفقاً لقدراته المتاحة، وعلى هذا فإن الأمن قد اشتمل على تكامل الأبعاد الأمنية، ضمن سياق الإطار المجتمعي للأمن، بيد أن عملية إيجاد مفهوم جامع ومانع لتعريف "الأمن" صعب للغاية، فالطرح السابق لم يرد به إيجــاد تعريف محدد لــ "الأمن"، بقدر ما هي محاولة للتوصل إلى اقتراب فكري أو إطــار معرفي للتحديد الدقيق لمحددات "الأمن" وعناصره للوصول إلى مستوياته وأبعاده.

أما عن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج فقد مرّ بعــدة مراحــل تمثلت المرحلة الأولى بوجود القوات البريطانية في منطقة الخلــيج والتــي اســتمر وجودها حتى عقد السبعينيات من القرن الماضي، ثم عاودت هذه القــوات لتحريــر الكويت عام 1990 وبقيت في منطقة الخليج إلى هذه المرحلة، ومنذ نهاية الحــرب العالمية الثانية، فحتى ذلك الوقت رفض أصحاب القرار السياسي في واشــنطن أي تورط دبلوماسي أو عسكري في الخليج مع استمرار وجود مصالح اقتصادية متفرقة لها بالمنطقة، ويمكن القول بأن الوجود البريطاني في المنطقة كان كافيا لحماية هــذه المصالح آنذاك، إلا أنه مع ازدياد المصــالح الأمريكيــة فــي المنطقــة تضــاربت المصالح، خصوصاً بعدما بدأ تقلص الوجود البريطاني من شرق السويس، وظهــور حجم النفط الهائل بالمنطقة (إسماعيل، 2008).

أصبح الوجود العسكري الأمريكي ضرورة أمريكية حتمية، لذلك فقد قـــررت إدارة الرئيس ريجان فيما بعد أنه على الولايات المتحدة أن تتولى حماية مصـــالحها عسكرياً من داخل المنطقة، وفعلاً استخدمت الولايات المتحدة في الفترة بين عـــامي 87 و 89 القطع البحرية الأمريكية لإحباط التصعيد الإيراني في الخلـــيج العربـــي وشمال بحر العرب، بل جاء قرار ريجان آنذاك برفع العلم الأمريكي على نـــاقلات البترول الكويتية كنقطة تحوّل في طبيعة الوجود الأمريكي في الخليج العربي، بمـــا يمكنها من تنفيذ ما وعد به مبدأ كارتر.

وتصاعد الوجود الأمريكي في المنطقة حتى تمركـــزت وحـــدات عســـكرية أمريكية برية وجوية في معظم دول مجلس التعاون الخليجـــي ، وأصـــبح الوجـــود البحري المكثّف على مياه الخليج العربي حقيقة واقعة، ويقينـــاً سيظلّ الوضع على هذا الحال حتى لو أحجمت دول الخليج عن دفع فواتير التكاليف، على الأقل خـــلال الحقبة القادمة (إسماعيل، 2008).

لكن يظلّ أهم ما يتمّ التفكير به هو أن تستفيد دول الخليج من هـــذا الوضـــع الجديد لتأمين نفسها والاتجاه إلى التنمية البشرية والاقتصادية ورفع كفـــاءة قـــدراتها العسكرية بالتوازي مع خيارات الدفاع الخليجي الأخرى؛ لذا بدأ مشروع إقامة حزام أمني يشمل دول مجلس التعاون الخليجي في التبلور، متخذاً بُعدين أساسيين:

البعد الأول: هو تأمين الرقعة الجغرافية لكل دولة من دول المجلس بقـــدراتها المحدودة بالتعاون مع القوات الأجنبية وأساسا الأمريكية، والتي سمحت لها بالتمركز في أراضيها، وذلك ضدّ أي عدوان عسكري يمكن أن يقع على هذه الدول.

البعد الثاني: تأمين المجالين البحري والجوي لدول المجلس من خلال أحزمة دفاع جوي وبحري تنشئها دول المجلس بقدرات عالية تعتمد على أسلحة جوّ وبحـــر متقدمة، تحقق لها التفوق الجوي والبحري بالمنطقة، وذلك مـــن خـــلال ترســـانات الأسلحة الغربية في الأساس.

وقد بدأت مظاهر ذلك في اتجاه دول المجلس إلى تحـديث قواتهـا البحريـة بشراء وحدات كبيرة ذات أنظمة متطورة وقدرات عالية، وأعداد كبيرة من الطائرات العامودية التي تستخدم في مقاومة الغواصات وفي الاستطلاع البحري، علاوة علـى أنظمة الدفاع الساحلي، وفي مجال القوات الجوية قدمت دول الخليج طلبات لشـراء أعداد كبيرة من طائرات الميراج 2000 الفرنسية وطـائرات اف 18 الأمريكيـة، علاوة على ما هو موجود أصلاً لديها من هذه الطائرات.(إسماعيل، 2008)

ومن المفترض أن هذا الخيار الأخير يحقق إستراتيجية دفاعية متوازنة لدول الخليج تتيح لها التأمين اللازم لأراضيها والقدرة على ردع العدوان البحري والجوي دون تدخل دولي حادّ قد يورطها في إعلان الحرب ضد المعتدي، وليس أدلّ علـى ذلك من مشكلة جزر الإمارات الثلاث وأسلوب معالجة الموقف في ظـل الوجـود الأمريكي الحالي سواء بالإمارات أو بالخليج.

على أنه يبقى خياراً قائماً، وهو ما تسعى له بعض دول الخليج حالياً، وهـو العمل على إنهاء الخلافات وتطبيع العلاقات مع كل من العـراق وإيـران، وجعـل الخليج العربي منطقة سلام، ومن الطبيعي أن يقلّل ذلك من مظاهر التهديد المتربصة بدول الخليج في حالة تجاوب العراق وإيران بحُسن نيّة لمثل هذه التوجهات، خاصة فيما يتعلق بالطرف الإيراني والتوجه الخليجي نحو التقارب معه والذي بدأت بدايتـه الأولى منذ تولي الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، والذي سعى لتنفيـذ أجنـدة سياسية معتدلة مع دول الخليج، الأمر الذي لاقى استحساناً كبيراً من هذه الدول، إلى جانب سعي دول الخليج ذاتها إلى التقارب بالمثل مع الطـرف الإيرانـي، إلا أنـه تراجع مع وصول الرئيس الإيراني الحالي محمود أحمـدي نجـاد إلـى السـلطة (إسماعيل، 2008).

وعلى الرغم من أن الفترة الحالية تشهد مؤشرات للتقارب بين الجانبين، فإنّ سياسات الرئيس أحمدي نجاد المشوبة بتصريحات معادية للولايات المتحدة قد تؤدي لعرقلة هذه الجهود في اتجاه المصالحة والتقارب، ذلك لأنّ الطرف الإيراني يجـب

أن يترسخ في ذهنه عقيدة راسخة مفادها أنّ دول الخليج لا يمكنها أن تُنهي الشراكة الإستراتيجية الحالية مع الولايات المتحدة إذ أن كلاً منهما بحاجة للآخر وإن كانت الأهداف والرؤى الإستراتيجية تختلف بالنسبة للطرفين (السويداني، 2007).

لقد أقام مجلس التعاون صيغة للمستقبل، وسوف تدفع دوله بأقصى ما لديها لفرض أمن الخليج عن طريق بناء القوة العسكرية الذاتية، والتكامل السياسي، والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية في ظروف أظهرت الدراسات فيها أنّ سكان الخليج يتضاعفون مرّة كل خمسة وعشرين عاماً، مع أن مسيرة النمو الاقتصادي لهذه الدول هي في الاتجاه المعاكس (إسماعيل، 2008).

لذا فإن أمن الخليج بناءً على مبدأ الدفاع الذاتي في المستقبل المنظور ستعوقه قضايا السيادة الوطنية، كما ستعوقه قضايا التسلح التي منها التسلح غير المدروس، وعدم توحيد المعايير والمقاييس في الأسلحة المستخدمة، والإهدار على المشروعات المدنية، مع تجاهل البنية التحتية ذات البعد الإستراتيجي، مثل تجهيز الموانئ والمطارات للنقل الإستراتيجي، وقد اتضح هذا جليا منذ حرب تحرير الكويت والتي أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الاعتماد سيظلّ كبيراً بالنسبة لدول مجلس التعاون على اللاعب الأجنبي، وسيكون هذا اللاعب الأجنبي طرفاً أساسياً في منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية، على الرغم من افتقاده عامل الجوار الجغرافي (إسماعيل،2008).

لقد حان الوقت كي تتعاون دول النظام الإقليمي الخليجي وتدير علاقاتها باستقلالية عن واشنطن وتتولى وحدها مسئولية الأمن في هذا الجزء المهم من الوطن العربي، ذلك أن المطلوب كخطوة أولى بناء الثقة وفتح حوار خليجي/خليجي على كافة المستويات الرسمية والشعبية من أجل بلورة معادلة أمنية واقعية قائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، والحد من سباق التسلح، وإنهاء القواعد العسكرية الأجنبية، والاستغلال الأمثل للثروة النفطية، وإجراء إصلاحات سياسية عميقة تعيد للشعوب دوْرها الحيوي في صنع القرارات عبر

مؤسسات منتخبة تتفرّغ لمهمة واحدة هي تحقيق التنمية المستديمة التي طال انتظارها. (إسماعيل،2008)

مفهوم أمن الخليج العربي:

ظلّت قضية الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي – وما تزال – تحتل رأس الأولويات الإستراتيجية ليس لدول مجلس التعاون الخليجي فحسب بل ولجميع القوى والأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية في العـالم. ويعزى هذا الاهتمام المتزايد بأمن الخليج إلى الأهمية الجيواستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة والتي تكتسبها من موقعها الاستراتيجي الحاكم والمتحكم في عدد مـن أهـم الممرات المائية ذات الأهمية المتعاظمة للتجارة والأمن الـدوليين. بالإضـافة إلـى امتلاك الخليج أكثر من (60 %) من احتياطي النفط المؤكد عالمياً ، ونسبة ليسـت بالقليلة من الاحتياطيات المؤكدة من مخزون الغاز الطبيعي. وتتسم أسـواقه الماليـة بالحيوية الجاذبة لرؤوس الأموال المباشرة ، كما أن الأسواق الخليجية تتسم بقوتهـا الشرائية العالية والمتزايدة لاسيما في ضوء الوفورات المالية. (البدري، 2008: 88)

وبسبب هذه الأهمية من ناحية ، والظروف والمعطيات الدولية والإقليمية من ناحية أخرى لم تنعم منطقة الخليج بفترات طويلة من الأمن والاسـتقرار الإقليمـي على مدار العقود الثلاثة الأخيرة عصفت بالمنطقة حروب ثلاثة مما فرض على دول المنطقة تحديات أمنية كبيرة جسام لاسيما في أعقاب أحداث 11 سبتمبر عام 2001 . لقد أفرزت هذه الأحداث تداعيات عديدة على أمن الخليج العربي من زوايا عـدة خاصة من حيث طبيعة التحديات الجديدة التي باتت تهدده ، ودور القـوى الدوليـة القادرة والمعنية بتحقيق الأمن فى منطقة الخليج العربي والحفاظ عليـه. (البـدري، 2008: 89 – 90)

لقد ازداد اهتمام حلف شمال الأطلسي بالأمن فى الخليج، وازداد الجدل الدائر حول دور ممكن للناتو في الترتيبات الأمنية في المنطقة خاصة منذ انتهـاء حـرب تحرير العراق عام 2003. ولقد مثلت مبادرة اسطنبول للتعاون التي طرحها حلـف الناتو في صيف عام 2004 مع دول الخلـيج الخطـوة العمليـة علـى الطريـق ...وعكست توافقاً متنامياً لدى كل من الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل

بناء شراكة أمنية تنسجم مع معطيات الواقع الاستراتيجي الدولي والإقليمي الجديد ، وبما يضمن ويعزز آليات وترتيبات الحفاظ على أمن الخليج. ففي الوقت الذي ارتأى الناتو ضرورة بناء روابط جديدة مع دول المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الفريدة، وأنه لابد أن يكون للحلف نصيب في مستقبل أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين ؛ تنامى إدراك متزايد لدى دول الخليج بأن الحاجة أصبحت ماسة لبناء شراكة استراتيجية مع الناتو للاستفادة من دوره الأمني الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة لاسيما بالنظر إلى الخبرة العسكرية والسياسية التي يتميز بها الناتو والتي اكتسبها على مدى عقود خلال المواجهة ما بين الكتلتين الشرقية والغربية. الناتو والبيئة الأمنية العالمية في القرن الـ21 ظلت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ تأسيسها عام 1949 حتى انتهاء الحرب الباردة عام 1991، تمثل منتدى أساسيا للتشاور فى قضايا الأمن التي تهم مصالح أعضائها والركن الجوهري للسلام والاستقرار فى الفضاء الأوروبي – الأطلسي، حيث تركزت العقيدة العسكرية للحلف في الوقوف على أهبة الاستعداد دوما لخوض حرب تقليدية ناجحة، إذ مثل الأمن العسكري المفهوم الحاكم لاستراتيجية الحلف طوال هذه الحقبة الزمنية. ومع الواقع الإستراتيجي الجديد الذي فرضه انتهاء الحرب الباردة والتحديات الأمنية الجديدة الناشئة عن تداعيات أحداث 11 أيلول 2001؛ وسعياً للحفاظ على هويته الأمنية والسياسية بادر الناتو بتحديث أهدافه وتطوير استراتيجيته العملياتية والتكتيكية وإعادة بناء عقيدته العسكرية وهيكله التنظيمي. (الأشعل، 2005)

تعد منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مؤثراً استراتيجياً في النظام الاقتصادي الدولي، فهي مركز لأربع دوائر متصل بعضها مع بعض، وهذه الدوائر هي: الجزيرة العربية، والمشرق العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي. إضافة إلى أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا، ولا تبعد في الوقت نفسه كثيراً عن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي سابقاً الذي يفصله الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب والقرن الأفريقي.

تمثل الموارد الاقتصادية في الخليج حالياً، عنصـــراً مـــن عناصـــر الوضـــع الجيوستراتيجي، إذ إن خمساً من دول الخليج الثمـــاني، وهـــي السـعودية وإيـــران والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة، هي الأولى عالمياً من حيث الاحتياط النفطي، فهي الدول الوحيدة في العالم التي يملك كل منها احتياطياً نفطياً يصل إلـــى (100) مليار برميل أو يتجاوز ذلك الرقم، وبالإضافة إلى ذلـــك، فـــإن الاحتيـــاطي النفطي العالمي يتجه إلى الانكماش والانخفاض، ما عدا الاحتياط النفطي فـــي دول الخليج العربي التي يتزايد انتاجها النفطي بشكل مستمر (المبارك، 2001).

تمتعت دول مجلس التعاون الخليجي، بدرجة كبيرة من الاستقرار الداخلي فـــي العقود الأخيرة، خاصة إذا ما قورنت بمناطق أخرى في الشرق الأوسط،.

إن التزايد السريع في عدد السكان على نطاق منطقة الخليج العربـــي، والـــذي تشير إليه التنبؤات العددية للسكان، ويعمل على تعزيزه شيوع ظاهرة الأسر الكبيرة الممتدة، والضغوطات بالتالي على حجم الخدمات والبُنى التحتية، واستخدام التقنيات، كل ذلك سوف يقلل في كل الاحتمالات، من قـــدرة حكومـــات دول الخلـــيج علـــى الاحتفاظ بمستوى توزيع الأموال وخدمات المجتمع لمواطنيها على ما كانت عليـــه، وهي الأمور التي أصبحت مقياساً خلال السنوات العشـــرين الماضـــية، فـــإذا مـــا تضاعف عدد السكان في السنوات العشرين القادمة كما تشير الدراسات فإنه يتعـــين مضاعفة الإيرادات بالنسبة إلى الدولة لمجرد الاحتفاظ بمستوى المعيشة نفسه. كمـــا أن البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تعد الآن كافية، سوف تصبح عندئذ غير ملائمة وبحاجة إلى تجديد وتطوير وتحديث، وكنتيجة لهـــذه الاتجاهـــات فـــإن الانفجار السكاني على مستوى منطقة الخليج العربي، وتأثيره فـــي ســـوق العمـــل، والقدرة على الحصول على عمل مجز، والقضايا المتعلقة بالنوع والصحة التي تنشأ نتيجة تغير نتائج الأوضاع العامة للسكان (الديموجرافيا)، والتحديث الســـريع، كـــل ذلك يجب إدخاله في المعادلة الخاصة بأمن الخليج على المدى الطويل. (الكـــواري، 1996: 28)

تشير التنبؤات المستقبلية للنمو السكاني، وتبرهن على وجود مجال لظهور مشكلات مستقبلية، لأنه كلما زاد عدد السكان فإن المواطنين سوف يتولون ببساطة تلك الأعمال التي تقوم بها حالياً العمالة الأجنبية. إن معظم هذه الأعمال متدنية بطبيعتها، وبالتالي فإنها غير مرغوب فيها اجتماعياً من قبل الغالبية العظمى من مواطني دول الخليج، فإذا ما أكره مواطنو دول الخليج اقتصادياً على قبول وظائف متدنية، فإن ذلك سوف يضعف الاستقرار الداخلي، على الأقل خلال الفترة الانتقالية، لقد أوجدت ثروة النفط في القرن العشرين مجتمع رفاهية.

إن تحقيق أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين سوف يكون في حقيقة الأمر مهمة معقدة، لذا فإن التحدي الاستراتيجي الأساسي أمام دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الحادي والعشرين، سوف لا يكون الردع فقط، ولا الاستعداد للدفاع ضد التهديدات العسكرية الخارجية فحسب، ولكن أيضاً ضمان أن يبقى التغير – الاقتصادي والسياسي والاجتماعي – تطويرياً داخلياً بدلاً من أن يكون مفروضاً خارجياً. (القطب والرميحي، 1978: 43).

أسباب تزايد الاهتمام بموضوع أمن الخليج العربي:

أولاً: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج على الصعيد العالمي، إذ تساهم دول الخليج بأكبر كمية من الإنتاج العالمي للنفط، ولديها أكبر حجم من الاحتياطي العالمي من هذه السلعة الإستراتيجية المهمة، والتي تؤكد تقارير ودراسات عديدة أن الاعتماد عليها سوف يستمر إلى عقود مقبلة رغم كثرة الحديث عن مصادر بديلة عن النفط، من هنا فإن نمو الاقتصاد العالمي مرتبط الى حدٍّ ما بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

ثانياً: أن المنطقة لم تتنعم بالأمن والاستقرار منذ أواخر سبعينات القرن العشرين، إذ شهدت أربعة حروب لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن هي: الحرب العراقية–الإيرانية التي استمرت لقرابة عقد من الزمان، وكارثة الغزو العراقي لدولة الكويت، وحرب تحرير الكويت، والحرب الأمريكية–البريطانية على العراق، التي

انتهت للإطاحة بنظام الحكم في العراق، ووقوع العـراق فـي قبضـة الاحـتلال الأمريكي الذي أفضى إلى تفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، ودخول الـبلاد في دوامة من العنف والصراعات التي لا يعرف أحد كيفية الخروج منها، ولا شـك في أن كثرة الحروب والصراعات التي شهدتها المنطقـة عمقـت مـن الهـواجس والمخاوف لدى العديد من الأطراف المعنية، مما أثر ويـؤثر سـلباً فـي فـرص وإمكانيات بلورة صيغة مستقرة للأمن في الخليج في ضوء حالة عدم الاستقرار التي تواجهها منطقة الخليج العربي.

ثالثاً: تزايد الوجود الأجنبي الغربي في منطقة الخليج العربي، فالثروة النفطية الضخمة للمنطقة جعلتها في بؤرة اهتمام القوى الدولية الكبرى، إذ إن الـنفط شـكل عنصراً جوهرياً في مختلف الحروب التي شهدتها المنطقة، وكان من أبـرز نتـائج الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990م تزايـد الوجـود الأجنبـي وخاصـة الأمريكي في منطقة الخليج، إذ أصبح للولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري المباشر في المنطقة، وذلك من خلال قوات بريـة وجويـة، وقواعـد وتسـهيلات عسكرية، ومخازن أسلحة، وأساطيل وحاملات طائرات تجوب مياه الخليج، ومن هنا فقد أصبحت الولايات المتحدة لاعباً رئيسياً في التفاعلات السياسـية والأمنيـة فـي المنطقة، والطرف الدولي الرئيسي في معادلة الأمن في الخليج. إن هـذا التـداخل المكثف والمعقد بين ما هو محلي وإقليمي ودولي في منطقة الخليج إنما يزيـد مـن معضلة الأمن تعقيداً لأسباب داخلية وخارجية على مسـتوى دول الخلـيج والـدول الإقليمية وكذلك على المستوى الدولي.

رابعاً: وجود مشاكل سياسية وأمنية متفجرة في المنطقة، تهدد بالمزيـد مـن مخاطر عدم الاستقرار في حال عدم التوصل إلى حلول جذرية لها عبـر القنـوات والوسائل السياسية والدبلوماسية، ومنها الحالة العراقية، وأزمـة الملـف النـووي الإيراني وتداعياته على المستوى الإقليمي والدولي والارهاب وغيرها من المشـاكل التي تشكل عناصر تهدد أمن الخليج العربي.

خامساً: معظم دول الخليج العربي دول صغيرة بمعـــايير المســـاحة وعـــدد السكان والقدرات العسكرية، ولكن لديها في الوقت نفسه ثـــروات نفطيـــة كبيـــرة، والمشكلة أن هذه الدول توجد في منطقة مضطربة وغير مستقرة من العالم، وخاصة في ظل وجود قوى إقليمية ودولية كبرى لها طموحات وتطلعات في هذه المنطقـــة. ومن هنا فإن مسألة الأمن تعد أكثر حساسية بالنسبة للدول الصغيرة، وخاصـــة فـــي ظل تعدد مصادر الخطر والتهديد الراهنة والمحتملة.

مصادر التهديد القائمة والمحتملة لمنطقة الخليج العربي

في ظل النظام الدولي الجديد:

هناك العديد من مصادر التهديد القائمة والمحتملة لأمن الخليج، والعبرة ليست بوجود هذه المصادر فحسب، ولكن أيضاً بطبيعة مدركات ورؤى الأطراف المعنيـــة لهذه التهديدات وسبل التعامل معها. ومن هذا المنطلق، تتمثل أبرز التهديدات القائمة والمحتملة في منطقة الخليج العربي بما يلي:

1 - **الوضع في العراق:**

ويبرز ذلك من خلال تعثر العملية السياسية في ظل استمرار غياب الاتفـــاق بين القوى والتكوينات العراقية الرئيسية على مشروع يتعلق بواقع ومستقبل الدولـــة والنظام السياسي في العراق، فضلاً عن استمرار ســـطوة الميليشـــيات المســـلحة، وانتشار العنف الطائفي، وزيادة عمليات التهجير القسري على أسس طائفية، وتفـــاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مع استمرار ضـــعف أجهـــزة الســـلطة ومؤسساتها واستشراء الفساد المالي والإداري، وفي ظل هذه الأوضاع فقد أصـــبح العراق مجالاً مفتوحاً للتدخلات الخارجية من قبل دول وتنظيمـــات عـــابرة لحـــدود الدول، كما أصبح ساحة لتصفية الحسابات وتوصيل الرسائل بين بعض الأطـــراف الإقليمية والدولية ذات التأثير الكبير في الأوضاع الداخلية فـــي العـــراق، وخاصـــة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتنظيم القاعدة، فيما تسيطر الثانية على كثير من مفاصل الدولة العراقية، أما تنظيم القاعدة فقد وجد في عراق ما بعد صدام حســـين الذي يعاني من الفوضى والانقسام ملاذاً مناسباً. وفي ضوء ذلـــك، فـــإن اســـتمرار

الحالة الراهنة في العراق سوف يجعل منه بؤرة رئيسية لعدم الاستقرار في الخليج، باعتبار أن العراق دولة محورية في المنطقة، وله مكانته الكبيرة في السوق العالمي للنفط، مما يجعل من استقراره عنصراً جوهرياً لتحقيق الأمن في الخليج إضافة إلى أن الوضع في العراق والاقتتال الطائفي سوف يكون لها تداعيات على الاستقرار في منطقة الخليج العربي. (إسماعيل، 2008)

فإذا كان عدم الاستقرار في العراق يؤثر سلباً في الأمن في الخليج، فإن الخطر سيكون أعظم في حالة نشوب حرب أهلية قد تفضي إلى تقسيم العراق بحيث تظهر دويلة كردية في الشمال، ودويلة شيعية في الجنوب، ودويلة سنية في الوسط، ومما يثير القلق على مستقبل العراق أن هناك الكثير من المعطيات والعوامل التي يمكن أن تساعد على ذلك لاسيما أن الواقع الراهن في العراق اليوم هو أقرب إلى التقسيم من الناحية العملية في استمرار دورة العنف والعنف المضاد التي تجعل العراق في شبه حرب أهلية. في أن تفكك الدولة العراقية سيفضي إلى مزيد من عدم الاستقرار، فالعلاقة بين الدويلات سالفة الذكر سيكون في الأغلب الأعم محكومة بطابع الصراع والمواجهة، وكل منها سوف تسعى إلى تعزيز موقعها من خلال الارتباط بقوة خارجية بحيث تصبح في التحليل الأخير مجرد أداة لها. كما أن التفكك سوف يجعل من العراق بؤرة لتصدير التطرف والإرهاب إلى خارج حدوده، فالتجارب التاريخية المقارنة تؤكد على أنه في حالة غياب الدولة المركزية يتسع المجال لترعرع وتمدد دور جماعات التطرف والإرهاب، كما هي الحال في تجربتي كل من الصومال وأفغانستان وغيرهما، وبناء عليه، فإذا كان عراق ما بعد صدام حسين قد أصبح ساحة لتنظيم القاعدة، فإن الوضع سيكون أسوأ في حالة تفسخ الدولة العراقية على أسس عرقية وطائفية ومنطقية وهذا سيكون عامل مؤثر بشكل سلبي على أمن وإستقرار منطقة الخليج العربي في حالة الضعف الأمني في الخليج العربي (المرهون، 2007).

على الرغم من خطوات دول مجلس التعاون الإيجابية في المجال الأمني إلا أننا نعتقد بإمكانية توفر عدة فرص لتطوير الأوضاع الحالية خاصة أن الأوضاع

على الساحتين الإقليمية والدولية تتطلب تكثيف الجهود الأمنية المشتركة مما يعني زيادة الاستثمار في البيئة الأمنية لكافة دول المجلس. كما يقترح الاستفادة من الدروس التي اكتسبتها بعض الدول مثل مصر في مجال مكافحة والقضاء على الإرهاب، وزيادة التنسيق الحالي القائم بين دول المجلس ودراسة وتقييم خطر الجنسية المزدوجة بين الدول الخليجية التي تساعد على التنقل بين دولها من دول اكتشاف خطر استخدام وثائق سفر ثنائية أو أكثر.

2 - **أزمة الملف النووي الإيراني:**

تعد هذه الأزمة أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن في الخليج خاصة في حالة الفشل في حلها بالطرق السلمية واندلاع مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الملف النووي وقضايا أخرى. وبغض النظر عن التكهنات المتضاربة والتحليلات المتباينة بشأن احتمال حدوث هذه المواجهة بين الطرفين وخاصة بعد صدور التقرير الاستخباراتي الأمريكي في ديسمبر عام 2007م، والذي أكد أن إيران أوقفت برنامجها النووي العسكري في عام 2003، بغض النظر عن ذلك فإن الصراع حول الملف النووي الإيراني هو في جانب مهم منه صراع إرادات بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية عظمى تعاني من تآكل في قدرتها على التأثير والحسم سواء على الصعيد العسكري أو السياسي، مما أثر سلباً في هيبتها ومكانتها العالمية، وبين إيران قوة إقليمية صاعدة لها طموحات وتطلعات في محيطها الإقليمي.

إن خروج العراق من معادلة ميزان القوة الإقليمي أحدث خللاً كبيراً في هذا الميزان لصالحها، ورغم أن خيار المواجهة المسلحة بين الدولتين ضعيف الاحتمال في الوقت الراهن وربما خلال المستقبل المنظور، وذلك لاعتبارات عديدة أبرزها تفاقم ورطة أمريكا في العراق، وتصاعد الانتقادات الداخلية للإدارة الأمريكية بسبب ذلك، إلا أنه غير مستبعد نهائياً خاصة في ظل حالة التشدد التي تبديها كل من الإدارة الأمريكية والإدارة الإيرانية بشأن هذا الملف. وفي هذا السياق فإنه في حالة

عدم حسم أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية فإن مسألة التعامل مع إيران وملفها النووي سوف تظل تشكل قضية رئيسية على أجندة أيـــة إدارة تخلـــف إدارة جورج بوش الابن. وفي كل الأحوال فإن من أسوأ السيناريوهات المستقبلية هـــو أن يشهد الخليج حرباً جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وسيصبح الوضـــع أكثر تعقيداً في حال دخلت إسرائيل على الخط، وأصـــبحت طرفـــاً مباشـــراً فـــي المواجهة. فمن المتصور في هذه الحالة أن يتزايد حجم الخطر والتهديد في منطقـــة الخليج، فإيران قد ترد باستهداف المصالح الأمريكية في بعض دول المنطقة، وقـــد تعطل الملاحة في مضيق هرمز، مما يضر كثيراً بصـــادرات الـــنفط، وقـــد تقـــوم جماعات وعناصر موالية لها بتأجيج إضرابات داخلية وزعزعة الأمن فـــي بعـــض دول المنطقة، وكل ذلك وغيره يعني أن بعض دول المنطقة قد تجد نفسها تدفع ولـــو جزئياً ثم حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل. ومن هنا يأتي حرص دول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة تسوية أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية، ولكـــن على الرغم من حالة التوتر والتأزم في العلاقات الأمريكية الإيرانية، فإنه من غيـــر المستبعد حدوث نوع من التوافق والتفاهم بين واشنطن وطهران في ظـــل ظـــروف وترتيبات معينة، بما يجعل الخليج تحت المظلـــة الأمريكيـــة–الإيرانيـــة، ويشـــكل البرنامج النووي الإيراني محور تهديد رئيسي لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي لأنه يساعد على بروز إيران قوة إقليمية وستحاول أن تلعب دوراً رئيسياً في منطقة الخليج العربي. (المرهون، 2007).

إن الخطر النووي الإيراني لا يمكن نفيه أو تجاوزه، ولا يمكن أيضاً العـــودة إلى الوراء في المنطقة، فحرس العراق لا تزال مستعرة وتهدد بانقلاب مرحلي فـــي المنطقة، وفتح أي بقعة حربية جديدة يهدد الخليج والمنطقة، ويعيدها ســـنوات إلـــى الخلف، ويقضي على آمال الأجيال في الاستقرار والاطمئنان، وهو ما ســـقط مـــن أجندة الرئيس بوش الذي واجه شارعاً يقف ضد توجهاته التي تنذر بإثـــارة حـــرب جديدة مدمرة للاقتصاد والإنسانية في المنطقة، ولكن حتى هذه اللحظة فـــإن إيـــران تبدو غير عابئة بالاستقرار في المنطقة، وتحاول أن تلعب دور الشرطي الأصـــولي

في مواجهة أمريكا العنيدة، حسب الرؤية الإيرانية للشيطان الأكبر الذي يختلف تماماً مع رؤية أمريكا التي ترى في إيران محوراً جديداً للشر يجب إزالته.

فأمريكا ترى أن أمن الخليج وحمايته من الخطر يقعان ضمن محاصرة إيران وعزلها عن المنطقة وإيقاف التعامل معها، كما أن المساعدات الأمريكية لدول الخليج في التشريعات والتعاليم الديمقراطية والحماية العسكرية، كما حدث مع بعض دول آسيا بعد الحرب العالمية الثانية، هي المدخل السليم من وجهة النظر الأمريكية لخليج آمن ومستقر وخال من التهديدات، كما أن الرؤية الأمريكية ترى أن مملكة البحرين مركز تجمع لواء البحرية الخامس وسلطنة عمان مركز قوات الدلتا وقطر مركز قاعدة القوات الجوية التي تسيطر على سماء العراق وغيرها من المناطق والدول الحليفة في منطقة الشرق الأوسط هي نوع من الدعم لدول الخليج لجعلها آمنة من أي هجوم إيراني، بل إن الرؤية الأمريكية تطالب بزيادة عدد القوات والقواعد وتقديم كل أشكال الدعم اللوجستي لإدامة الجاهزية العسكرية للقوات الأمريكية في المنطقة.

في مقابل ذلك فإن دول الخليج العربية تنتهج سياسة الاعتدال والسلم في المنطقة، وتجتهد في إبعاد شبح الحرب وتداعياتها بكل وسائلها الدبلوماسية وعلاقاتها مع أوروبا وحتى مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد بدا واضحاً في مقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي لجريدة البيان الإماراتية والذي نشر يوم وصول الرئيس بوش إلى أبو ظبي عام 2008 مدى الحرص على المنطقة والاهتمام بمستقبل الأجيال وبناء منطقة مستقرة اقتصادياً وسياسياً، وحمّل المقال عنوان "طموحات الشرق الأوسط" ولكن يبدو أن الرؤية الأمريكية تريد شرق أوسط بلا طموحات، وأن كلمات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد سقطت من أجندة بوش في خطابه الذي ألقاه في أبو ظبي وحمل تهديدات ضمنية لإيران، ولا تقف الرؤية الأمريكية عند هذا الحد، بل ترى أن أمن الخليج مرتبط بإقامة سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويفهم ضمنياً بأن تتحمل دول الخليج تكلفة إقامة سلام يتمثل في دفع التعويضات المقترحة

للأطراف المتنازعة، وإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والدول العربية، ومن ضمنها دول الخليج، بما ينعكس إيجابياً من وجهة النظر الأمريكية على استقرار الخليج واقتصاده حسب ما ورد في خطاب الرئيس بوش في أبو ظبي.

إن التصور الأوّلي لدى طهران حول نظام أمن إقليمي في الخليج قد يكون على الشكل التالي:

أولاً: إن الأمن القومي لكل بلد من البلدان المتشاطئة على هذا الحوض الخليجي لا يمكن أن يتشكل ويتقرر ويستقر منفصلاً عن الأمن القومي للدول الأخرى المتشاطئة معه.

ثانياً: إن الصيغة الأولية للتوفيق بين الرؤى المتباينة للدول المتشاطئة هي عقد اتفاقيات أمنية ثنائية ومتعددة تحفظ لكل طرف حقوقه وخصوصياته والجزء الخاص من أمنه.

ثالثاً: إن الصيغة الأمثل للدفاع عن الأمن القومي لكل دولة على حدة في ظل الفوضى الأجنبية المفروضة على الحوض والإقليم تكمن في عقد اتفاقيات عدم اعتداء، وتالياً دفاع مشترك إن أمكن.

رابعاً: إبقاء الحوار مفتوحاً للتشاور الدائم حول الصيغة المثلى لتحقيق مقولة الأمن الإقليمي المشترك.

خامساً: امتناع الدول المتشاطئة عن عقد أي اتفاقيات أمنية مع أي طرف كان من خارج الإقليم تسمح بالتعرض للأمن القومي لأي من البلدان المتشاطئة أو استخدام أراضيها أو مياهها الإقليمية أو سمائها منطلقاً للحرب أو العدوان على الدول الأخرى الجارة.

سادساً: إجراء مراجعة جدية لكل الوقائع والأحداث والاتفاقيات والتوافقات التي كانت أو لا تزال تتحكم في حياة هذا الحوض الخليجي باعتباره خليجياً مفتوحاً يحق فيه للدول العظمى أن تفعل فيه ما تريد بحجة أو ذريعة المصالح الحيوية

لدولها، والدعوة الجادة للدول المتشاطئة ومنظمات المجتمع الأهلي والمدني فيها إلى المشاركة في هذه المراجعات انطلاقاً من كون هذه البحرية الخليجية بحيرة مغلقة بالأساس حسب قانون البحار الدولي، وبالتالي فإن تحقيق أمنها واستقرارها هو من اختصاص أهل المنطقة وسكانها أولاً: واعتبار أي متدخل أجنبي في هذا الأمن طارئاً وليس أصيلاً بانتظار أن يأتي اليوم القريب الذي يتفق فيه أهل الدار على صياغة جماعية لأمنهم الإقليمي تحفظ للجميع الحقوق المتكافشة، وتجربهم على القيام بواجباتهم الأساسية كل حسب استثماراته والامتيازات المتحصلة لديه من هذا لحوض الخليجي المشترك (سوكولوسكي وآخرون، 2004: 56 – 59).

3 – فشل السياسة الأمريكية في المنطقة:

تتسم السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج بالتخبط وضعف الفاعلية، وهو ما يتجلى بوضوح شديد في تعاملها مع المسألة العراقية منذ إطاحة نظام صدام حسين عام 2003م، فهذه السياسة لم تؤسس على الأكاذيب فحسب، ولكنها افتقرت إلى التخطيط الدقيق لمرحلة ما بعد صدام حسين، بل إن واشنطن ارتكبت أخطاء في العراق قادت إلى وضعه على حافة التفكك والانقسام، كما أن سياستها تجاه طهران تفتقر إلى الوضوح، وخاصة في ظل تعقد وتداخل الملفات التي تعني الطرفين، فإلى جانب الملف النووي الإيراني هناك المسألة العراقية، والأزمة اللبنانية، والصراع العربي–الإسرائيلي، ونظراً لذلك فقد أصبحت السياسة الأمريكية في الخليج وتوابعها مصدراً رئيسياً للتوتر وعدم الاستقرار مما يعقّد من فرص التوافق على صيغة مستقرة لأمن الخليج. (المرهون، 2007)

4 – التهديد الإسرائيلي لأمن الخليج:

من المعروف أن لإسرائيل أطماعها الثابتة في منطقة الخليج، وقد سبق لها قصف المفاعل النووي العراقي في الثمانينات، وتدق حالياً على نغمة ضرورة توجيه ضربة عسكرية لإيران باعتبارها تشكل خطراً على أمنها ومصالحها، فإيران تدعم حزبا لله وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وأن تصريحات الرئيس الإيراني

أحمدي نجاد تجاه إسرائيل تقدم لها مسوغات للتحريض ضد إيران، كما أن إسرائيل سعت –وتسعى– من أجل تعزيز وجودها في عراق ما بعد صدام حسين، بحيث يكون لها موضع قدم في منطقة الخليج. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن امتلاك إسرائيل أكثر من 200 رأس نووي يجعلها مصدر التهديد الأول للمنطقة العربية بما في ذلك منطقة الخليج العربية. ومن المفارقات التي ترسخ من عدم مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها في المنطقة، أنه في الوقت التي تتشدد فيه الإدارة الأمريكية بشأن البرنامج النووي الإيراني الافتراضي، رغم صدور التقرير الاستخباراتي الأمريكي الذي أكد تخلي إيران عن برنامجها النووي العسكري منذ عام 2003، إلا أن الإدارة الأمريكية تتجاهل تماماً البرنامج النووي الإسرائيلي القائم فعلاً على أرض الواقع، والذي يجعل إسرائيل القوة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يشكل نوعاً من الاستمرار في سياسة المعايير المزدوجة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع قضايا المنطقة كذلك يؤثر التقدم في العملية التفاوضية ومحادثات السلام العربية على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي مما يعني أن أمن الخليج العربي مرتبط إلى حد كبير بأمن المنطقة العربية. (إسماعيل، 2008)

تستند إسرائيل في تنفيذ مخططاتها وديمومة بقائها على التحالف الأمريكي المحوري والأساسي، بالإضافة إلى دعم جماعات الضغط والمنظمات في الولايات المتحدة الأمريكية، لغرض التأثير في السياسة الخارجية وخصوصاً في ما يخص الشرق الأوسط، وتستخدم الحكومات اليمينية الإسرائيلية ذات الطابع الراديكالي القمع المجتمعي والقوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى تمردها على الشرعية الدولية وتماديها على القانون الدولي، وتمسكها بالأساطير التلمودية وحلم دولة إسرائيل الكبرى، ونظراً للهشاشة البنيوية من النواحي الجيوبولتيكية لإسرائيل، تسعى دوماً إلى نقل الحرب خارج أراضيها، وإيجاد النزاعات والفتن في العالم العربي، وتعمل على إعادة رسم الحدود السياسية للدول العربية بما يتواءم مع غايتها، وتقسيمها إلى دويلات حادة العرق بدلاً من دول كبيرة مؤثرة تعد محاور

جيوسياسية مؤثرة دولياً وتتفوق عليها من النواحي الجيوبولتيكية، ونشهد حضـــورياً إسرائيلياً قوياً وبحرياً وجوياً في البحرين الأحمر والمتوسط، ناهيك عما حققته مـــن نفوذ ليبرالي سياسي ومخابراتي في شمال العراق وسعيها لإقامة دولة كرديـــة ذات طابع قومي تقتطع أراضي من سوريا والعراق وإيران وتركيا، كما نشهد مراوغتها في ما يسمى مسار السلام كونها تؤمن اليوم بمبدأ "السلام مقابل الاستسلام" وأبـــرز ملامحها تهويد القدس وبناء المستوطنات وحصار غزة وزرع بذور الفتنة بين فـــتح وحماس، وتتصف هذه الفلسفة بما يلي (البرصان، 2008: 78):

1. مزاوجة القوة الصلبة والناعمة.
2. العمليات الحربية والمناورات العسكرية وحافة الحرب لتحقيق مكاسب سياسية.
3. الإرهاب المجتمعي والمعالجة بالصدمة الكهربائية.
4. التفتيت الجيوبولتيكي للدول العربية الكبيرة ودول الطوق.
5. التفتيت الديموغرافي لشعوب العالمين العربي والإسلامي.
6. الانتشار في سوق السلاح العالمي.
7. تحقيق توازن الرعب والردع النووي.
8. تعزيز ترسانة الأسلحة الحديثة والمتطورة.
9. تبني مبدأ السلام مقابل الاستسلام.
10. إدامة وتطوير التحالفات الدولية والإقليمية الدائمة والوقتية. (البرصان، 2008: 59).

5 – الإرهاب واحتمالات استهداف المنشآت النفطية:

يشكل الإرهاب عنصراً رئيسياً في معادلة الأمن في منطقة الخلـــيج، فهـــو حاضر بقوة على الساحة العراقية، بل إن العراق ما بعد صدام حسين تحـــول إلـــى ساحة لتنظيم القاعدة، كما أن المملكة العربية السعودية عانت من الإرهاب لسنوات، وتمكنت أجهزتها الأمنية من اعتقال العديد من الأشخاص المتهمين بالتخطيط لتنفيـــذ أعمال إرهابية في البلاد. وسوف يصبح تأثير التنظيمات الإرهابية أكثر خطورة في

حال استهدفت المرافق والمنشآت النفطية في دول المنطقة، وهو ما حاولت هذه التنظيمات القيام به في غير مرة بالمملكة العربية السعودية. وفي ضوء ذلك فإن التصدي لخطر الإرهاب يمثل متغيراً مهماً في أي تصور لتحقيق الأمن في الخليج، وقد بات في حكم المؤكد أن الحل الأمني لا يكفي بمفرده لتجفيف منابع التطرف والإرهاب، حيث إن ذلك لا يتحقق إلا من خلال إستراتيجية متكاملة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والأمنية. (الأنصاري، 2006)

لقد كانت دول الخليج، ولا تزال هدفاً للإرهاب الذي أودى بحياة الأبرياء، ولذلك فقد أكدت هذه الدول في العديد من المناسبات رفضها الشديد وإدانتها واستنكارها وشجبها للإرهاب بكافة أشكاله، كما أكدت عزمها على الاستمرار في بذل كل جهد ممكن في سبيل محاربة هذه الآفة وكل من يساعد على تمويلها.

إن غالبية الحركات الإسلامية التي صنفت ضمن قائمة الجماعات الإرهابية هي في الأساس من صنع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تستخدم هذه الجماعات إما لمواجهة ما كان يعرف بالخطر الشيوعي أو لزعزعة استقرار أنظمة الحكم في بلدانها، كما أنه يجدر بنا التأكيد على أن أحد أهم أسباب انتشار الإرهاب في منطقة الخليج في الوقت الراهن يرجع بشكل أساسي إلى تداعيات الأحداث بعد 11 سبتمبر 2001، وما تلا ذلك من احتلال أفغانستان ثم العراق، وتحول كلا البلدين إلى مركز لاستقطاب القوى الطامحة في ممارسة الأنشطة الجهادية، كما أن أحداث العنف في أفغانستان والعراق أثرت بشكل سلبي في دول الخليج العربية من خلال العائدين، الذين شكّلوا موجات إرهابية كلفت المجتمعات الخليجية الكثير (سوكولوسكي وآخرون، 2004: 35 – 36).

إضافة إلى الظروف الدولية والإقليمية السابقة، والتي أدت إلى انتشار ظاهرة الإرهاب في منطقة الخليج العربي، فإن هناك بعض مجالات القصور في المجتمعات الخليجية، والتي شكلت بدورها عوامل مغذية للإرهاب في المنطقة، ولعل أهم جوانب هذا القصور يظهر في مجال تطوير مناهج التعليم، وتطور المعلمين

وتدريبهم، فضلاً عن القصور في التوجيه الإعلامي لتثقيف وتوجيه المجتمع بمجال التربية والعلاقات الأسرية، وكذلك القصور في إيجاد حلول لبعض المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها دول الخليج وأخيراً وليس آخراً، قصور في إيجاد حلول للمشكلات الصحية التي يعاني منها الشباب الخليجي، والتي تأتي على رأسها الأمراض النفسية (مراد، 2008).

لقد باتت ظاهرة الإرهاب الدولي إحدى الإشكاليات التي تشغل دول الخليج العربية، نظراً للآثار والانعكاسات الخطيرة التي تترتب على هذه الظاهرة، وليس خافياً على أحد أن الآثار السلبية للإرهاب لا تقتصير على الخسائر في الأرواح والممتلكات فقط، لكنها تمتد لتلقي بظلالها على مختلف اجلوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات الخليجية، وإدراكاً منها لخطورة الوضع فقد عمدت كافة الدول الخليجية إلى اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة آفة الإرهاب، كما رافق هذا التحرك سعي خليجي إلى توحيد الجهود الدولية الرامية لمواجهة هذا الخطر الذي بات يهدد كافة الدول من دون استثناء (مراد، 2008: 57).

6 – استمرار التوتر في جنوب آسيا:

ففي ظل تردي الأوضاع في أفغانستان نتيجة لعوامل عديدة أبرزها العودة القوية لحركة طالبان وتواصل عملياتها المسلحة، واستمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي في باكستان، التي هي دولة نووية، واستمرار النزاع بين الهند وباكستان بسبب قضية كشمير، كل هذه العوامل وغيرها يمكن أن تشكل تهديدات ولو غير مباشرة لأمن الخليج، وخاصة في ظل وجود جاليات كبيرة لدول جنوب آسيا وبالذات الهند وباكستان في دول مجلس التعاون الخليجي.

إن بيئة الأمن النووي في جنوب آسيا تضع أمن الخليج أمام تحدٍّ كبير، فهذه البيئة لا تعكس نفسها فقط على الأمن الخليجي، بل إن صياغة أمن الخليج تستوجب بالضرورة مقاربة حالة الأمن النووي هناك.

وبمعيار التوصيف الجيو–سياسي، تعد باكستان دولـــة جـــوار لإحـــدى دول النظام الإقليمي الخليجي وهي إيران، بل إن جزءاً من إقليم بلوشســـتان يقـــع فـــي الأراضي الباكستانية، بينما يقع الجزء الآخر في الأراضي الإيرانية، مع وجود جزء صغير في أفغانستان. ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل حالة الأمن في مضـــيق هرمز عن الظروف السائدة في بلوشستان، وهذا ما أثبتته بشـــكل خـــاص أحـــداث العقدين السابع والثامن من القرن الماضي. وبصفة عامة هناك ترابط على مســـتوى الممرات البحرية الدولية بين الخليج وبحر العرب، حيث تقع كل من صلالة العمانية وكراتشي الباكستانية وبومباي الهندية على الامتداد نفسه. كما أن جنوب آسيا منطقة ملاصقة للجزيرة العربية وبحر العرب، فهي معنية بأمن الممرات الحيوية للمنطقة، كما تمثل منطقة جنوب آسيا نقطة التقاء بين الخليج وجنوب شرق آسيا وأســـتراليا، وبالتالي تمر عبر جنوب آسيا الكثير من السلع والخامات الحيوية المتحركـــة بـــين المنطقة والشرق الأقصى. كما أن حالة الأمن في الجنوب الآسيوي تعكـــس نفســـها بالضرورة على أمن الممرات الدولية المعنيـــة بالتجـــارة والـــنفط الخليجـــي، وأي اضطراب في هذه الحالة من شأنه أن يعكس نفسه على شكل أضرار مباشرة علـــى تجارة الخليج الدولية (مصطفى، 2008: 55).

وعلى صعيد أهمية باكستان الاقتصادية لدول الخليج، فإنه يكفي أن نشير إلى أن استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت أكثر من 40% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في باكستان خلال العام المالي 2006، والتي تقدر بنحو 3.5 مليار دولار أمريكي، والرابط بين استقرار تلك الاستثمارات وحالة الأمن فـــي باكســـتان ليس بحاجة إلى مزيد من التوضيح.

وعلى صعيد العلاقات بين الهند ومنطقة الخليج، فهي قديمة قدم الزمن، وتبدو أهمية الهند في معادلة الأمن الخليجي بالنظر إلى الملفات الاقتصادية بين الجـــانبين والتي تتركز بشكل أساسي في التبادل التجاري، وخاصـــة الـــنفط، والاســـتثمارلات المشتركة، والعمالة الهندية في الخليج، ورغم تاريخية الدور الهندي فـــي المنطقـــة وتقليدية ركائزه، إلا أنه ارتدى اليوم طابعاً لم يتوفر له من قبل، ويعود ذلك بالدرجة

الأولى إلى الوتيرة المتسارعة التي ينمو فيها الاقتصاد الهندي، فقد بلغ معدل نمو الناتج القومي الهندي نحو 9% في الربع الأول من عام 2006، كما تأتي الهند في المرتبة الثانية عشرة في الاقتصاد العالمي بناتج قومي إجمالي بلغ نحو 7198.8 مليار دولار في عام 2006، وتعد الهند من جهة أخرى ثالث أكبر دولة تستقطب استثمارات أجنبية مباشرة على مستوى العالم (مصطفى، 2008، ص55).

والمحصلة فإنه بالنظر من قرب الهند إلى واقع العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من جهة والدول الآسيوية من جهة ثانية، يمكننا أن نلاحظ وجود كم يعتدُّ به من المصالح المتبادلة بين الطرفين على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، ومن ثم فقد بات البعد الآسيوي متغيراً مهماً في معادلة أمن الخليج، إلا أنه يبقى متغيراً هامشياً، مقارنة بمركزية الدور الأمريكي والحضور الأوروبي الكبير في المنطقة، إلا أن هذا لا ينفي أن دول الخليج معنية، وبقوة، ببناء نسق مرن لعلاقاتها الآسيوية، بما يدعم الاستقرار في المنطقة، ويعزز بعدها التنموي، ويخدم مصالح الأطراف الداخلة فيها، ولا أدل على ذلك من أن أهم معالم العلاقات الاقتصادية الخليجية الدولية الراهنة هو التوجه نحو آسيا (مصطفى، 2008: 56).

ويمكن النظر أيضاً إلى باكستان كدولة نووية وذات علاقات مميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن مشكلة باكستان عدم الاستقرار السياسي مما يضعف دورها الإقليمي. فقد كانت لباكستان علاقات عسكرية مع دول المجلس من خلال التدريب العسكري أو وجود بعض القوات في الخليج في نهاية القرن الماضي.

ولا بد من الإشارة إلى التعاون المتنامي بين الولايات المتحدة والهند خاصة اتفاقية التعاون النووي في المجال السلمي، إذ أخذت الهند تطور قوتها البحرية من خلال تحديث أسطولها البحري في المحيط الهندي القريب من الخليج العربي، وحاجة الهند للطاقة.

والخلاصة أنه في ظل انعدام التوازن الإقليمي تبقى تركيا عاملاً مهماً لإعادة هذا التوازن، وكذلك عودة العلاقات المصرية – الإيرانية كوسيلة لاحتــواء إيــران وربطها بالمصالح الاقتصادية، بالإضافة لتقريب الهند من القضايا العربية بعيداً عن مثلث إسرائيل – واشنطن.

ومن المؤكد أن خريطة الشرق الأوسط الجديد وتفكيك العراق طائفياً وعرقياً لهما تأثير في منطقة الخليج وقد يدفعان للمواجهة مع إيران مــن خــلال الصــدام الطائفي الشيعي – السنّي الذي تعمل دول الخليج على احتوائه. ولذلك فإن خريطــة الشرق الأوسط الجديدة وتقسيم المنطقة الناجم عن فشل الاحتلال الأمريكي للعــراق ليسا من مصلحة الدول العربية لأنهما يهددانها داخلياً ويعرضانها للتهديد الخارجي. لذا فإن موقف دول المجلس في الابتعاد عن التهديد الأمريكي لإيران والضغط لإبعاد شبح المواجهة العسكرية يبقى في مصلحة أمن مجلس التعاون الخليجي مــن حيــث استمرار تدفق الطاقة. والحقيقة أن احتلال العراق أدى إلى انعكاسات علــى أمــن الخليج العربي، لذلك فإن الحاجة ماسة لترشيد الموقف الأمريكــي مــن التصــعيد والدعوة للحوار السياسي وترتيب منظومة أمن خليجي مشترك تسهم فيهــا إيــران وتركيا ومصر وبعض الدول العربية الراغبة في المساهمة، بالإضافة إلى التقــارب مع الهند وباكستان على أمل تقليل مخاطر تقسيم العراق وتداعيات عدم الاســتقرار السياسي فيه.

إن الخطورة في ظل مأزق واشنطن في العراق وأفغانســتان هــي احتمــال تقارب مع إيران على حساب الدول العربية خاصة في المشرق، فتاريخ العلاقــات بين البلدين شهد العديد من الصفقات السرية، لكن يبقى أن منظومة تعاون إقليمي – عربي مع دول الجوار، وهي دول إسلامية، الأقرب لتحقيق مصــالح دول مجلــس التعاون الخليجي (البرصان، 2008: 79).

7 – تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية لدول أخرى:

إن بعض التهديدات المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها الأمن فــي الخلــيج يمكن أن تأتي نتيجة لتدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية لدول أخرى، بحيث تتم

زعزعة الأمن والاستقرار فيها، وقد يكون ذلك من خلال تقديم الدعم لبعض قوى المعارضة في الداخل أو مساعدة بعض العناصر والتنظيمات على القيام بنشاطات هدامة، وقد تتخذ بعض الدول ذلك أداة لتحقيق مصالحها وتنفيذ أجنداتها.

المبحث الثالث: التعاون الخليجي في المجال الأمني

في الوقت الذي تتصاعد فيه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، تزداد التهديدات الجديدة لها، ابتداءً بالخلل في التوازن الإستراتيجي الذي تكرّس مع الغزو الأمريكي للعراق، ومروراً بإيران النووية، وإمكانية إحياء توجهاتها الثورية مجدداً في ظل قيادتها الحالية، وانتهاءً بمخاطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وقد استحوذت تلك القضية مؤخراً على اهتمام دولي اتضح في أمرين:

أولهما: المؤتمر الثالث للأمن الإقليمي (حوار المنامة) الذي استضافته البحرين خلال يومي 8 و9 ديسمبر 2006 بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، والذي شهد للمرة الأولى مشاركة إيرانية بما يعني أن كافة الأطراف المعنية تدارست طبيعة التعاون الأمني المقترح. وقد اتفق المشاركون على أن منطقة الخليج تواجه تهديدات أمنية بالغة الخطورة، ولا يمكن مواجهتها إلا بمشاركة كافة الأطراف المعنية. (الكابلي، 2008)

وثانيهما: مؤتمر الناتو والخليج الذي انعقد بدولة الكويت يومي 12 و13 ديسمبر 2006، وقد تناول المؤتمر قضيتين رئيسيتين، الأولى: مبادرة إسطنبول للتعاون. والثانية: القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وقد وقّعت الكويت على اتفاقية مع الناتو لتبادل المعلومات الأمنية، وكانت أهم مجالات التعاون هي الحدود البرية والبحرية، ومقاومة الإرهاب، وإدارة الأزمات (عشقي،2006).

ووسط هذا الاهتمام الإقليمي والدولي، والذي يعكس رؤى وتصورات عديدة لتحقيق الأمن الخليجي، يلاحظ أن أحد أطراف المنظومة الإقليمية وهو دول مجلس التعاون الخليجي لها مفهومها الخاص لضمان هذا الأمن، وهو العامل الخارجي الذي اعتمدت عليه منذ الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971 وحتى الآن.

إن منطقة الخليج مرشحة للمزيد من الأزمات مستقبلاً بالنظر إلى عاملين:

أولهما: التباين الحاد في مصالح الأطراف الإقليمية وصعوبة إيجاد صيغ مشتركة للتعاون بالرغم من نجاح تلك الصيغ في تجارب مماثلة ومنها أوروبا ومنطقة البلقان وأمريكا اللاتينية.

وثانيهما: تكرس الخلل في التوازن الإقليمي بعد الغزو الأمريكي للعراق، وما رتبه من تداعيات ليس أقلها دخول الدول الخليجية في مواجهة جديدة مع الإرهاب. وفي ظل هذه التحديات فإن التصور الخليجي للأمن ينهض على دعامتين أساسيتين، الأولى: استمرارية البُعد الدولي، والثانية: إمكانية مشاركة أطراف أخرى لها مصالح إستراتيجية في المنطقة.

تولي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجانب الأمني، ما يستحقه من أهمية بالغة، وذلك إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتقدم والازدهار لا يمكن أن يتحقق إلا باستتباب الأمن والاستقرار. وتنفيذاً للتوجيهات الصادرة من قادة دول المجلس لوزراء الداخلية بعقد اجتماعات ولقاءات فيما بينهم للتباحث وتدارس متطلبات وآليات التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس، فقد عُقد الاجتماع الأول لوزراء الداخلية لدول المجلس في الرياض يومي 23 و24 شباط 1982م، واضعاً بداية لانطلاقة التنسيق والتعاون الأمني، إذ تشكلت العديد من اللجان الأمنية المتخصصة في مختلف مجالات التنسيق والتعاون الأمني، وحدد الاجتماع الأول منطلقات ومبادئ وأهداف التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون في الاتفاق على توقيع اتفاقية أمنية بين الدول الأعضاء (صالح، 2004).

وقد أكد البيان الصادر عن الاجتماع على وحدة وترابط أمن دول مجلس التعاون، ومبدأ الأمن الجماعي، وقال البيان: "إن أمن دول المجلس كلٌّ لا يتجزأ وأن أي اعتداء على أية دولة هو مسئولية جماعية يقع عبئها على جميع الدول الأعضاء". وأضاف البيان "إن التدخل من قبل أية جهة كانت في الشئون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء هو تدخل في الشئون الداخلية لجميع دول المجلس". وقد

تواصلت اجتماعات وزراء الداخلية، بشكل دوري (سنوي)، صدر عنها قرارات تهدف لتعزيز العمل الأمني المشترك، ووضع وتفعيل السياسات الأمنية التي تُعنى بالتصدي لكافة أنواع المخاطر والتحديات، ومكافحة الظواهر الإجرامية، وتحصين دول المجلس من إفرازات وانعكاسات تلك المخاطر(عرفة، 2006) .

أما المجال الأمني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فشهد تنسيقاً وتعاوناً وخطا خطوات كبيرة وحقق إنجازات متقدمة شملت مختلف المجالات الأمنية بشكل عام، وما يمس حياة مواطني دول المجلس بوجه خاص، وبما ينسجم، في الوقت ذاته، مع متطلبات جوانب العمل المشترك الأخرى، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. (عشقي،2006: 70).

الإستراتيجية الأمنية الشاملة :

أُقرت الإستراتيجية الأمنية الشاملة، لدول مجلس التعاون، في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية، الذي عقد في مسقط بتاريخ 15 فبراير 1987م، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة (الرياض) في نفس العام، وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل .

وتعزيزاً للتنسيق والتعاون في المجال الأمني، ولتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية بالدول الأعضاء، ولمواكبة التطور المتنامي للجريمة بمختلف أنواعها، والتي أصبحت عابرة للحدود الوطنية، وجّه وزراء الداخلية في لقائهم التشاوري الثامن (الرياض، مايو 2007م) بمراجعة الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس بهدف تحديثها من قبل لجنة مختصة.

وتهدف الإستراتيجية الأمنية الشاملة، في شكلها الجديد، لتحقيق أهداف مهمة ومحددة منها، توطيد الأمن وحماية الحدود، وتنمية الوعي الأمني ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين تلك الأجهزة، ومواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية مثل المخاطر النووية والصراعات الإقليمية والكوارث، والتعرف على مصادر الخطر والتصدي لها، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز التعاون

الإقليمي والدولي، في مجال مكافحة الجريمة، وتعزيز مشـــاركة وتعـــاون القطـــاع الخاص في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتفاعل معها، وتنظيم العمالة الوافدة مـــع عدم التأثر باعتبارات لا تتفق مع المصالح العليا لدول المجلس .(السويداني، 2007)

الاتفاقية الأمنية

الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون هي عبارة عن مـــواد قانونيـــة تعـــالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس وهي إلزامية لمن وقّع عليها وصادق عليهـــا وفق نصوص موادها. وقد وقّع عليها أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية فـــي كل من دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية الســـعودية وسلطنة عمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض كما بارك المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة في مملكة البحرين /ديسمبر 1994م/ هذه الخطوة داعياً بقيـــة الدول الأعضاء إلى التوقيع على الاتفاقية في أقـــرب وقـــت ممكـــن. (الســـويداني، 2007)

وتتضمن هذه الاتفاقية التي أرساها مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتحقيقاً للمبدأ الذي ينص على أن المحافظة على أمن واستقرار دول مجلس التعاون هو مسوؤلية جماعية يقع عبئها على دولها، واعتماداً على القدرات الذاتية والطاقات المتوفرة لصيانة الأمن والاستقرار، وإيماناً بمبادئ الشريعة الغسلامية السمحة، وحفاظاً على المثل العليا من الأفكار الهدامة والأنشطة الحزبية، وووصولاً بالتعاون الأمني القائم بين دول المجلس إلى مستوى أمثل وأشمل أملاً في أن تقتدي به الدول العربية الشقيقية، ولتعزيز التعاون بين الدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص.

اتفاقية دول مجلس التعاون، لمكافحة الإرهاب انطلاقاً من القناعـــة التامـــة بضرورة وأهمية التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال الجهـــود الإقليميـــة والدوليـــة أقرت دول مجلس التعاون الاستراتيجية الامنيـــة لمكافحـــة التطـــرف المصـــحوب بالإرهاب في عام 2002م وأصدرت في العام ذاته إعلان مســـقط بشـــأن مكافحـــة

الارهاب كما توصلت دول المجلس في عام 2004م الى التوقيع علـــى اتفاقيـــة دول مجلس التعاون لمكافحة الارهاب وتم في عام 2006م تشكيل لجنـــة أمنيـــة دائمـــة مختصة بمكافحة الارهاب تعقد اجتماعاتها بشكل دوري – سنوي – كإحدى اللجـــان الامنية المتخصصة لتعزيز التنسيق والتعاون الامني في هذا المجال.

اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول المجلس إدراكاً لأهمية الاستقرار الاجتماعي والنفسي وأثره في تأهيل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية عند قضاء عقوبتهم في بلدانهم بين أُسرهم وذويهم. ولتلك الجوانب الانسانية وقّع وزراء الداخلية اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في لقائهم التشاوري السابع (أبو ظبي مايو 2006م)، وباركها المجلس الأعلى الموقّر في دورته السابعة والعشرين (الرياض2006 ديسمبر) (عرفة، 2006).

وأولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعاون الأمني أهمية كبيرة، إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتطور والازدهار لا يمكن أن يتحقق إلا في ظـــل الأمن والاستقرار، وتحققت العديد من الإنجازات في مجال التعاون الأمني من بينها إقرار المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة في مملكة البحرين، ما توصل إليه وزراء الداخلية بشأن التوقيع على الاتفاقية الأمنية لدول المجلس. وسوف تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد اكتمال ايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة وفقاً لما نصت عليه إحدى مواد تلك الاتفاقية. وكذلك إقرار الإستراتيجية الأمنيـــة الشـــاملة لدول المجلس، التي تعد إطاراً عاماً للتعاون الأمني بـــين دول الأعضـــاء لحمايـــة مجتمعات دول المجلس من انتشار الجريمة والظواهر الخطيرة التي بـــدأت تتنـــامى وتعاني منها جميع دول العالم. كما بارك المجلس الأعلى ما توصلت إليه بعض دول المجلس بشكل ثنائي بشأن تنقل مواطنيها بالبطاقة الشخصية وذلك من أجـــل الأخـــذ بمبدأ التنقل بالبطاقة، ويترك للدول الأعضاء التي لم تطبّـــق ذلـــك بعـــد اســـتكمال إجراءاتها اللازمة لاستصدار البطاقات الشخصية لمواطنيها بعد تحقيـــق الشـــروط والمواصفات اللازمة (عرفة، 2006).

الفصل الثالث

المتغيرات الدولية المؤثرة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003

تمهيد

تعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق العالمية التي تحظى بأهمية إستراتيجية لامتلاكها مخزون كبير من النفط والغاز، وبسبب توسطها طرق التجارة العالمية، هذه الأهمية جعلت منها مطمعاً للدول الإقليمية البارزة والدول الكبرى ذات النفوذ العالمي، وهو ما سأحاول أن أتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: التحولات السياسية الدولية (التحول إلى النظام الدولي الجديد)

يتسم النظام الدولي بالتعقيدات، فبالرغم من وجود قوة عظمى تملك كل مقومات عناصر القوة التي تمنحها الهيمنة على القرار الدولي، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود قوة أو دول أخرى لها دورها على الساحة الدولية، إذ أن النظام الدولي الجديد ليس أحادي القطب، وهذا ما يعطيه ميزة التعقيد، التي لها الانعكاسات الإيجابية والسلبية، فهناك الكثير من مظاهر الأمن العالمي تعود إلى عدم قدرة العديد من الدول على التنبؤ بعواقب سلوكها العدواني، مما يضطرها إلى أن تتخلى عنه، كما يعود السبب في عدم تجدد العديد من الصراعات إلى صعوبة إجراء حسابات الربح والخسارة بدقة (إدريس، 2002) :

1- التزام الولايات المتحدة بتوفير الأمن لأوروبا وشركائها من دول آسيا، وبالتالي حصول هذه الدول على حصص في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

2- التركيز على المنطقة العربية وطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير في الإصلاح السياسي والاقتصادي، وبالمقابل فإن هذه الدول وافقت على تقديم الدعم اللوجستي أو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم الولايات

المتحدة بحماية أمن واستقرار هذه الدول وحمايتها من التهديد أو الاعتـــداء الخارجي.

3- تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية وترسم سياسات النظام العـــالمي الجديـــد، وتتمثل هذه السيطرة في التدخل في الشؤون والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول خصوصاً في الدول النامية والتي لها أطماع حيوية فيهـــا مثل دول الخليج العربي (عبد العظيم، 2002). ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها: التقارب في المصالح، وتحقيق الأهداف من خلال التحالفـــات، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفـــاظ علـــى أمنهـــا واســـتقرارها وحمايتها من أية مخاطر، وبالمقابل فإن الزعامة السياسية والتفوق العسكري وممارسة الهيمنة على مختلف دول العالم، ستبقى بيـــد الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، شريطة أن لا تؤدي هذه الهيمنة إلى الإضرار بمصالح حلفائهـــا. وهناك عاملان رئيسيان لقيام مثل هذه التحالفات وهما: (خميس ، 2005)

أ. تراجع وضعف الدور السياسي للاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب اهتمامه بشـــكل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن القومي لدوله، ومن أجل ذلك، فان هذه الدول تحتاج إلى توفير غطاء أمني ليس فقط من أجـــل تـــوفير الحمايـــة اللازمة لإكمال عملية التوحيد، بل لمنع نشوب الخلافات السياســـية بـــين دول الاتحاد نفسها بسبب المسائل الأمنية، والتي قد تؤدي إلى إعاقة عملية التكامل، وبالتالي إلى تراجع مكانة الاتحاد الأوروبي عالمياً، وربما إلى نشوب حـــروب داخلية تؤثر على مستقبل دول الاتحاد وقدرتها على حماية أمنها، مما دفع إلى بروز الولايات المتحدة قوة عظمى في النظام الدولي.

ب. عدم توفر حوافز أو عوامل مشجعة للدول الأخرى بالقيـــام بـــأي دور أمنـــي عالمي في الوقت الحاضر، وذلك لأن قيامها بمثل هذا الدور قد يـــؤدي إلـــى حدوث صدام بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الشكوك التـــي قـــد تثار نتيجة قيام الدول الأخرى بمثل هذا الدور، كما أن مثل هذا الانقسام ربمـــا

يؤدي إلى تجاوز المخاطر الأمنية بحيث ينعكس سياسياً واقتصادياً على تلك الدول.

المتغيرات التي ساهمت في التحول إلى النظام الدولي الجديد:

أولاً: هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي الجديد وذلك من خلال مواجهة عوامل التهديد القائمة ضد الولايات المتحدة الأمريكية بالطرق التالية:

1- استخدام القوة العسكرية دون حدود كما حدث في العراق وأفغانستان.

2- تحقيق السلام والأمن عبر التحالفات الدولية والإقليمية والتي تحاول من خلالها الولايات المتحدة فرض هيمنتها على الدول.

3- زيادة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك من خلال الاعتبارات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب.

4- إعطاء أولوية للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية.

5- غلبة الطابع الدولي على العديد من القضايا والمشكلات الإقليمية والمحلية، والتسارع المذهل في خريطة التحالفات الغربية مما أضعف من مكانة ودور دول المنطقة، وتعاظم سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة على المصادر النفطية في منطقة الشرق الأوسط، وقلّل من أهمية ومكانة التحالفات الإقليمية والخليجية (سوكولوسكي وآخرون: 115-118).

ثانياً: التحولات في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا ألشرقية وانهيار المعسكر الاشتراكي منذ وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي السابق عام 1985 ، فقد كان اتجاهه السياسي يتمثل في التركيز على الإصلاح والمكاشفة، وإعادة بناء الدولة بنمط جديد اتسم بالعديد من التقلبات السياسية والاقتصادية داخل البلاد، وأدى هذا إلى تحول مفاجئ وانفتاح على

العالم الخارجي، ونتيجة لذلك فقد عجزت السياسة الداخلية عن مواكبة أهداف الدولة، ومن هنا كانت بداية النهاية وحدوث التحولات التي اجتاحت الاتحاد السوفييتي وبقية مجموعة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، واعتماد غورباتشوف سياسة البروسترويكا (إعادة البناء)، مما أدى إلى تحريك سلسلة من الأحداث التي تمثلت في تفكك النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية، وإحداث تغيرات عميقة داخل الإتحاد السوفيتي. كما أن سياسة "البروسترويكا" قد أدت إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الصين، وتبدلت العلاقات السوفييتية مع حلفائها من دول أوروبا الشرقية من حالة التبعية إلى حالة الرعاية المنظمة التي تحترم استقلال وإرادة الشعوب، فقد بدأت الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي منذ عام 1991 بإقامة علاقات سياسية واقتصادية مباشرة مع بعضها بعضاً ومع الدول الأخرى (إسماعيل، 2008).

أدت التحولات داخل الاتحاد السوفيتي إلى انعكاسات كبيرة على النظام الدولي بصورة عامة وعلى الشرق الأوسط بصورة خاصة، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاء النظام ثنائي القطبية، وقد تمثلت مظاهر تفكك الاتحاد السوفيتي في العديد من المبادرات التي طرحها غورباتشوف ومنها: نزع السلاح، والحد من التسلح، وبعض التنازلات من جانب الاتحاد السوفيتي التي تخص التسويات الإقليمية، والانسحاب من بعض المناطق الإستراتيجية، وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد سيطرت على الساحة الدولية كقوة قطبية واحدة. (إدريس، 2002)

ثالثاً: حروب الخليج الثانية 1991 والثالثة 2003 ، فقد ساهمت حرب الخليج الثانية في بروز العراق كقوة عسكرية مؤثرة على المستوى الإقليمي، وهذا ما يهدد

مصالح الدول الغربية في المنطقة، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية التي زادت من ضغوطاتها السياسية والاقتصادية على العراق، إلى أن وقع العراق في مأزق احتلال دولة الكويت، واستغلت الولايات المتحدة ذلك لإصدار قرارات مهمة استطاعت من خلالها السيطرة على العراق وإمكانياته.

واستغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة لتوجيه رسالة إلى الدول المنافسة لها كاليابان والدول الأوروبية بعدم تجاهل الدور القيادي المتميز لها في المرحلة المقبلة، وخلال هذه المرحلة، كان الاتحاد السوفيتي يمر بظروف قاسية على الصعيد السياسي والاقتصادي الداخلي والخارجي، الأمر الذي دفع الرئيس السوفييتي السابق غورباتشوف إلى الاستفادة من الوضع من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لمساندة الحركات الانفصالية المطالبة بالاستقلال عن الإتحاد السوفيتي، وذلك مقابل السماح للولايات المتحدة بإدارة أزمة الخليج بشروطها ووفقاً لرؤيتها ومصالحها (خميس، 2005).

تمكنت الولايات المتحدة من التأثير على الدول التي تحالفت معها ضد العراق وحشدها خلف سياستها، وتوزيع الأدوار على تلك الدول، وأصبحت سياسات الدول الأوروبية تدور في الفلك الأمريكي، وذلك من خلال قيام تلك الدول بتقديم الدعم المالي والعسكري لغزو العراق، الأمر الذي عزز من قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وتفوقها على بقية دول العالم، وتدعيم مكانتها كقوة أحادية القطب على المستوى الاستراتيجي، وقد حدث هذا بسبب ارتباط حرب الخليج الثانية والثالثة بعامل النفط الذي كان أحد المبررات الرئيسية لاندفاع الولايات المتحدة باتجاه العمل العسكري، وللحيلولة دون هيمنة العراق على نفط الخليج، والمحافظة على تدفق النفط للولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان. (الأشعل، 2005).

هنالك علاقة وثيقة بين سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق الأمن والسلم في المنطقة، وبين تحقيق المصالح الأمريكية، فهي تحرص على الأمن بهدف تأمين مصالحها، ونتيجة للاجتياح العراقي للكويت، تمكنت الولايات المتحدة

الأمريكية من إقناع الدول الخليجية الست (المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعُمان، والبحرين) لإنفاق حوالي (37) مليار دولار (خميس، 2005) كمساهمة في المجهود الحربي لقوات التحالف ضد العراق خلال حربي الخليج الثانية والثالثة، وما ترتب عنها من تبعات وإمدادات عسكرية ولوجستية، وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لا زالت غير قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار لا في منطقة الشرق الأوسط عموماً ولا في العراق خصوصاً الأمر الذي اضطر الإدارة الأمريكية بداية عام 2007 للإعلان عن إستراتيجية جديدة بزيادة قواتها 20 ألف جندي إضافي وتم وضعهم في بغداد لإعادة النظام والاستقرار فيها، ثم عدلت الخطة وأعلنت إدارة الرئيس أوباما عن خطتها الانسحاب من العراق وقد تم سحب القوات القتالية الأمريكية في عام 2010م قبل الموعد المحدد. (الجبوري،2009)

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ حرب الخليج الثانية إلى تعزيز تواجدها العسكري كمّاً ونوعاً في منطقة الخليج، وتمثل ذلك في إنشاء قواعد ومرافق عسكرية ثابتة ومتنقلة، والعمل على زيادة عدد العاملين في تلك القواعد، بالإضافة إلى اتفاقيات أمنية ودفاع مشترك مع دول الخليج، ففي الكويت هناك قاعدتا السالم وجابر الأحمد (والتي تضم منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ)، وفي البحرين يقع المقر الدائم للأسطول الأمريكي الخامس، وتضم قاعدة الشيخ عيسى مهبطاً لطائرات التموين الأمريكية، أما دولة قطر فتضم العديد من القواعد العسكرية الجوية الأمريكية والتي تستخدم كقاعدة لتخزين الأسلحة والعتاد والمواد التموينية، أما المملكة العربية السعودية، فتحتوي على قواعد عسكرية أمريكية في كل من الدمام والخبر وتبوك والظهران وجدة وأبها والرياض، وقاعدة الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض، وفي عُمان، هناك قاعدتان "سيب ومازيرا وتومران"، وفي الإمارات العربية هناك قاعدة جوية تعد أهم مركز لتوفير الوقود للطائرات الأمريكية، وتضم اليمن وحدات عسكرية أمريكية في ميناء عدن لصيانة الوحدات البحرية وتزويدها بالوقود، وفي تركيا تقع أكبر قاعدة للولايات المتحدة الأمريكية

(انجرليك)، وتعتمد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على اتفاقات تحالف استراتيجي، حيث تحصل القوات الأمريكية على تسهيلات عسكرية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية، وهناك قواعد مخصصة لتخزين الأسلحة والمعدات للقوات الجوية والبحرية والقوات الخاصة الأمريكية (المارينز) (خميس، 2005).

رابعاً: أحداث الحادي عشر من أيلول2001 التي أدّت إلى ظهور التغيرات الدولية والإقليمية التي أدّت إلى تحولات جذرية في النظام السياسي العالمي، من حيث أنماط الهيمنة، والعلاقات بين الدول، والنظام الاجتماعي والثقافي للدول الغربية ذاتها. فلأول مرة تضع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية نظامها السكاني القائم على أساس الاندماج وقانون المواطنة تحت طاولة إجرائية لإعادة إنتاج الثقافات داخل المجتمع الغربي، ومثال ذلك أزمة الحجاب في فرنسا، وأزمات المهاجرين والجنسية، وقانون العمل. وفي الغرب أخذت أزمات العنصرية بالظهور بعد أحداث أيلول، إذ تعرض الكثير من العرب والمسلمين والآسيويين المقيمين في الولايات المتحدة إلى العديد من المضايقات، وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها شن حملة عالمية لمكافحة الإرهاب، وذلك تطبيقاً لنظرية بوش المعروفة باسم الضربة الاستباقية (preemption)، حيث أطلق على عالم ما بعد 11 أيلول "عصر الرعب". (إسماعيل، 2008)

إن المعادلات والمشاريع السياسية التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط تحت مسميات الشرق الأوسط الجديد والكبير وخارطة الطريق، والحرب على الإرهاب، ومفاهيم الإصلاحات والحرية والديمقراطية والتعددية وغيرها والتي ظهرت بعد 11 ايلول، تدخل ضمن إطار المحافظة على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، ومن نتائج هذه المعادلات والمشاريع التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية:

1- شعور غالبية دول العالم بفقدان الأمن والاستقرار نتيجة السياسات الأمريكية تجاه دول العالم وخصوصاً النامية منها ودول الخليج العربي.

2- تغيير في الإستراتيجية الأمريكية مـن سياسـة دبلوماسـية الإقنـاع إلـى دبلوماسية إملاء الشروط بالإستراتيجية المباشرة (استخدام القوة العسـكرية) والتي تمثلت في احتلال العراق، وأفغانستان والقضاء على حكومة طالبـان، وعقد الاتفاقيـات الأمنية مع العديد من دول المنطقة، والتحالفات العسكرية، وإقامة القواعد العسكرية في عدة دول، وذلك بهدف حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

3- إستغلال إسرائيل أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 والتي اتّهـم بهـا تنظيم القاعدة، إذ وظفتها إسرائيل لمصالحها وجعلت منها ومـن معاركهـا لمحاربة الإرهاب شريكاً وحليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، واتخاذ مواقف سلبية ضد الدول العربية والإسلامية وتراجع العلاقات العربيـة الأمريكيـة وربط الإسلام بالإرهاب. (أمين، 2007)

لقد شكّلت هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 على كل مـن نيويـورك وواشنطن نقلة نوعية في تطور ظاهرة الإرهاب، وبدت نوعاً جديداً مـن الإرهـاب أكثر من كونها شكلا من أشكال الإرهاب التقليدي القديم. وقد ظهر مفهوم الإرهـاب الجديد في الأدبيات السياسية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث وصفه رجال السياسة والباحثون الأكاديميون على أنه "يمثل شـكلا متميـزاً مـن أشـكال الإرهاب خاصة فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدي في عدد وحجم العمليـات والآثـار التدميرية المترتبة عنه" (أمين، 2007). ومنذ عـام 1993، تعرضـت الولايـات المتحدة الأمريكية لثلاث عمليات إرهابية رئيسية: محاولة تفجيـر مركـز التجـارة العالمي1993، وتفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في تنزانيا وكينيـا عـام 1998، ولكن الحدث الأبرز كان في هجمات نيويورك 2001. (القلاب، 2006).

إن الجهود الدولية التي تبذل للقضاء على الإرهاب، قد ضاعفت من درجة تعقيدها وغموضها، نتيجة لنظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأحداث على أنها جزء من مؤامرة إرهابية واحدة كبرى تسير على خطوط القاعدة وبتدبير منها، وكان لهذا الإرهاب المفرط العديد من التأثيرات على المتغيرات السياسية الدولية من ناحيتين:

1. اعتبار الإرهاب والمنظمات الإرهابية عدواً إستراتيجياً لذا يجب العمل على تدميره بالقوة والوسائل العسكرية المتوفرة وضرورة التحالف والتعاون لتحقيق ذلك.

2. تبنّي مكافحة الإرهاب كأساس وهدف رئيسي وإن تطلب الأمر المخاطرة والتضحية ببعض الأمور المهمة، وذلك ليس فقط فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة وحكم القانون وبغض النظر عن التكاليف المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. (طه، 2007)

أعطى وضع الإرهاب الدولي وزناً أقوى للولايات المتحدة على حساب الاتحاد الأوروبي إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا والدول الأوروبية مشروع الدرع المضاد للصواريخ وهو نظام خاص يهدف إلى حماية التراب الأمريكي ويتكون من سلاح دفاعي وهجومي في آن واحد، ومن ناحية أخرى فقد كان لهذا التحول تأثير على الدول العربية فيما يتعلق بعلاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، سواءً السياسية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية.

فقد أدى التقارب الأمريكي- الروسي إلى المساهمة في عدم تمكين أوروبا من تحقيق هدفها في إنشاء وحدة أوروبية مستقلة قوية من جهة، ولمواجهة بروز الصين كقوة كبرى في القرن الحادي والعشرين من جهة أخرى.

استفاد الكيان الصهيوني من الأوضاع الراهنة (الحرب على كل من العراق، وأفغانستان) في تحقيق أهدافه بتكثيف الحرب على الفلسطينيين والعمل على إضعاف سلطتهم، وطمس الهوية الفلسطينية، كما قامت إسرائيل بشن حرب على لبنان

لإضعاف قوة حزب الله اللبناني سنة 2006، والمساعدة في القضاء علـــى النفـــوذ السوري المتبقي في لبنان، وذلك في إطار مشروع حرب ضد هذه الدول، بحجة أن هذه الدول تساند الإرهاب (إسماعيل، 2008).

أثمرت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد كل من أفغانستان والعـــراق عن ظهور نظام دولي يتكون من ثلاثة أطر كبرى هي: القطبية الواحدة أو الأحادية، والإرهاب الدولي، والعولمة، وقد تشكل إطار الحرب على الإرهاب نتيجة لهجمـــات الحادي عشر من أيلول، وهو أحدث هذه الأطر وأكثرها تأثيراً على شكل العلاقـــات الدولية، وبالرغم من ذلك، فإن هذا الحدث لم يحدث تغييراً هيكليـــاً علـــى النظـــام الدولي، ولم تمس منه سوى التفاعلات الأقرب على السطح، ولكن الحـــرب علـــى العراق جعلت المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمام خيار صعب، وهذا الخيار يتعلـــق بمصير النظام الدولي والمبادئ والقواعد التي كانت تطبق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتتمثل هذه المبادئ في مبدأ السيادة وعدم اللجوء إلى استخدام القـــوة بـــين الدول، والعمل على تسوية الخلافات بالطرق السلمية، وعدم التدخل فـــي الشـــؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصـــيرها واختيـــار أنظمتهـــا وقوانينهـــا السياسية والاقتصادية والاجتماعية (خليفة، 2010).

ويمثل المعطى الأيديولوجي بعداً بنيوياً في علاقة الخليج بمحيطـــه العربـــي، وتمثل وحدة الخيار الأيديولوجي أو تقاربه أرضاً تبنى عليها المصـــالح والتطلعـــات المشتركة، وحيث يمثل الأمن شرطاً لصون هذه المصالح والتطلعـــات، فـــإن أمـــن الخليج يغدو بالضرورة قضية عربية، على أن وحدة الربط الأيديولوجي تفوق فـــي مداها مسألة الأمن بما هو غياب للخطر أو التهديـــد لتلتصـــق بجـــوهر الخيـــارات الاجتماعية والسياسية للدول والأقاليم (الزيات، 2006).

ويمكن النظر إلى أمن الخليج باعتباره أمناً إقليميـــاً، أي مرتبطـــاً ومتضـــمناً تفاعلات الدول الثماني المشاطئة للخليج، وهي دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق. على أن هذا التوصيف الإقليمي للأمن يبقى توصـــيفاً دراســـياً بالدرجـــة

الأولى، فأمن الخليج بات أمناً دولياً بفعل الطاقة النفطية والممرات الإستراتيجية، وقبل ذلك على مستوى وحدة الربط الإستراتيجي، والتداخل الجغرافي الطبيعي والبشري ومعطيات الحضارة والمكوّن الثقافي المشترك (الدسوقي، 2006).

وإن طبيعة التشكل الجيوسياسي المتنازع عليه للخليج، وعمق الموروث التاريخي الصراعي فيه، والصراع الدولي على النفط وغياب الحد الأدنى للتوازن بين وحداته، وانعدام الآليات المؤسسية لحل النزاعات فيه، وضعف مؤسسات المجتمع المدني في داخله، تجعل من أمن الخليج قضية إشكالية بالغة التعقيد. (المرهون، 2007).

سعت الولايات المتحدة منذ العام 2004 لإدخال الناتو ليكون طرفاً في ترتيبات أمن الخليج، سواء انطلاقاً من البوابة العراقية أو بمعزل عنها. لقد كان الرهان متركزاً على إعطاء الحلف دوراً عسكرياً كاملاً في العراق، وحيث أن ذلك لم يحدث نتيجة للمعارضة الفرنسية، فقد كان التعاون الأمني مع السلطات العراقية بديلاً جزئياً لذلك الخيار. بيد أن الأهم بمعيار الحسابات الكلية لأمن الخليج، هو أن تحرك الناتو لعقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي، سوف يعبّد الطريق لحضوره في المنطقة. والناتو يهتدي هنا بتجربة الاتفاقيات الأمنية التي عقدت بعد حرب الخليج الثانية، بين دول المجلس وعدد من القوى الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة. وقد يكون الأمر الأكثر دلالة هو توصل الحلف إلى اتفاق يقود لنشر قوات تابعة له في الخليج وبحر العرب. وعند هذه النقطة تحديداً يكون الناتو قد ساهم في رسم خيار التوازن الخارجي (العلاف، 2006).

في المشهد الإقليمي الجديد، ستبدو الضغوط متزايدة على مقاربة العلاقات الخليجية – الإيرانية. ويمكن القول على وجه التحديد إن مزيداً من التطلع الإيراني لتعزيز القدرات العسكرية سيعني مزيداً من الاقتراب من موسكو؛ ومزيداً من الاقتراب الروسي سيعني زيادة الضغط على الخيارات الأمريكية في المنطقة، التي تمثل جزئياً منطقة توافق أو تعايش خليجي– أمريكي (الدسوقي، 2006).

لم تؤدِ حرب الخليج الثالثة إلى أي تغيير بالنسبة لعلاقات دول المجلس الدفاعية والعسكرية مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، إذ تبنت توجهاتها السابقة المتعلقة بتعزيز علاقاتها الدفاعية مع هذه الدول، إلا أن المتغير الجديد هو إعادة الولايات المتحدة تقييم جوانب هذه العلاقة، فبدأت تنظر إلى بعض دول المجلس بوصفها حليفاً يُعتمد عليه، مثل الكويت وقطر والبحرين وعُمان، وبعضها الآخر يعتمد عليه بدرجة أقل مثل السعودية، في ظل ما يقال عن تراجع أهمية الرياض في الإستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة، بعد أن أصبح العراق القاعدة المفضلة لواشنطن. وانعكس ذلك بصورة واضحة على السياسات الدفاعية لدول المجلس في قضيتين رئيسيتين، هما: (الدسوقي، 2006).

القضية الأولى: تصاعد الجدل حول استمرار الوجود العسكري الأجنبي: في الوقت الذي كان فيه هناك اتفاق بين دول المجلس على قبول الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، لمواجهة أي تهديدات أو مغامرات محتملة من جانب نظام صدام حسين، فإن هذه الرؤية تعرضت لبعض التغير بعد الحرب الأخيرة على العراق، إذ إن هذا الوجود لم يعد له ما يبرره، وأصبح الحضور الأمريكي الضخم في المنطقة – من وجهة نظر بعضهم – المسؤول عن تدهور الأوضاع الأمنية في النظام الإقليمي الخليجي، بعد الغموض الذي غلف أهدافه الإستراتيجية الحقيقية بعد الإطاحة بنظام صدام حسين. فالسعودية طالبت الولايات المتحدة بعد الانتهاء من حرب العراق بسحب قواتها، وبالفعل قررت وزارة الدفاع الأمريكية في نهاية إبريل 2003 نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بن عبد العزيز بالسعودية إلى قاعدة العديد بقطر، كما تم نقل مقر قيادة القوات الأمريكية من فلوريدا إلى قاعدة السيلية بقطر في الرابع عشر من نوفمبر 2003، وهو الأمر الذي عدّه مراقبون مؤشراً يدل على تحول الاهتمام الأمريكي من السعودية إلى قطر. وطرحت الكثير من التفسيرات لتوضيح هذه الخطوة:

أولها: أنها تأتي في إطار إعادة توزيع القوات الأمريكية في أنحـــاء الشـــرق الأوسط ومنطقة الخليج بعد الحرب على العراق، وزوال ما تصفه واشنطن بخطـــر الرئيس العراقي صدام حسين، (خليفة، 2010)

ثانيها: أنها تؤكد المنطق الذي يحكم العلاقات السعودية – الأمريكية، والـــذي يستند بالأساس إلى تبادل المصالح لا إلى منطق القوة، وأن رحيل هذه القوات فـــي هذا التوقيت تحديداً هو تعبير عن التزام البلدين بالقرارات الدولية التي أوجدت هـــذه القوات، فالوجود الأجنبي في المنطقة جاء بسبب صدام حسين ورحل بعد زواله.

وإذا كانت المملكة العربية السعودية طالبت بسحب القوات الأمريكيـــة مـــن أراضيها، فإن بعض دول المجلس رحبت ببقاء القوات على أراضيها، بل قدمت لها المزيد من التسهيلات، فالكويت أعلنت تجديد الاتفاق الدفاعي– الـــذي وقعتـــه مـــع الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثالثة– في سبتمبر 2003. أما قطر فقد وافقـــت على أن تصبح المركز الدائم للعمليات الجوية في منطقة الخليج، واستمرت الإمارات في علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، لكنها وقّعت مع إيطاليـــا فـــي ديســـمبر 2003 اتفاقية دفاعية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد، تتمحـــور حـــول التـــدريب والمناورات العسكرية المشتركة، إلى جانب التعاون في مجال الصناعات العســـكرية المشتركة (شؤون خليجية، العدد 36، 2004: 26–27).

إن رؤية دول المجلس إزاء الوجود العسكري الأجنبي والتعاون الدفاعي مـــع الولايات المتحدة لم تعد موحدة كما كان الوضع بعد حرب الخليج الثانيـــة، فهنـــاك بعض الدول أعربت عن رغبتها في سحب أو تقليل هذا الوجود على الأقل، وهنـــاك دول أخرى اتجهت إلى تعزيز تعاونها العسكري، لكن هذه الدول تشترك في تنـــامي الضغوط الشعبية داخلها والرافضة لهذا الوجود، أو الاستمرار في علاقاتها الدفاعية والعسكرية مع الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من هذا التباين بين دول المجلس حول حجم ونوعية العلاقـــات الدفاعية مع الولايات المتحدة فثمة إدراك لديها – على الأقـــل المـــدى المنظـــور –

بأهمية الوجود العسكري على أراضيها، لأن هذا الوجود يحقق مصـــلحة مشـــتركة للجانبين الأمريكي والخليجي، فإذا كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى سحب قواتها من المملكة العربية السعودية، فإنها في المقابل قد اتجهت إلى تكثيف وجودهـــا فـــي دول خليجية أخرى، وبخاصة في ما يتعلق بتخزين الأسلحة الأمريكية، وهذا يعنـــي أن التغيرات الأمريكية بالنسبة لقضية الوجود الأجنبي قد اقتصرت علـــى الجانـــب الإجرائي (سحب القوات من الدول التي تعارض الرأي العام فيها هذا الوجود) دون التطرق إلى مضمون هذا الوجود الذي تعده واشنطن أحـــد أهـــم الآليـــات لحمايـــة مصالحها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي (العلاف، 2006: 16).

أما بالنسبة لدول المجلس، فقد تولدت لديها قناعة منذ العقد الأخير من القرن الماضي مؤداها أن أمن الخليج أضحى شأناً دولياً، وهو ما أكسب الوجود الأجنبـــي شرعيته في المنطقة لحماية مصالح كل الأطراف الإقليمية والدولية، ويعزز من هذه القناعة أمران: أولهما: الدول الخليجية الست التي شهدت تجربة هذا الوجـــود فـــي الماضي، إذ كانت محميات لبريطانيا، وهو أمر ما زال حيـــاً فـــي ذاكـــرة بعـــض قطاعات النخبة من خلال وجود توافق بينها وبين القوى الكبرى. وثانيهمـــا: أن دول المجلس صغيرة الحجم نسبياً حيث لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثين مليون نسمة بيـــنهم أعداد هائلة من العمالة الآسيوية الوافدة، وهو ما يعكس مدى حاجة تلك الدول إلـــى الوجود الأجنبي في الوقت الراهن لكونها دولاً صغيرة وغنية محاطة بجيران أكبـــر لهم مطامعهم التاريخية في ثروات هذه الدول. (أبو عامر، 2004)

القضية الثانية: اتجاه بعض دول المجلس إلى البحث عن حلفاء جدد، وتنويع مصادر التسلح، ويأتي هذا التوجه نتيجة للتحول الذي طرأ على الرؤية الأمريكيـــة بالنسبة لإعادة تقييم حلفائها في المنطقة، وإعادة النظر في أولوية علاقاتها بالنســـبة لدول مجلس التعاون كما سبق إيضاحه، وربما هذا يفسر اتجـــاه المملكـــة العربيـــة السعودية شرقاً، وسعيها إلى تطوير العلاقات مع روسيا وبعض الـــدول الآســـيوية خلال الفترة التي أعقبت الحرب على العراق، وقد تأكد هذا التوجه في الزيارة التي قام بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز (حـــين كـــان وليـــاً للعهـــد)

للعاصمة الروسية عام 2003، وعدّ المحللون هذه الزيارة تعبيراً سعودياً روسياً مشتركاً عن ضرورة دعم العلاقات فيما يُعد تجاوزاً للتفرد الأمريكي بالخليج، كما يعكس إدراك الرياض بأن موسكو لا تزال قوة دولية كبرى على الساحة الدولية، ولها رأي في القضايا الدولية وصاحبة نفوذ في مجلس الأمن، وأنها مؤهلة لأن تكون لاعباً أساسياً في عالم متعدد الأقطاب، وهو الأمر الذي عبّر عنه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل بقوله "إن روسيا تظل دولة مهمة في العلاقات الدولية، وسيكون دورها في المستقبل مؤثّراً" (الحسن، 2003: 4).

وفي إطار الضمانة الخارجية لأمن دول مجلس التعاون برز الناتو شريكاً محتملاً للأمن في الخليج بعد حرب الخليج الثالثة، فالولايات المتحدة وجدت أن هناك ضرورات تفرض عليها أن تتقاسم مع حلفائها في الناتو عبء الأمن في الخليج، وطالبت حلفاءها الأوروبيين بأداء دور مهم في هذا الصدد، وبخاصة القيام بدور أمني في العراق على أساس أن ذلك يحقق مصلحة مشتركة للطرفين تتمثل في الأساس بالحيلولة دون سعي العراق الجديد لتهديد جيرانه بما يعني تهديد المصالح الغربية في المنطقة عموماً، بل الحيلولة دون عودة العراق إلى سابق عهده وإخراجه من التفاعلات الإقليمية والإبقاء عليه بصيغة فدرالية قد تضعف من دوره الإقليمي، ومن ثم فإن التهديد العراقي للمنطقة مستقبلاً لن ينبع من نظامه الحاكم، بل من انهيار الدولة ذاتها، ومن هنا كان اهتمام قمة اسطنبول بالعراق، حيث أصدرت بياناً بشأنه وافق فيه القادة على تقديم المساعدة في تدريب قوات الأمن العراقية، وقد جاء في البيان: يستنكر الحلف الهجمات الإرهابية كافة ويدعو إلى إنهائها فوراً، إذ إن الأنشطة الإرهابية التي تجري في العراق وانطلاقاً منه تهدد الدول المجاورة في المنطقة برمتها، وتوجد حالياً بعثة لحلف الناتو في بغداد تضم 165 شخصاً بينهم 24 مدرباً للمساعدة في تدريب 910 من الضباط العراقيين سنوياً (الدسوقي، 2006).

وقد استند الحلف في دوره الجديد بالعراق إلى أمرين، **الأول:** طلب الحكومة العراقية رسمياً مساعدة الحلف لها في تدريب القوات العراقية، حيث يشرف حلف

الناتو حالياً على كليتي الأركان والدفاع الوطني العراقيتين تدريباً وتنظيماً وتنظيراً. ومن المتوقع أن يكتسب هذا التعاون زخماً خلال الفترة المقبلة، ولاسيما أن رؤية الحكومة العراقية للجيش العراقي تتطابق ورؤية حلف الناتو في هذا الشأن، فعند افتتاحه المدرسة العليا للجيوش لتأهيل ضباط الجيش العراقي الجديد بما يتفق والعقيدة العسكرية لحلف الناتو، قال إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي السابق إنه يريد جيشاً قادراً على مواجهة الواقع اليومي على الرغم من أن الدستور العراقي قد نص على أن الدور الرئيسي للجيش هو الدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية (العيسوي، 2006: 78).

الثاني: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 الذي تضمن الطلب من المؤسسات الدولية والإقليمية تقديم العون للقوة المتعددة الجنسية في العراق، ويلاحظ أن الحلف لم يقتصر دوره على المساعدات الحالية، إذ أكد أمينه العام أنه بالنسبة إلى المستقبل سنستمع إلى ما تطلبه الحكومة العراقية. (مجلة العربي، 2004: 16)

كان لحربيّ الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما العميق في أمن دول مجلس التعاون، ويعود هذا بالأساس إلى طبيعة المتغيرات والتفاعلات التي ارتبطت بالحربين، وألقت بظلالها على الأمن والاستقرار في هذه الدول، لكن درجة وطبيعة هذا التأثير اختلفتا في الجوانب التالية (مجلة العربي، 2004: 19):

أولاً: الإدراك الأمني لمصادر التهديد: فقد كان لهاتين الحربين تداعياتهما الواضحة في تكوين رؤية دول المجلس الأمنية، فحرب تحرير الكويت أحدثت تغييراً في نظرة دول المجلس بالنسبة إلى كيفية الحفاظ على أمنها، فلم يعد أمنها خليجياً عربياً فحسب أو مسؤولية دوله كما كان الوضع قبل الحرب، بل تم الربط بين أمنها والأمن الدولي، وأصبحت القوى الخارجية التي كانت تمثل خطراً من قبل هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، وأصبح القبول بالوجود العسكري الأجنبي بوصفه أهم ضمانات هذا الأمن الجديد، وارتبط ذلك بتقليص وتهميش الدور العربي في أمن الخليج، وفقدت المجموعة الخليجية ثقتها بالارتباط بالأمن القومي

العربي، وهو ما تجسد في فشل صيغة إعلان دمشق. وكانت نتيجة ذلك أن أصبح أمن دول المجلس قضية دولية من جانب وجزءاً لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة. (العاني، 2005)

أما بالنسبة إلى مصادر التهديد، فقد كرست حرب الخليج الثانية المخاوف من البيئة الإقليمية وتحديداً من سياسات النظام العراقي، وكانت نتيجة ذلك أن اكتسب أمن دول المجلس أبعاداً جديدة، تعطي الأولوية للخطر الخارجي والتهديدات الخارجية على التهديدات والأخطار الداخلية، وانعكس ذلك في تزايد الاهتمام بالأبعاد العسكرية والدفاعية لمفهوم الأمن من خلال الإنفاق على صفقات التسلح والاتفاقيات الدفاعية الخليجية وذلك على حساب الأبعاد الأمنية الأخرى، السياسية والاقتصادية والثقافية، وإن كانت هذه الرؤية في التغير في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ثم تزايدت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كما أوضحت الدراسة. (العيسوي، 2006).

أما حرب الخليج الثالثة أو الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 فقد مثلت إدراكاً أمنياً جديداً لدول مجلس التعاون الخليجي في أكثر من زاوية؛ فمن ناحية أصبح الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة يمثل عامل قلق وليس عاملاً للأمن والاستقرار كما كان سائداً بعد حرب الخليج الثانية، بعد أن أصبح الشك المتبادل والتوجس يسود علاقة الولايات المتحدة ببعض دول المجلس في ضوء السياسات الأمريكية المعلنة والخفية والرامية إلى تغيير الوضع الراهن في هذه الدول. ومن هنا بدأت تثار المطالب بضرورة انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة؛ إذ إن هذا الوجود لم يعد له ما يبرره ومن ناحية ثانية فإن حرب الخليج الثالثة وبما أفرزته من تداعيات سلبية على الأمن الداخلي لدول المجلس جعل هذه الدول تهتم بالأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن، وانعكس ذلك على نحو واضح في استراتيجياتها الأمنية لمكافحة الظواهر كالتطرف والإرهاب التي شملت إلى جانب الإجراءات الأمنية أبعاداً سياسية وثقافية وتعليمية وتربوية كما أوضحت الدراسة. (شؤون خليجية، 2004: 237)

ثانياً: تغير طبيعة ودرجة التهديد: تكاد تتشابه التهديدات التي أفرزتها حربا الخليج الثانية والثالثة بالنسبة إلى أمن دول المجلس، لكن اختلفت طبيعتها ودرجة تهديدها، فالعراق تحول من تهديد "قائم وواقع" بالفعل بعد حرب الخليج الثانية إلى تهديد "محتمل وكامن" بعد حرب الخليج الثالثة، وإيران تحولت من تهديد محتمل وكامن بعد حرب الخليج الثانية إلى تهديد واقع وقائم بعد حرب الخليج الثالثة؛ وإسرائيل راوحت مكانها مصدر تهديد واقعي أو محتمل بناء على تطورات عملية السلام والموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها سعت إلى توظيف موقفها "المحايد" من حربي الخليج الثانية والثالثة في تحقيق انفراجه في علاقتها بدول المجلس.

كما تختلف درجة التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون من دولة لأخرى، فعلى الرغم من أن هذه الدول تواجه تهديدات مشتركة في الوقت الراهن، بعضها نابع من الداخل، وبعضها يرتبط بتطورات البيئة الإقليمية، وبعضها الثالث يرتبط بالإستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء منطقة الخليج، فإن طبيعة هذه التهديدات ونوعيتها ودرجة خطورتها تختلف من دولة لأخرى، فإذا كانت الكويت معنية أكثر بالتهديد الذي يمثله العراق لها من زوايا كثيرة، في مقدمتها حالة الإنفلات على الحدود واستغلالها لتهريب الأسلحة والمخدرات إليها، فإن السعودية هي الأخرى معنية بالخطر العراقي ولكن بدرجة أقل، ومبعث قلق المملكة يكمن في خوفها من تحول العراق إلى قاعدة لانطلاق الهجمات الإرهابية على أراضيها كما حدث في التفجيرات التي تعرضت لها مدينة الرياض خلال عامي 2003 و 2004 حيث أثبتت التحقيقات وجود صلة بين هذه التفجيرات وبين الأوضاع في العراق، سواء لجهة الأسلحة التي تم استخدامها أو لجهة القائمين بعملية التنفيذ. وتأتي بعد ذلك كل من البحرين وقطر، فالأولى تتخوف من تأثير تصاعد النفوذ الشيعي في العراق على الشيعة الموجودين فيها، كما تتخوف من أن يؤدي تقسيمه وتكوين دولة شيعية هناك إلى تهديد تماسكها الداخلي. أما الثانية فتخشى من التداعيات المحتملة لاستضافتها قاعدتي العديد والسيلية الأمريكيتين، أما دولة الإمارات وسلطنة عُمان فلا تريان في

الأوضاع الراهنة في العراق خطراً محدقاً بهما، وإنما تنصرف أنظارهما إلى تهديدات أمنية داخلية، فبالنسبة إلى الإمارات ترى أن الخلل في التركيبة السكانية لمصلحة العمالة الوافدة هو التحدي الأمني الأخطر الذي يواجهها في المستقبل، وعليها أن تستعد للتعاطي معه. أما سلطنة عُمان فتظل أقل دول المجلس تعرضاً لتهديدات أمنية (الحسن، 2003).

فالتعاون تجسده الاتفاقيات الأمنية التي أبرمتها معظم دول المجلس (البحرين، قطر، الكويت، السعودية) مع إيران، أما الحذر فينبع بالأساس من التوجيهات الجديدة للقيادة الإيرانية، والغموض الذي يكتنف المشروع النووي الإيراني، ومماطلة طهران في الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الخصوص، والمخاوف من إقدامها على استخدام الورقة الشيعية في تهديد الأمن والاستقرار في دول المجلس. (شؤون خليجية، 2004)

وإذا كان خطر الإرهاب هو مصدر التهديد الرئيسي الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي قاطبة، فإن درجة هذا التهديد تختلف من دولة لأخرى؛ فالسعودية تأتي في مقدمة الدول المهددة بخطر الإرهاب والجماعات الإرهابية؛ حيث تعرضت خلال الأعوام الثلاثة الماضية لموجة من التفجيرات من قبل جماعات إرهابية ضد منشآت نفط وأهداف غربية كان آخرها في فبراير 2006، تليها الكويت التي شهدت هي الأخرى عدة حوادث جرت في إثرها مواجهات مع مسلحين، وكُشفت خلالها مخططات لعمليات تفجير وخطف رهائن، ثم انتقلت هذه العدوى إلى دولة قطر؛ تليها مملكة البحرين، ثم الإمارات وسلطنة عُمان بدرجة أقل. (العيسوي، 2006)

وبالنسبة إلى التهديدات الدولية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي فإنها تكاد تكون ذات طبيعة واحدة، وهي نابعة بالأساس من الضغوط الأمريكية عليها لتبني سلسلة من الإصلاحات تتجاهل خصوصيتها الثقافية والحضارية والمجتمعية. (شؤون خليجية، 2004، العدد 36: 26-27)

وقد أسهم تعدد مصادر تهديد أمن المنطقة واختلاف دولها حول الأوزان النسبية لكل من هذه التهديدات أسهم في غياب أرضية مشتركة بينها في شأن هذه التهديدات ووسائل التعامل معها، نظراً لاختلاف الأولويات وتعدد الرؤى بصدد المصالح والأهداف ومدى خطورة التهديدات. (العيسوي، 2006)

ثالثاً: اختلاف بُنية الأمن الإقليمي: كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما الواضح في تأسيس بنية الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج، فعقب حرب الخليج الثانية جاءت الترتيبات الأمنية الخليجية أمريكية بصفة أساسية، فقد انجذبت دول مجلس التعاون بشدة نحو الولايات المتحدة وقبلت أن تدخل معها في تحالف عسكري صريح وواضح، وقبلت بالنظام الأمني الذي عرضته الولايات المتحدة للخليج بما فيه اتفاقيات أمنية وبرامج تسليح مرتفعة التكاليف تعتمد على مشتريات الأسلحة الأمريكية بصفة أساسية. (العاني، 2005)

ووفق هذه البنية، فقد اتخذ الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي بعد حرب الخليج الثانية أبعاداً جديدة، فلم يعد يعبر فقط عن أدوار ووظائف تتعلق بخدمة أهداف ومصالح قوى دولية كبرى في منطقة الخليج، لكنه أضحى ركناً أساسياً من أركان الإستراتيجية الأمنية الخليجية، وبات محور الإدراك الخليجي الذي تألف بعد الأزمة (الزيات، 2006).

ويعود فشل الترتيبات الأمنية التي سادت بعد حرب الخليج الثانية إلى كونها استبعدت قوى إقليمية مهمة (العراق وإيران) من معادلة الأمن في الخليج، بل إن هذه القوى تعرضت لسياسة الاحتواء من جانب الولايات المتحدة، وتم فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليها، وأوكلت لدول المجلس بعض المهمات في تنفيذ هذه السياسة، الأمر الذي جعل المنطقة تعيش في حالة قلق وعدم استقرار دائمين. (العيسوي، 2006: 86)

المبحث الثاني: التحولات السياسية على المستوى الإقليمي والعربي (الشرق الأوسط)

ظهر مفهوم الشرق الأدنى قبل ظهور مفهوم الشرق الأوسط بقرون طويلة، حيث ظهر في عصر الاكتشافات الأوروبية في القرن الخامس عشر من خلال محاولات البرتغاليين الوصول إلى طريق جديد للشرق، وفي هذا الإطار أطلق مفهوم الشرق الأقصى على الهند، الصين، واليابان، في حين أطلق اسم الشرق الأدنى على البلاد الواقعة شرقي البحر المتوسط بين أوروبا ومنطقة الخليج العربي، إلا إن هذا المفهوم في الوقت الحاضر قد انتهى، وظهر مفهوم الشرق الأوسط، والذي إزداد استعماله خصوصاً بعد بدء عملية السلام بين العرب وإسرائيل على إثر الحرب على العراق. (المرهون، 2007)

وبحسب التعريفات الغربية من النواحي الجغرافية، فيعرف على أنه تلك المنطقة التي تضم كلاً من مصر، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، العراق، دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الدول الشرق أوسطية غير العربية مثل إسرائيل، تركيا، قبرص، الباكستان ، وإيران. (الموسوعة العربية، 2009)

وهناك من عرّف الشرق الأوسط بأنه يضم البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط وهي الأقطار العربية المشرقية ودول الخليج العربي والجزيرة العربية والعراق وتركيا وإسرائيل، ويمكن إضافة مصر والسودان وإثيوبيا، كما يمكن فصل العراق وأقطار الخليج العربي من هذا المفهوم وإلحاقها بكتلة أخرى محورها إيران. (البسيوني، 2007)

أما الموسوعة السياسية فتعرف الشرق الأوسط بأنه يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر وتركيا وإيران، وتمتد لتشمل أفغانستان وقبرص، وأحيانا ليبيا (الكيالي، 1990).

التحولات السياسية على الساحة العربية:

أسهمت أحداث الحادي عشر من خلال اهتمام حلف الناتو في زيادة الاهتمام السياسي بالسيطرة على الممرات المائية الدولية، وبخاصة تلك المؤدية إلى الشرق الأوسط، ويقوم الآن بدور فاعل في أفغانستان، ويسعى إلى القيام بنفس الدور في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً إذ منح الحلف بعض دول الخليج صفة حليف من خارج الحلف (البحرين والكويت) الأمر الذي يسهل للقوات الأمريكية وقوات الحلف باستخدام المنشات العسكرية والدعم من الدول المضيفة وهنالك قبولاً خليجياً عام لسياسة الولايات المتحدة العضو البارز في حلف الناتو من منطلق العلاقات الإستراتيجية الأمنية (طه، 2007).

سعت القيادات السياسية في المنطقة العربية ومنطقة الخليج إلى تحقيق الأمن والاستقرار لشعوبها وتحقيق التعاون مع دول الجوار والدول الصديقة، وتم إقرار الدستور العراقي خلال شهر تشرين الأول من عام 2005 وإجراء انتخابات نيابية في نفس العام تمخض عنها إقامة حكومة جديدة وبعد مرور عام على تشكيلها ما زالت غير قادرة على إعادة الأمن والاستقرار للعراق كونها تشكلت على أسس طائفية بحتة، وقد اتجهت بعض الدول العربية نحو النهج الديمقراطي وزيادة المشاركة الشعبية في الحكم مثل انتخابات الشورى في سلطنة عمان عام 2007 وانتخابات المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية لأول مرة عام 2005 واستئناف الحياة النيابية في البحرين عام 2006 التي توقفت عام 1975 وانتخابات برلمانية لأول مرة في كل من الإمارات العربية وقطر عام 2006 ثم وقعت حرب تموز على لبنان 2006، والعدوان الإسرائيلي على غزة 2008، والصراع السياسي والعسكري بين الحوثيين والنظام السياسي في اليمن سنة 2010، وأزمة تشكيل الحكومة اللبنانية، كل هذه الأحداث تعكس حالة التوتر التي تعيشها المنطقة والتي ستنعكس على أمن الخليج العربي.

ومن أهم التحولات على الساحة الإقليمية ما يلي:

أولاً: قضية ضبط التسلح

تصاعدت في منطقة الشرق الأوسط مشاريع الحد من التسلح، وخصوصاً بعد مؤتمر مدريد عام 1991، ثم تشكيل وفود التفاوض من قبل الجانب الإسرائيلي، والأطراف العربية (الأردن، سوريا، منظمة التحرير الفلسطينية)، إن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية بإلزامها بالتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الكيماوية عام 1992 قد جرّدت العرب من واحدة من أهم أوراقهم التفاوضية مع إسرائيل، وذلك كوْن هذه الورقة يمكن أن تلعب دورها كمعادلة للورقة النووية الإسرائيلية (قلعجي، 1992).

إن استمرار الوضع القائم وفرض نظام الرقابة بالإكراه على التسلح، كما حدث في الحالة العراقية سابقاً، والإيرانية حالياً، فان ذلك يعني إستمرار إحتكار إسرائيل للأسلحة النووية في المنطقة، ومرة أخرى، فإن هذا يشير إلى دعم أمريكي واضح لإسرائيل، ومساندتها في البقاء كأقوى دولة في المنطقة، تلوح بالعقاب لكل دولة تفكر في الخروج عن سيطرتها.

أدى ظهور نظم التسلح الجديدة والأسلحة الذكية إلى تدافع الدول نحو تطوير تسليحها في مواجهة الأسلحة النووية، ومثال ذلك سعي إيران وكوريا الشمالية لامتلاك برنامج نووي.

ثانياً: الصراع العربي الإسرائيلي والتراجع في عملية السلام:

تراجع الدور الأمريكي كشريك رئيسي في مفاوضات السلام وجهوده لحل أزمة الشرق الأوسط وخاصة بعد تولي المحافظين الجدد مقاليد الحكم عام 2000، وإعطاء القضية الفلسطينية أولوية ثانوية بعد محاربة الإرهاب، وتبين أن وعود الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة دولتين، وتنفيذ خارطة الطريق التي وضعت عام 2000 ما هي إلا تكتيك استراتيجي لامتصاص الغضب العربي وخاصة بعد إحتلال العراق، وتفاقم دور جماعات المصالح التي تتحكم في السياسة الخارجية للولايات

المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مثل اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة المعروفة باسم أيباك (Aipac) واهتمام أعضائها بكافة القضايا المهمة التي تمس أمن واقتصاد إسرائيل ، ودعم إسرائيل في بناء جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل عام 2002 بهدف زيادة الحصار السياسي والاقتصادي والأمني على الشعب الفلسطيني (حوات، 2006) .

أدى التحالف الإستراتيجي الأمريكي- الإسرائيلي إلى تزايد الضغوط على الدول العربية لتقديم المزيد من التنازلات لصالح إسرائيل ، ثم وقع الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من جنوب لبنان عام 2000 ومن قطاع غزة عام 2004، وربما يكون مثل هذا الانسحاب إجراء تكتيكياً من قبل إسرائيل بهدف التخلص من الأعمال التي يقوم بها سكان غزة ومقاومتهم المستمرة للاحتلال، أما الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان فجاء كجزء من زيادة الضغوطات على سوريا مما أدى إلى الانسحاب العسكري السوري من لبنان عام 2005 بعد أكثر من عشرين عاماً من تواجد القوات السورية في لبنان، واندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول عام 2000 على أثر محاولة قيام أرئيل شارون دخول المسجد الأقصى المبارك بحراسة أكثر من (3000) جندي إسرائيلي، وتم مواجهة هذه المحاولة بقوة شعبية ضخمة، اعتقد الإسرائيليون أنها ستنتهي خلال أيام أو على الأكثر ستة أشهر. ومن أهم إفرازات انتفاضة الأقصى نجاح حماس ووصولها إلى سدة الحكم في السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، ومع تزايد عمليات المقاومة ضد إسرائيل بدأت الحكومة الإسرائيلية في 23 شباط 2002 مشروعاً لبناء جدار أمني في الضفة الغربية يفصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة، وقد تعرض هذا المشروع إلى انتقادات دولية واسعة بسبب عدم شرعيته القانونية وإثارة الدمار على الشعب الفلسطيني وتسلمت حركة حماس السلطة بعد الانتخابات التي جرت في آذار 2006، ومن ثم تعرّض الحكومة الفلسطينية لحصار دولي وإقليمي سياسي واقتصادي أضعف من فعاليتها خلال الفترة الماضية، مما فرض عليها ضغوطاً لإعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية لا يكون لحماس دور كبير فيها ويعود السبب في

تعرض الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس إلى حصار دولي وإقليمي، عدم اعترافها بإسرائيل كدولة وبالاتفاقات المبرمة مع الاسرائيليين سابقاً إستغلت إسرائيل الحرب الدولية على الإرهاب للتنكيل بالشعبين الفلسطيني واللبناني، خاصةً خلال عام 2006، وبدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية، وصمت من المجتمع الدولي، مما عرّض الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني رجالاً ونساء وشيوخاً وأطفالاً إلى القتل والإصابة بقنابل ورصاص الجيش الإسرائيلي، والذريعة أنهم إرهابيون، (شبيب، 2010) ثم جاءت الحرب الإسرائيلية على غزة في 2008 والتي أثبتت قوة إسرائيل وقدرتها على استغلال الظروف الإقليمية لمعالجتها الإقليمية والدولية والتي أظهرت انقسام في المواقف العربية من الغزو الإسرائيلي للقطاع (سليم، 2002).

ومع تولي الرئيس الأمريكي أوباما الرئاسة الأمريكية فقد تم تعيين مبعوث خاص للشرق الأوسط (جورج ميتشل) والذي قام بجهود من أجل الوصول إلى مرحلة التفاوض المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ثالثاً: الحرب على غزة

استغلت إسرائيل البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية والمحلية وشنت عدوانها على قطاع غزة بتاريخ 2008/12/27م حيث قامت إسرائيل بشن عدوان واسع على قطاع غزة مستخدمة كافة الوسائل والأساليب لديها لتغيير الواقع الأمني داخل القطاع متذرعة أن صواريخ حماس تهدد إسرائيل يومياً، بعد أنتهاء التهدئة بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، وقد استمر العدوان 23 يوماً دون تحقيق الأهداف الإسرائيلية، وبناء على ذلك قرر مجلس الأمن إصدار القرار رقم (1860) والذي ينص على ما يلي:

1- الدعوة إلى وقف فوري وقابل للديمومة لإطلاق النار يحظى باحترام كامل ويقضي إلى انسحاب تام للقوات الإسرائيلية من غزة.

2- يدعو إلى "تكثيف الجهود لإيجاد ترتيبات وضمانات في غزة بغرض تحقيق وقف دائم للنار وللهدوء بما في ذلك حظر تهريب الأسلحة" وضمان "فتح دائم" للمعابر.

3- إدانة العنف والأعمال العدائية الموجهة إلى المدنيين.

4- الحث على الجهود الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء اقتصاد غزة.

5- يرحب بالمبادرة المصرية لترتيب وتطبيق وقف إطلاق نار (في غزة) وكذلك بالمساعي الدولية والإقليمية الأخرى التي تُبذل.

6- الدعوة إلى بذل جهود فورية للتوصل إلى سلام شامل بين إسرائيل والفلسطينيين "حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان إسرائيلية وفلسطينية جنباً إلى جنب بسلام". (أبو عامر، 2004)

رابعاً: الحرب في اليمن (الحوثيين)

في مطلع الثمانينات كان النشاط الديني في محافظة صعدة، وحلقات الدروس الدينية في نواحيها محدودة الانتشار، وكانت هجرة (ضحيان) و(صعدة) و(رحبان) هي البقية الباقية من مقاصد الهجرة القديمة، التي كانت تقيم حلقات الدروس، وتستقبل قليلاً من المهاجرين لطلب العلم والذين كان يغلب على أكثرهم الهجرة لطلب العيش لا طلب العلم.

فالظاهرة الحوثية تمثل في بعض وجوهها إحدى الأوراق الإيرانية في المنطقة للضغط على السعودية من جهة الجنوب، كما أن تدهور الأوضاع في اليمن نتيجة الأزمات العميقة التي تعصف بالبلد سواء في الجنوب أو الشمال من شأنها أن تؤدي لتفكك الدولة بما يجعل اليمن ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة مع كل ما يمثله من خطر على الرياض ومصالح واشنطن في المنطقة (عبدالملك، 2010).

في ظل التعددية الحزبية والسياسية والحرية الإعلامية والذي تزامن مع قيام الجمهورية اليمنية سنة 1990 ظهرت عدة أحزاب سياسية ذات توجهات مختلفة من بينها حزب الحق الذي كان أحد أعضائه حسين بدر الدين الحوثي هذا الحزب الذي أسسته مجموعة من الشخصيات الزيدية لم يستمر طويلاً في الحزب واستقال منه حسين الحوثي، ويعود السبب في ذلك إلى حصول حزبه في الانتخابات البرلمانية على نسبة ضئيلة جداً من الأصوات، بعدها قام بتأسيس منتدى الشباب المؤمن سنة 1997 الذي كان يضم عدداً من مثقفي المذهب الزيدي إلا أن هؤلاء لم يكونوا على وفاق مع حسين الحوثي بسبب أفكاره المنحازة إلى مذهب الإثنى عشرية الأمر الذي أدى إلى تصدع في المنتدى وتحوله باسم آخر هو تنظيم الشباب المؤمن تحت زعامته، بعدما انشق عليه المخالفون لأفكاره، هذا التنظيم الذي كان مدعوماً من طرف إيران خاصة مع وجود علاقة قوية تربط الثورة الإيرانية مع العائلة الحوثية في اليمن. ومن بين الأفكار التي كان يعتنقها حسين الحوثي وأتباعه ما يلي (مثنى، 2008):

- على الأمة أن تكتفي بإمام يعلّمها كل ما تحتاج إليه، فهي لا تحتاج إلى دراسة "الكتاب والسنّة". يكفي أن يكون للأمّة إمام أو زعيم أو قائد أو قدوة (وقد كان يُطلق على الحوثي القدوة) إذ كان يركّز في أدبياته على مسألة القدوة ووجوب إتباعها والأخذ برأيها.

- الحملة الشديدة على الصحابة الأبرار لدرجة أن الحوثي حمّل بعضهم فشل الأمة الإسلامية لذلك فإن السنّة – حسب الحوثيين- لا يعتمد عليها لأنها جاءت من طرف صحابة رسول الله صلى الله عليه سلم. من خلال هذه المبادئ والأفكار الأثنى عشرية التي يعتنقها تنظيم الحوثي وأتباعه تفسير وما يجري في اليمن من صراع بين هذا التنظيم والحكومة اليمنية، أصبح من الواضح أن وراء هذه الأحداث جهات خارجية تريد تمرير مشروعها ليس في اليمن فحسب بل في المنطقة كلها (عبدالملك، 2010).

إن الحكومة اليمنية أعلنت عن مصادرتها لأسلحة كثيرة للحوثيين، وهي إيرانية الصنع، وقد دأبت الحكومة اليمنية على التلميح دون التصريح بمساعدة إيران للحوثيين، وأنكرت إيران بالطبع المساعدة، وهي لعبة سياسية مفهومة، خاصة في ضوء عقيدة "التقية" الاثني عشرية، والتي تجيز لأصحاب المذهب الكذب دون قيود. ومن العوامل أيضًا التي ساعدت على استمرار حركة الحوثيين في اليمن التعاطف الجماهيري النسبي من أهالي المنطقة مع حركة التمرد، حتى وإن لم يميلوا إلى فكرهم، وذلك للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة جدًّا التي تعيشها المنطقة، وليس هناك اهتمام بها يوازي الاهتمام بالمدن اليمنية الكبرى، ويؤكد هذا أن اتفاقية السلام التي توسَّطت لعقدها دولة قطر سنة 2008م بين الحكومة اليمنية والحوثيين، كانت تنص على أن الحكومة اليمنية ستقوم بخطة لإعادة إعمار منطقة صعدة، وأن قطر ستموِّل مشاريع الإعمار، لكن كل هذا توقف عند استمرار القتال (أبو مطر، 2009).

الأهداف المرحلية للحروب

في إطار الهدف الأساسي الذي سبق ذكره جاءت الحروب المتتالية التي خاضها الحوثيون وإن كانت تحت عناوين مختلفة. الحرب الأولى، فقد كانت تحت عنوان الدفاع عن النفس وعن حرية التعبير، مما أكسبهم تعاطف بعض الناس وتوسعت دائرة أنصارهم، وساعدهم على ذلك ما ظهر من استغلال خصوم المذهب الزيدي لتصفية حسابات طائفية من خلال مؤسسات الدولة، إلى جانب أن بعض وسائل الإعلام قدمتهم بصورة مذهبية معينة، وأوحت بأن ذلك أحد أهم مبررات قتالهم.

ما قبل الحرب الأخيرة (السادسة)، فإن تصرفاتهم على الأرض كانت تشير إلى أنهم دخلوا مرحلة جديدة، حيث استفادوا من حالة السلم فأخذوا في التوسع وبسط نفوذهم على المزيد من المناطق، وأصبحوا فيها بديلا عن الدولة، مع استمرارهم في القول بأنهم يدافعون عن أنفسهم وأنهم يطالبون بحرية التعبير وأنه لا غرض لهم في

السعي إلى السلطة وتغيير النظام، ومن الملاحظ أن أهـدافهم السياسـية غامضـة، وتتغير وتتبدل حسب المراحل والأحوال، ولكن الإطار الديني يظل واحدا لا يتغيـر ويظل حاضراً بقوة في أدبياتهم التي يقاتلون بها، وربما من هنا تأتي صعوبة التوسط بينهم وبين الدولة، لأن تلبية المطالب التي يعلنونها لا تحقق الغرض ولا تقطع دابر الفتنة، إذ أن المطلب الحقيقي -الذي بسببه تكررت الحروب- غير مسـتقر وغيـر واضح في حين أن الإطار الديني الذي يؤجج الحـرب ويزكـي تكرارهـا لـيس باستطاعتهم التنازل عنه أو عن بعض صوره الاجتهادية بحسب الظاهر حتى الآن، لأنه في نظرهم حق شرعي لا يجوز التنازل عنه، وإن كان بعضهم قـد يـرى أن بالإمكان تجميده أو تعليقه حتى تشكل الظروف المواتية.

في هذا السياق يجمع القريبون من عبد الملك الحوثي بأنه أقدر مـن شـقيقه حسين على المناورة الإعلامية منذ أن أصبح القائد السياسـي والعسـكري الفعلـي لحركة "الحوثي" خلفاً لأخيه حسين بدر الدين منذ حرب الخليج الثالثة، حيث يعتقـد بأن والدهما بدر الدين الحوثي الذي أشرف على الحرب الثانية تمكّن مـن إزاحـة القادة البارزين والميدانيين ممن كانوا الذراع الأيمن لنجله حسين في الحرب الأولى وقبلها مرحلة التأسيس للحركة عن واجهة القيـادة الميدانيـة والسياسـية وتحشـيد المؤيدين من القبائل الموالية والقادة الميدانيين لنجله عبد الملك الحـوثي، أو ممـن تربطهم علاقة قرابة ومصاهرة مع أسرة بدر الدين بحيث أصبح عبد الملـك بـدر الدين القائد الفعلي لحركة التمرد والحائز على التأييد المطلق لأغلبية أعضاء الحركة وأتباعها وأنصارها في اليمن.

بات عبد الملك الحوثي هو من يختار ممثليه فـي جـولات التفـاوض مـع الحكومة ولجان الوساطة بما في ذلك اتفاق الدوحة مع الحكومة برعاية قطرية قبـل نهاية الحرب الثالثة، والذي يحظى بثقة المؤيدين والداعمين فـي إيـران وبعـض الحوزات "الشيعية" الموالية لطهران في بعض دول الخليج والعراق والتـي لا شـك أنها تتعاطى مع حركة التمرد "الحوثية" في اليمن على أنها جزء من الثورة الشـيعية وتتصدر أجندة النفوذ الإيراني في المنطقة باعتبارها شوكة موجعة علـى خاصـرة

السعودية بالقرب من حدودها الجنوبية مع اليمن، ناهيك عن كونها وسـيلة ضـغط على اليمن ومصدر إزعاج وقلق للنفوذ والمصالح الأميركية- والأوربية في منطقـة الخليج والسعودية والقريبة من مياه الخليج العربي والبحـرين العربـي والأحمـر ومضيق باب المندب (أبو مطر، 2009).

لا تخفي طهران طموحها في التواجد القوي في هذه المنطقـة فـي ضـوء التصريحات الأخيرة لقائد الحرس الثوري الإيراني عن ضرورة الوجود الإيرانـي العسكري في خليج عدن لحماية المصالح الإيرانية، مؤكداً بـأن صـواريخ إيـران يمكنها أن تصل إلى أي منطقة، وهذه إشارة واضحة تنم عن تلويح إيراني بمقدرتها على دعم أنصارها في المنطقة عسكرياً إذا لزم الأمر، خصوصاً وأنها جاءت فـي ظل اشتعال الحرب السادسة بين القوات الحكومية- والمتمردين الحوثيين في صعدة وحرف سفيان، وبعد ساعات على قيام طهران للسعودية بمساندة القـوات المسـلحة اليمنية في قصف المواقع "الحوثية" بمقاتلات سعودية وادعـاء الإعـلام الإيرانـي بوجود طيارين عراقيين ضمن سلاح الجو اليمني الذي ينفذ عمليات قصف معاقـل المتمردين، جاء رد الحكومة اليمنية باستدعاء وزارة الخارجية السفير الإيراني فـي صنعاء وإبلاغه احتجاجاً رسمياً على اللغة العدائية التي يتبناها الإعـلام الإيرانـي وصحافة طهران ضد اليمن وانحيازها الكامل للتمرد، وبعدها جـاءت تصـريحات الوزير الدكتور أبو بكر القربي بأن الحكومة اليمنية قد تضطر لاتخـاذ إجـراءات باتجاه إيران لم تكن ترغب في اتخاذها (شامية، 2009).

أن الحكومة اليمنية تلقى تأييداً خليجياً وعربياً غير مسبوق لجهة القضاء على التمرد في صعدة عسكرياً في حربها السادسة، وهو ما أكد عليه الاجتمـاع الأخيـر لوزراء دول مجلس التعاون الخليجي في جدة، إلا أن وسائل الإعـلام والصـحافة القطرية وفي مقدمتها قناة "الجزيرة" لا تزال تتعاطى مع حرب صعدة علـى خلفيـة اتفاق الدوحة، خصوصاً وأنها تبث صوراً لـ"الحوثيين" تظهـر اسـتيلاءهم علـى معدات عسكرية للجيش بينها دبابات ومدافع وعربات مدرعة وسيارات أمنية ومواقع عسكرية يقول "الحوثيون" بأنهم دمروها أو استولوا عليها، والإيحـاء بـأن القـوات

المسلحة اليمنية غير قادرة على الحسم العسكري وبأن "اتفاق الدوحة" الذي أعلنت الحكومة اليمنية وفاته لا يزال هو الخيار الأفضل بالنسبة لها، خصوصاً وأن الدوحة لم تعلن رسمياً انتهاء وساطتها في صعدة حتى اليوم.

جاءت الاتهامات اليمنية لإيران بدعم التمرد الحوثي في صعدة على استحياء في بادئ الأمر، ذلك أن صنعاء المثقلة بالأزمات الداخلية لا ترغب في فتح جبهة مواجهة مع الدولة الإيرانية بقدر رغبتها تحييد طهران التي ردت رسمياً على الاتهامات اليمنية بالنفي، وأكدت حرصها على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، ورغم أن طهران تقول بأن ما يحدث في صعدة شأن يمني داخلي إلا أنها تدعو الطرفين الحكومة، و"الحوثيين" إلى حل الخلاف سلمياً، غير أن هذا الموقف الرسمي للحكومة الإيرانية لا يتفق والانحياز الواضح لوسائل الإعلام والصحافة الإيرانية لـ"المتمردين الحوثيين" في تعاطيها وتغطيتها لأحداث صعدة، ما يعكس تناقضاً صارخاً بين ما تقوله الحكومة الإيرانية، وما يتناوله الإعلام الإيراني الذي دأب على اتهام القوات الحكومية باستهداف المدنيين وارتكاب مجازر وتدمير القرى والمزارع وتهجير السكان في صعدة وتبشيرها بانتصارات لـ"الحوثيين" وتبني خطابهم الإعلامي بحذافيره مسنوداً بآراء وتحليلات سياسية وتغطيات إعلامية وصحافية.

وفي ضوء هذه التطورات فإنه لا يمكن تجاهل الدور الإيراني عما يحدث في صعدة، ذلك أن تمرداً بحجم التمرد "الحوثي" عدداً وعتاداً، تسليحاً، وتكتيكاً ميدانياً لا بد وأنه يتلقى دعماً خارجياً مادياً ولوجستياً هائلاً، مما أعجز الجيش اليمني في خمس جولات من الحروب وأفشل كل محاولات ووسائل السلام لإنهائه أو حسمه، وتسبب في كل هذا الدمار والخراب والقتل والتهجير وخلّف كل هذا الكم من الضحايا وسفك دماء أبناء الوطن الواحد، وهو في كل يوم يزداد توسعاً ويتسع نفوذاً على الأرض ويستولي على عتاد للجيش والأمن ويحاصر المعسكرات ويأسر الجنود ويهاجم نقاط الأمن ويحتل المدارس والمباني الحكومية والمديريات ويخضع المواطنين ورجال القبائل لإرادته وسطوته بقوة السلاح في محافظة بحجم محافظة صعدة، ويتمدد في المحافظات المجاورة ويفتح فيها جبهات قتال ونفوذ متى أراد،

ويقطع الطرق ويبني التحصينات في الجبال والوديان ويمتلك سلاحاً متطوراً ويزرع الأرض بآلاف الألغام المتنوعة ولديه من التموين والمؤن والذخائر والعيادات الطبية والمطابخ ووسائل الاتصالات ما يجعله يعتقد بأنه مؤهل لأن يكون دولة داخل الدولة.

إن فشل الحكم في إخماد التمرد خلال خمس سنوات مضت على اندلاع شرارته في صعدة كان نتيجة أخطاء فادحة ينبغي عليه الاعتراف بها ولا يجوز السكوت عن تكرارها، ذلك أن للدولة مسؤوليات إن فرطت بها أو تخاذلت عنها فإنها تفرط في شرعيتها وفي مصالح البلد وفي حق الشعب في الأمن والاستقرار والتنمية (أبو مطر، 2009).

إن اليمن بإمكانياته وأزماته لا يمكنه أن يحتمل حرباً سابعة وثامنة في صعدة، ولا يجب أن يتحول مسرحاً لأطماع إقليمية، فإما أن ينتصر في حربه السادسة أو يعلن استسلامه قبل أن يتهيأ لحرب بعدها، فلا ينجيه منها وسيط ولا يأتيه من بعدها أكثر مما فقده قبلها.

أما بالنسبة للسعودية، فليس لهؤلاء المتمردين المتسللين أي قبول أو تفهم على أي مستوى في المجتمع السعودي، ولم يحققوا أدنى مكسب، وغاية ما عملوه هو أنهم – بتصرفاتهم العدوانية والإجرامية المتكررة ضد السعودية وأمنها– نبّهوا المجتمع السعودي لخطرهم (وخطر من ورائهم) واستعدوه كلياً عليهم بتماديهم في عدوانهم وغيهم الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة الاستعداء وتعميق النقمة عليهم، ومزيد من توعية المواطن السعودي بالأخطار المحدقة بالوطن، وأن عملية التسلل للحدود السعودية تفتح جبهة جديدة تخفف عنهم ضغط هجمات الجيش اليمني وتخلق خلاف سعودي– يمني، وتوجد تفهماً وتعاطفاً لهم وخاصة الإيراني– لإيجاد إشكاليات أمنية للسعودية وتوطين «بؤرة توتر» لها في حدها الجنوبي يستخدمونها عند الحاجة كورقة ضغط لخدمة أجندتهم التوسعية ومساوماتهم الإقليمية والدولية (عبدالملك، 2010).

لقد فُرضت المواجهة على السعودية، ولم تسع إليها أو ترغبهـا. وتعاطيهـا معها يؤكد حكمة سياستها. فتلخص موقفها الرسمي في أن السعودية تتعامل بحسـم مع المتسللين الذين اعتدوا على قراها وحدودها الجنوبية وأنها تعمل علـى تطهيـر المنطقة من بقاياهم وردعهم عن تكرار اعتداءاهم، وأنها تنسق مع الحكومة اليمنيـة في هذا المجال وأن ما يحدث دليل على قوة العلاقات بـين البلـدين وأن القـوات السعودية لا ترغب في الدخول في الأراضي اليمنية.

إن استخدام مصطلح «المتسللين» من قبل السلطات السعودية وصف واقعـي ودقيق يوضح حقيقة اعتداء هذه المجموعـات، والطبيعـة الدفاعيـة للإجـراءات السعودية، والابتعاد عن إطلاق تسمية الحوثيين.

إن سياسة الحكم القائمة على تجاهل شركائه في أحزاب المعارضـة وتعمـد تهميشهم وعدم إشراكهم حتى على سبيل التشاور في مثل هـذه القضـايا الخطيـرة والكبيرة أثمر في توسيع هوة الخلاف وتقطيع جسور الثقة والتواصل وأدى ولا يزال إلى خلط المفاهيم والحسابات وتبادل الأخطاء في التعاطي مع القضايا الوطنية (عبد الملك، 2010).

إن أي تصعيد في المنطقة قد يؤدي إلى كارثة حقيقية، وفي هذا الكثير مـن الصحة، إلا أن الأكثر صحة أن علاقة العرب مع إيران عبر التاريخ فيها شيء من الريبة، وأن الأخيرة لها الرغبة في التوسع والتهديد، ناهيك عن خطابها الراهن الذي يفتقر إلى الدبلوماسية واللياقة، كما أنها أعادت وضع الخيارات الأمنية والعسـكرية في سلم الأولويات على حساب الاستحقاقات الداخلية من وضـع اقتصـادي متـرد وانفجار سكاني وترهل تعليمي واجتماعي، وهو ما دفع دول المنطقـة إلـى عقـد تحالفات عسكرية مع الغرب خشية من التهديدات الإيرانية في الثمانينات، ويبدو أنها الآن بدأت تعود من جديد، لمواجهة الفارق الكبير في القدرات العسكرية والبشـرية بين دول المنطقة وإيران.

وطالما أن الرياض وطهران هما اللاعبان البارزان في المنطقة، فهناك ضرورة لتنقية شوائب العلاقة ما بينهما ووضعها على الطريق الصحيح رغم الفتور الراهن، علماً بأن السعودية موقفها واضح تماماً حيث أنها تدعو إيران إلى عدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية وعدم زرع الفتن بين أهله، والحد من الصراع الطائفي ولجمه، لكونه بات قنبلة موقوتة في المنطقة. كما أن السعودية تفضل دوماً الحلول السلمية، وهناك من يصف علاقتها بإيران بأنها شبيهه بالحرب الباردة، ومع ذلك فالسعودية مضطرة للدفاع عن القضايا العربية وأن تملأ الفراغ الذي أحدثه سقوط العراق، ولن تسمح بهذا المد الفارسي في المنطقة.

إن الارتهان إلى لغة العقل والحوار والحكمة والموضوعية في حل هذه الملفات، تقتضي تعاوناً استراتيجياً مشتركاً فالمنطقة هي منطقتنا، وأمنها واستقرارها هدف الجميع، من أجل حياة كريمة ومنتجة لشعوبنا وأجيالنا القادمة. فالخليجيون لا ينتظرون تطمينات إيرانية بقدر ما حاجتهم تتجه لبلورة رؤية مشتركة وموقف جاد ومسئول مع إيران في إنهاء كل الملفات العالقة.

لعل الاستناد إلى قاعدة المصالح المتبادلة بإمكانها أن تحقق أرضية صلبة لحل الخلافات، إذ من حق كل دولة أن تبحث عن مصالحها بشرط أن يكون في إطار وضعها الصحيح، أي دون إلحاق الضرر بدولة أخرى أو تكتل آخر، وهذا يهيئ المناخ لنشوء علاقات حسن جوار تساهم في النمو والاستقرار، ومع أن النوايا الحسنة ضرورية، لكنها ليست منتجة طالما أنها لن تترجم إلى أفعال على أرض الواقع، ومع ذلك، وطالما أن الحديث عن حرب اليمن، فإنه لا احد يمكنه أن يتكهن بما سيحدث في المستقبل، ولا أحد يستطيع التأكيد على قرب انتهائها أو عدم عودتها من جديد طالما أن الأسباب لم تعالج، وهل أنها ستقف عند نقطة محددة أم أنها سوف تتمدد إقليما.

تعرضت بنية الأمن الإقليمي بعد حرب الخليج الثالثة لتحولات جوهرية، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة جاراً إقليمياً ِأو بالأحرى أحد أطراف النظام الإقليمي

الخليجي، بل هي الطرف الأقوى القادر على صوغ أي ترتيبات أمنية. ودلالة ذلك التطور أنها أصبحت تتعامل مع قضية أمن الخليج بوصفه شأناً داخلياً أمريكياً ومصلحة أمنية إستراتيجية، وما يترتب على ذلك من أي ترتيبات مستقبلية يمكن أن تعكس مصالحها بالأساس. ويؤكد ذلك بالفعل أن كل الخيارات والتصورات المطروحة بعد حرب الخليج الثالثة لترتيب الأمن في المنطقة جاءت إما بمبادرة أمريكية أو أنها تؤدي الدور الرئيسي فيها وبمشاركة أطراف أخرى.

وإذا انتقلنا إلى الترتيبات المطروحة لتحقيق الأمن في المنطقة بعد حرب الخليج الثالثة (ناتو شرق أوسطي، إنشاء منتدى أمني إقليمي شبيه بتجمع الآسيان، شراكة أوروبية – أمريكية، حلف بغداد جديد.. الخ) فإنها هي الأخرى تفتقد مقومات النجاح، واحتمالات فشلها – أو تعثرها– تبقى قائمة، وذلك نظراً للعوامل التالية: (الزيات، 2006)

أ – على الرغم من إدراك دول المجلس لأهمية الوجود الأجنبي – على الأقل في المدى المنظور– بوصفه الأقدر على توفير الحماية لتلك الدول، فإن هذا يصطدم بالمعارضة الشعبية الواسعة من جانب، وباحتمال استهدافه من جانب الجماعات الراديكالية في تلك الدول من جانب آخر.

ب – إن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثالثة أصبحت تتعامل مع قضية الأمن بوصفها شأناً داخلياً أمريكياً، بسبب وقوفها وتحكمها في مصادر صنع القرار في هذه الدول، وهو ما زاد من وتيرة تدخلها في شؤون دول المنطقة، بل وممارسة الضغوط عليها لتبني توجهات معينة، بل إنها أصبحت تلوح بأن العراق (الجديد) سيمثل الركيزة الأساسية لترتيباتها الأمنية في المنطقة، هذا التوجه الأمريكي الجديد أسهم في تحفظ بعض دول المجلس على السياسة الأمريكية، ومن ثم عدم تحمسها للمشروعات الأمريكية الخاصة بأمن المنطقة لاعتقادها أنها لن تلبي مصالحها بقدر ما تعبر عن مصالح الولايات المتحدة بالأساس، بل إن بعض أوساط المثقفين والأكاديميين في دول المجلس بدأت تحذر من خطورة التغلغل الزائد من جانب

واشنطن في مستقبل أمن الخليج، معتبراً أن الحضور الأمريكي الراهن يوازي في حجمه وتأثيره وتغلغل الحضور البريطاني في الخليج العربي الذي استمر لنحو 150 سنة، وأن الولايات المتحدة تعيد الدور البريطاني الإمبراطوري نفسه، وترغب في إدارة شؤون النظام الإقليمي الخليجي الذي ما زال يبحث دون جدوى عن الأمن والاستقرار والهدوء. هذا التحفظ الرسمي والمعارضة غير الرسمية والشعبية للسياسات الأمريكية ستمثل قيداً على نجاح الخيارات المطروحة لأمن الخليج (المرهون، 2007).

جـ – التوتر الذي يحكم العلاقات الإيرانية – الأمريكية، حيث تشهد هذه العلاقات حالات من المد والجزر، وهذا قد يكون أحد أهم معوقات إيجاد نظام أمني مستقر في منطقة الخليج في المستقبل المنظور، ولاسيما في ظل تصعيد الضغوط الأمريكية على طهران على خلفية الملف النووي، ولا شك في أن أي محاولة أمريكية لاستهداف إيران في المستقبل المنظور قد تفاقم من حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.

تثبت خبرة التجارب الأمنية السابقة التي طرحت لضمان أمن دول الخليج العربي، أن وضع أي نظام أمني في الخليج لابد أن يأخذ في الحسبان مصالح جميع الأطراف في المنطقة، فوضع نظام أمني يستثني بعضاً منه لن يكتب له النجاح، فإعلان دمشق فشل كصيغة أمنية لأنه استثنى إيران والعراق منها، وأغفل حقيقة الدور الأمريكي. ولهذا فليس مستبعداً فشل المشروعات الأمنية المطروحة بعد حرب الخليج الثالثة لأسباب كثيرة، أولها أنها لا تشمل جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة فبعضها يضم العراق في حين يستبعد إيران، وبعضها يفعل العكس. ثانيها أن هذه الترتيبات تعبر بالأساس عن المصالح الأمريكية وعن حقيقة تحول الولايات المتحدة إلى جار إقليمي لدول المنطقة. ثالثها أن هذه الترتيبات ترتبط بالمشروع الأمريكي أو الإستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء منطقة الشرق عموماً. رابعها تعارض الرؤى المختلفة بالنسبة إلى هذه الترتيبات، وبخاصة من قبل إيران التي لا تزال

ترى أن أية ترتيبات أمنية جديدة يجب ألا تكون على حساب دورها الإقليمـــي فـــي المنطقة.

نمط التحالفات الأمنية في منطقة الخليج العربي:

كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما الواضح في إعـــادة تكـــوين نمـــط التحالفات في المنطقة، فحرب الخليج الثانية أوجدت معادلة مختلفة من العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، ارتبطت فيها دول مجلس التعاون بعلاقات قوية مع واشنطن وكانت محوراً رئيسياً في تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة، أما العـــراق وإيران فقد كانا هدفاً للسياسة الأمريكية في المنطقـــة وتحديـــداً سياســـة الاحتـــواء المزدوج الذي اتبعتها واشنطن ضد الدولتين طوال التسعينات، بمعنى آخـــر، فـــإن التعاون كان العلاقات بين دول المجلس وواشنطن في حين كان التـــوتر والتـــوجس سمة العلاقات سمة بين كل من العراق وإيران من ناحية والولايات المتحـــدة مـــن ناحية ثانية. (العجمي، 2006)

واستمرت المعادلة السابقة قائمة حتى حرب الخليج الثالثة التي مثلـــت نمطـــاً جديداً من التحالفات، فالعراق الجديد أصبح أكثر ارتباطاً بالولايـــات المتحـــدة بـــل وإحدى ركائز تطبيق الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ســـواء فـــي أبعادها الأمنية (تمركز معظم القوات الأمريكيـــة فـــي العـــراق لســـنوات طويلـــة، والتخطيط لإقامة قواعد عسكرية دائمة فيه) أو السياسية (باعتباره نموذجاً للإصلاح السياسي والديمقراطية) لجميع دول منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من فشل كل هذه المشروعات(الزيات، 2006).

الرؤية الإستراتيجية الموحدة لدول المجلس في التعاطي مع بعض القضايا الأمنية، في مقدمتها (الرواس، 2004):

1- بعد انتهاء حرب الخليج الثانية قبلت دول الخليج وجود قوات غربية لمواجهـــة أي تهديدات أو مغامرات محتملة من جانب النظام العراقي "المخلـــوع" ، فـــإن هذه الرؤية أصابها بعض التغير بعد الحرب على العراق، وحدث نـــوع مـــن

الاختلاف بين بعض دول المجلس حول كيفية التعاطي معه،ففي حين تحفظت المملكة العربية السعودية على استمرار القوات الأمريكية على أراضيها، وطالب بسحب هذه القوات بعد الإطاحة بنظام صدام حسين فإن بعض الدول الأخرى (قطر والبحرين وسلطنة عُمان) اتجهت إلى تعميق علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، ما يعني معه حدوث انقسام في الموقف الخليجي العام إزاء العلاقة الأمنية والدفاعية مع الولايات المتحدة، مما يشكل تهديداً لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي نتيجة لحدوث انقسام بين الدول واختلاف وجهات النظر حول كثير من القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية.

2- غياب التصور المشترك للتعاطي مع إيران، وربما يرجع ذلك إلى وجود نوع من التعارض الجزئي بين الموقف الجماعي الذي تعبر عنه دول مجلس التعاون في القمم والاجتماعات المشتركة، وبين الموقف الذي تتخذه بعض الدول منفردة إزاء العلاقات مع إيران التعاون معها، ففي الوقت الذي يأتي فيه الموقف الجماعي للمجلس أكثر تشدداً كما تظهره البيانات الختامية للقمم الخليجية، والذي يؤكد أن تطور العلاقات مع إيران لن يكون على حساب قضية الجزر أو دعم الإمارات فيها، بل ويشدد على أن هذه القضية قضية خليجية وليست إماراتية فقط، ويؤكد دعم مجلس التعاون كمؤسسة ومنظمة عربية إقليمية لحق الإمارات في الجزر، فإن السياسات المنفردة التي تتبعها بعض دول المجلس إزاء التقارب مع إيران تتعارض في بعض الأحيان مع الموقف الجماعي بل وتسبب في إحداث توترات في العلاقات بين الإمارات وتلك الدول التي تتقارب مع إيران (الزيات، 2006).

3- الفجوة بين ما يتم الاتفاق عليه وبين ما يتم تنفيذه على أرض الواقع وتظهر هذه الفجوة في عدة قضايا أخرى تُتخذ قرارات في شأنها لكن تنفيذها يتم تأجيله، مثل قضايا تطوير التعليم وتطوير الخطاب الديني. وهذه الفجوة يمكن تفسيرها استناداً إلى العاملين التاليين: الأول الخلافات البينية التي تنشب بين بعض القمم الخليجية. والثاني تغليب اعتبارات الأمن الوطني (القطري) على

الأمن القومي (الجماعي)، وهو ما ينعكس على التردد إزاء تنفيذ أي مشروعات أمنية مشتركة. (العيسوي، 2007)

4- الإستراتيجية الدفاعية الموحدة: أن التداعيات الأمنية التي أفرزتها حربا الخليج الثانية والثالثة كانت تدفع جميعها في اتجاه دول المجلس إلى تبني إستراتيجية دفاعية موحدة، وإعادة تكوين قواتها المسلحة، فإن هناك فجوة بين ما يتم الاتفاق عليه سواء في القمم الخليجية أو مؤسسات العمل الخليجي المشترك وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع، والمثل البارز هنا هو قوات درع الجزيرة، فعلى الرغم من أن تطويرها ظل بنداً ثابتاً في القمم الخليجية، فإن ترجمة ذلك إلى آليات للتنفيذ تظل هي المحك والمختبر الحقيقي(العلاف، 2006).

يعود تعثّر دول المجلس – حتى الآن – في بلورة إستراتيجية دفاعية موحدة بالأساس تمكنها من الاعتماد على الذات في تحقيق أمنها والاستغناء عن الضمانة الأمنية الخارجية إلى عدة أسباب، في مقدمتها:

أ) افتقار التعاون العسكري الخليجي المبني على الأسس المستقرة التي يقوم عليها أي تخطيط عسكري جماعي لمواجهة مصادر التهديد القائمة أو المخاطر المحتملة نفسها كما سبق إيضاحه، بالإضافة إلى بطء الإجراءات العسكرية المشتركة سواء قبل إقرارها أو بعد الاتفاق عليها، ويرجع ذلك في جانب منه إلى وجود نزعة فردية تميل إلى عدم بناء أي قوة عسكرية مشتركة، وإنما ضرورة أن تكون تحت سيطرة قومية، كما أدى اعتماد دول المجلس على الاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع الدول الأجنبية الكبرى سواء بصورة علنية أو سرية، وذلك بوصفها الضمانة المثلى لأمنها إلى تقاعس هذه الدول وتراخيها عن القيام بتطوير استراتيجياتها الدفاعية.

يدل ظهور هذه التنظيمات الراديكالية المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تتبنى فكرة الجهاد ضد الولايات المتحدة وإسرائيل على أن الحرب على العراق أدت إلى تراجع الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد (الإرهاب) الدولي، حيث

نجح ابن لادن في استغلال هذه الحرب في إيجاد متعاطفين جدد لسياساته وتجنيدهم من دول المنطقة، وتزايدت – ولو بصورة طفيفة– قدرتها على القيام بعمليات جديدة ضد المصالح الأمريكية والغربية في دول المنطقة.

في حين أن حرب الخليج الثانية كانت شرعية لأنها أولاً كانت لتحرير دولة ذات سيادة، وثانياً كانت بقرار من الأمم المتحدة، وثالثاً كانت بمشاركة عربية وخليجية فاعلة، وهو ما أضفى عليها قدراً كبيراً من الشرعية، وحتى بعد انتهاء عملية تحرير الكويت لم تظهر أي معارضة فعلية لاستمرار الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة على الأقل في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي.

ب) أدّت حرب الخليج الثالثة إلى تفاقم المخاطر الإقليمية مقابلة بحرب الخليج الثانية، ومعطيات ذلك تبدو في التالي(العلاف، 2006):

1- معادلة أمنية مختلفة بفعل ميزان قوى يميل لمصلحة إيران مقابلة بدول مجلس التعاون، وذلك بعد تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية في الحرب.

2- أوضاع أمنية متدهورة في العراق لا يمكن السيطرة عليها تتمدد بشظاياها إلى دول الجوار الخليجي.

3- تعثر جهود التسوية لعملية سلام الشرق الأوسط، إضافة إلى توتر الأوضاع في لبنان والصومال.

جـ) ارتبطت الحرب على العراق ببيئة دولية ضاغطة مثلت تحدياً لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك مقابلة بالبيئة الدولية التي تكونت عقب حرب الخليج الثانية.. فالحرب على العراق كانت أحد تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحملة الأمريكية على "الإرهاب"، وارتبطت بالمشاريع الأمريكية لإعادة بناء وهندسة المنطقة من جديد وفق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة في فبراير 2004، والذي يتقاطع في جوانب كبيرة منه مع أمن دول

المجلس في مقدمتها: مطالبتها بتبني حزمة من الإصلاحات السياسية والديمقراطية قد لا تتوافق بالضرورة مع خصوصياتها الحضارية والمجتمعية والدينية، والضغط عليها لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل والتطبيع معها، بل ودفعها للقيام بدور ما في عملية التسوية كما فعلت بعد حرب الخليج الثانية. (القحطاني، 2006)

يعد موضوع أمن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية عموماً والسياسات الخليجية خصوصاً، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة منذ اندلاع الحرب الإيرانية ومروراً بالحرب الأمريكية في أفغانستان مطلع عام 2001م، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس 2003م، وانتهاءً بتنامي ظاهرة الإرهاب وتداعيات الملف النووي الإيراني، كان موضوع أمن الخليج العربي يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج، التي تمد العالم الصناعي بـ(60%) من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم، وإن التهديدات الملحقة به كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية لا يمكن قبولها، خصوصاً إذا سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة.

الفصل الرابع

مستقبل أمن الخليج العربي

الأمن القومي الخليجي هو أمن متغير ومتحول ومتأثر وذو قدرة عبر فواعله للتأثير في الأمن العالمي وبهذا استطاع الأمن القومي الخليجي بناء علاقة تبادلية وإحلال بين الأمن القومي الخليجي والأمن العالمي من خلال العديد من المتغيرات المؤثرة في الاستراتيجية الأمنية الخليجية في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وبالتالي فإن النظرية الأمنية في مطلع القرن الحادي والعشرين بدأت تبنى على أسس تشاركية تعاونية تفاعلية هادفة إلى التعايش الإيجابي في عصر العولمة.

تسعى نظرية الأمن الخليجي في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى بناء قيم عالمية أهمها التعايش السلمي والرخاء الاقتصادي وتعزيز أمن الطاقة وتحقيق الاستقرار للبيئة الأمنية المضطربة والتي عانت من ويلات الحروب التي مازالت آثارها واضحة حتى خلال المستقبل القريب. ولذلك فإن نظرية الأمن القومي الخليجي قائمة على حزمة من الأهداف الشاملة وبأبعادها المختلفة يتقدمها الهدف التنموي والهدف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني (البسيوني، 2007).

وتعمل نظرية الأمن الخليجي على تشخيص التحديات الأمنية والحد من مساراتها وترويضها نحو أهداف ذاتية للخليج في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (وفق منظور قوة الضعف – ضعف القوة) وتستند الرؤية الخليجية إلى فلسفة مفادها أن النظام الطبيعي للتفاعلات الدولية قائم على رؤية واقعية تنطلق من فكرة المصالح المتبادلة والرغبة في العيش في عالم متشارك فيه، وينبغي علينا أن نوجد فرص الاستقرار الإقليمي للخليج بكل السبل المتاحة سواء ذاتياً أو بالمشاركة أو الاستعارة لأنموذج خارجي تتقدم به إحدى القوى العظمى في العالم، لكنه قائم على الشراكة المتعادلة. وبالتالي فإن نظرية الأمن الخليجي تسعى

إلى بناء الأمن والسلم والاستقرار في ظل عالم يتعولم وينطلق نحو بناء القرية الكونية والخليج جزء مهم من هذه القرية الكونية. وفعلاً نجحت النظرية الأمنية في إيجاد محاكاة لتجارب إقليمية في جعلها إحدى المناطق المهمة في العالم كمنطقة آسيا – الباسيفيك أو الاتحاد الأوروبي خصوصاً أن عصب الاقتصاد العالمي ينبض في أراضيها ألا وهو النفط والنقل والتجارة الدولية (أمين، 2007).

البيئة الأمنية الخليجية المعاصرة

إن ظاهرة الاختلال الكبير في الأمن الخليجي بدت واضحة جداً، الأمر الذي جعل من الأمن والاستقرار جدلية ذاتية وخارجية في الوقت نفسه تفكر فيها دول الخليج وحتى الدول الكبرى.

لقد أشارت العديد من الدراسات الاستراتيجية الرصينة إلى أن هنالك مظاهر للحفاظ على درجة كافية من الأمن الإقليمي والاستقرار في الخليج المتغير والمتحول، والسبب لا يعود في دفع هذه الرؤية إلى ضعف الأداء الاستراتيجي الكلي أو هشاشة الهياكل المؤسساتية للنظم السياسية في الخليج أو مشاركتها في القرار الدولي من دون منفعة تبادلية، بل إن الخلل بات في عصر ما بعد العولمة هو القابلية للتعرض للتهديدات والتأثير عالمياً بصورة عكسية، أي أن ما يهدد الأمن الخليجي هو مهدد للعالم على اعتبار أن الخليج جزء من البيئة الأمنية العالمية (الصايغ، 2007).

وهذا ما دفع دول الخليج إلى إعادة النظر بعد حرب الخليج الثالثة 2003 وانهيار النظام السياسي العراقي عبر احتلال بناء السلطة ومن خلال نظام جديد لبناء استراتيجية أمنية قائمة على:

1 – التأكيد على البنية الداخلية للدولة الخليجية لأهميتها في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ولنتذكر أن صنع أي نظرية أمنية يرتكز على البناء الداخلي الذي يعطي زخماً ودفعاً قوياً للاهتمام أو تكريس جزء مهم من جهود الدولة للأمن الخارجي في إطار النظرية الأمنية.

2 - الحفاظ على الشرعية السياسية من خلال العمل على إطلاق حزمة من الإصلاح السياسي والتكيف مع أدوات العولمة بصورة إيجابية.

3- العمل على حلحلة الصراعات الخليجية – الخليجية وبناء علاقات بناءة وفاعلة (الصايغ، 2007).

اتجاهات الأمن الخليجي بعد 2003

إن نظرية الأمن الخليجي عملت على بناء مفهوم الأمن المشترك الذي يقصد به سعي كافة الدول القاطنة في إطار البيئة الجيوبوليتيكية للمنطقة إلى بناء نظرية الأمن الإقليمي القائمة على ترتيبات توافقية تكاملية للوصول إلى الغاية المبتغاة.

إن التعايش المشترك ظل عنواناً أساسياً لنظرية الأمن الخليجي في عصر العولمة وهو جزء من التعايش العالمي، ولذلك هنالك مؤشرات عديدة ومتطلبات أساسية للمضي بهذه النظرية الأمنية للخليج في مطلع القرن الحادي والعشرين:

1- العمل على كبح الصراعات الذاتية أو البينية وفي مقدمتها الصراعات الحدودية المختلف عليها أو التنافس الإقليمي لمحورية الاستقطاب الاستراتيجي بين القوى الخليجية الثلاث (الإمارات وقطر والسعودية).

2- بناء نظم لضبط التسلح ونزع السلاح والرقابة على واردات الأسلحة والمشاريع النووية السلمية في المنطقة وخصوصاً المشروع النووي الإيراني.

3- بناء منظومة تفاعل جماعية ذات رؤية تكاملية في مختلف الميادين لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين دول المنطقة (البسيوني، 2007).

تحديات نظرية الأمن الخليجي

هنالك العديد من التحديات التي تواجه نظرية الأمن الخليجي والتي تكيفت معها النظرية وتعمل تارة على الاحتواء وتارة ثانية على الاستباق وتارة ثالثة تأخذ إجراءات وقائية للحد منها وتتمثل في الآتي:

1- الإرهاب:

إن الإرهاب بات أحد كوابح نظرية الأمن الخليجي خصوصاً أن أكبر جماعات الإرهاب كانت تشارك فيها العديد من جنسيات خليجية مما جعل الدول الخليجية تعمل على بناء استراتيجية استباقية للحد من حالات التطرف عبر برامج واستراتيجيات، والعمل على كبح عملية الانتقال نحو العمل المسلح والتحول نحو تقليل حدة التطرف ودفع معتنقي التفكير من هذا النمط نحو إعادة الاندماج في المجتمع المحلي مرة أخرى، ونجحت بعض البرامج المؤسساتية خصوصاً في المملكة العربية السعودية. (خليفة، 2010)

2- الأمن الغذائي:

إن هنالك إشكالية حقيقية في عجز توفير الأمن الغذائي، قد تكون الحقيقة أن الاقتصادات العالمية الآن تعمل على تخصص التخصص، لكن حتى منظمة التجارة العالمية تعطي الحق للدولة الوطنية في بناء نسبة من السياسات الحمائية وتحديد جزء مهم للأمن الغذائي، ومن هذا المجال يجب إعادة التفكير الحقيقي في استخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة للاستفادة من الأراضي الشاسعة في الخليج العربي.

3- العامل الديموغرافي:

ما زالت هذه المشكلة تمثل عائقاً أمام توسع دول الخليج خارج المنظومة والهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي وخصوصاً إيران والعراق واليمن، وبالتالي حتى سياسات التوطين لم تكن موفقة لأنها أعطت جنسية دون حقوق كاملة،

لكن الحاصلين على الجنسية باتوا ينادون بحقوق، وتكمن المشكلة هنا في أن برامج الإصلاح السياسي قد تتحول من عامل بناء للتجربة الديمقراطية المجتمعية إلى تصارع على السلطة وإدارة المجتمع عبر حقوق المستوطنين الجدد، ولذلك على الدول الخليجية الست أن تعيد النظر في بناء سياسات مشجعة على النمو السكاني المتوازي مع الوفورات المالية ونمو اقتصادات الخليج (خليفة، 2010).

4- العمالة الوافدة:

لا بد من العمل على تحديد سياسات الهجرة الوافدة إلى الخليج من الهند والباكستان وبنغلادش وسيرلانكا وفيتنام ونيبال، خصوصاً أن هذه العمالة بدأت تخلق مجتمعات صغيرة، كل حسب هويته وبالتالي سنخلق طبقات اجتماعية مغايرة قد تتطبع وقد تقوم بعملية مبادلة وإحلال في القيم والعادات والأزمات والمشكلات الذاتية مما يجعل مجتمعات الخليج أمام ثقافة مكتسبة تؤثر في القيم الحالية وتكون بعد فترة من الزمن قيماً أصيلة متعامل بها، وهنا تكمن تأثيرات العمالة الوافدة.

5- القرصنة البحرية:

يعاني الخليج اليوم من عمليات قرصنة قد تكون غير مباشرة، لكن ما يجري الآن في الصومال قد يؤثر مستقبلاً في المنطقة، وبالتالي لا بد من الحد من القرصنة كعامل طارد للتجارة العالمية في الخليج.

6- المشكلات الحدودية:

إذ هنالك العديد من المشكلات الحدودية لا بد أن تحل لأننا اليوم في عصر العولمة، والسيادة باتت لا تتعامل مع خطوط جغرافية خصوصاً في عصر المعلوماتية، وبات من الضروري أن تحل المشكلات التي تطفو على العلاقات البينية الخليجية – الخليجية (خليفة، 2010).

عولمة نظرية الأمن الخليجي

للعولمة تأثير كبير على نظرية الأمن الخليجي في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولا نريد أن ندخل في جدلية المفاهيم بقدر ما نريد بناء مخطط إجرائي لتأثيرات العولمة على نظرية الأمن الخليجي، وللتأثيرات جانبان:

أولاً: المخاطر العالمية

إن هنالك تأثيرات للعولمة أصبحت مشتركة مع دول الخليج وتحديات حقيقية لنظرية الأمن، وبالتالي هي تحديات عابرة للحدود أو باتت تصل لدرجة المخاطر العالمية وهي:

1- تنامي التنظيمات الإرهابية الدولية التي تتبنى أجندات استراتيجية هدامة وذات رؤى منغلقة في نمط التفكير تمثل رؤية حواضنها الفكرية.

2- تراجع أهمية المعاهدات والاتفاقيات التي تحاول الحد من الصراعات واستخدام القوة العسكرية (خليفة، 2010).

3- بروز العديد من نماذج الدولة القومية الفاشلة (fail state) أو الدول القابلة للتفكك أو المثقلة بالمشكلات والأزمات والتي أشارت إليها الدراسات الاستراتيجية في الشرق الأوسط .

ثانياً: المخاطر الذاتية

إنها مخاطر ذاتية موجودة داخل كيان الأمن القومي الخليجي والتي نحاول أن نشخّصها في الآتي:

1- السيادة الوطنية التي تراجعت في ظل عصر العولمة والتي أثرت في سلطات الدولة ووظيفتها لتتحول من الدور الاستباقي إلى الدور الوقائي المنظم لشؤون الدولة وتفاعلاتها الداخلية والخارجية، وخصوصاً أن حركة العولمة

التي رفعت شعار (دعه يعمل.. دعه يمر) جعلت من الدولة الخليجية ليست مركز القرار لنظرية الأمن القومي، بل إن الانفتاح والتلاقح لرؤوس الأموال جعلا هنالك فواعل غير الدولة تؤثر في وحدة صناعة النظرية الأمنية الخليجية.

2- المشاركة السياسية التي أثرت فيها أدوات العولمة، وفي مقدمتها البث الفضائي للحدث لحظة بلحظة جعل من الذات الخليجية للمواطن تطمح إلى أن تواكب المسار والاتجاهات الديمقراطية في العالم الخارجي، وهذا ما حثّها على المطالبة بالمشاركة السياسية وبناء ثقافة سياسية مكتسبة هادفة لإصلاحات سياسية للنظم السياسية الحاكمة في الخليج والدعوة إلى الانتخابات وتداول السلطة سلمياً، وهذا ما دفع النظم الخليجية إلى التكيف الذاتي مع المطالب المجتمعية وفق استراتيجية (خطوة – خطوة)، وهذا ما نراه منذ أحداث 11 سبتمبر وصولاً لما بعد التحول في العراق دفع النظم السياسية للتحول والتكيف الاستراتيجي مع تحديات العولمة.

3- حقوق المرأة السياسية التي بدأت في عصر ما بعد العولمة دعوات إلى حقوقها السياسية والتحول نحو دور أوسع وحقوق سياسية أكثر فاعلية، ومما أثار مخرجات هذه المطالبات وصول العديد من النائبات في البرلمانات الخليجية وكذلك تسنم بعضهم منهن مناصب قيادية رفيعة المستوى (سوكولوسكي، 2004).

هنالك طاقة وتجارة ومواقع استراتيجية واستثمارات عملاقة وعملية إصلاح سياسي شاملة للمنطقة وأهداف متماثلة تتمثل في نزع السلاح، مكافحة الإرهاب، القرصنة، المساهمة في بناء الدول المأزومة.. إلخ من العوامل الدافعة للتعاون الاستراتيجي طويل المدى.

ومن خلال ما تقدم يمكننا أن نرى بوضوح أن الاتجاه الثالث لنظرية الأمـــن الخليجي خلال الـــ 15 عاماً المقبلة هو المشهد المستقبلي لأنموذج النظرية الأمنيـــة الخليجية في القرن الحادي والعشرين.

إذاً نصل إلى نتيجة أن نظرية الأمن الخليجي في ما بعد 2010 تتجه إلى أن تكون تشاركية من أجل التعايش في عصر العولمة وتفكــك العقائــد الاســتراتيجية القائمة على العرق والدين واللغة والتحول نحو قواسم مشتركة وقيم عالميـــة باتـــت تحكم نظرية الأمن الخليجي في القرن الحادي والعشـــرين فـــي مقدمتـــه المصـــالح المتبادلة والمتشابكة والمعقدة والتي تجعل من التعاون الدولي – الإقليمي سمة القرن الحادي والعشرين.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة

شهدت قضية الأمن الخليجي مستجدات وأحداث جديدة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتشير المعطيات والتفاعلات الإقليمية والدولية على الساحة الخليجية إلى أن هذه المنطقة أصبحت تتسم باحتكاك المصالح الاقليمية والدولية وتقاطعها وتناقضها وغدت بذلك ميداناً للصراع والصدام بفعل الانكشاف الأمني للمنطقة منذ القرن التاسع عشر.

أثّر مستوى التحولات في النظام الدولي بعد عام (1990) والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، على العلاقات الدولية، وأدّى إلى بروز تحالفات وتغيير نمط العلاقات الدولية، وقد تأثرت دول الخليج العربية وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول والحرب على الإرهاب واحتلال العراق وأفغانستان والتي كان لها تأثير رئيسي في أمن الخليج العربي. وهذا ما يُثبت فرضية الدراسة والتي تُشير إلى وجود تأثير في المتغيرات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد وما تبعه من تحوّلات إقليمية ودولية على أمن واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2010 .

برزت على الساحة الخليجية عدة اتجاهات من بينها اتجاه كان ينظر إلى قضية الأمن باعتبارها قضية قيم روحية ضد التسلل الشيوعي، وفي ظل سيادة هذا الاتجاه لم يكن يُنظر إلى القواعد العسكرية الأجنبية على أنها مركز خطر أو حتى التحالف مع الغرب ما دام ذلك مكرساً من أجل الوقوف ضد الزحف الشيوعي، الذي ابتلع أفغانستان وعدة جمهوريات في آسيا الوسطى، وظهر اتجاه آخر مناقض يدين التدخل الأمريكي الذي ليس له من هدف سوى الضغط على دول الخليج العربي، حتى تفقد السيطرة على مواردها النفطية. وإلى جانب هذين الاتجاهين كان هناك

اتجاه ثالث ينادي بالوقوف موقف التوازن من القوى العظمى، وعدم تجاهل أي مـــن الخطرين السوفيتي والأمريكي.

اتفقت دول الخليج فيما بينها على أن مفهوم الأمـــن يتركـــز علـــى حمايـــة مجتمعاتها وأنظمتها والمحافظة على ثرواتها، إلا أنها اختلفت في نظرتها إلى وسيلة تحقيق ذلك الأمن، فهناك من يرى أن أمن الخليج لن يتحقق إلا بتســـوية مشـــكلات الحدود وهو ما ألمحت إليه قطر بضرورة إصلاح البيت مـــن الـــداخل، وأن أمـــن الخليج لا ينفصل عن الأمن القومي العربي، مهما كان لدول الخلـــيج العربـــي مـــن خصوصية.

كان للتحولات التي شهدها النظام الدولي المعاصر منذ بداية العقـــد الحـــالي تداعيات جوهرية على طبيعة وأشكال التفاعلات الدولية. وقد ساهمت منطقة الخليج العربي نظراً لأهميتها الجيواستراتيجية مساهمة فاعلة في تلك التحولات من ناحيـــة. كما كان لتلك التحولات انعكاسات وتداعيات رئيسية أثـــرت بشـــكل كبيـــر علـــى التفاعلات البينية لدول المنطقة وخلقت حالة من عدم الاستقرار الإقليمي من ناحيـــة ثانية. وتكمن أهمية التحولات التي شهدها النظام الدولي بالنســـبة لمنطقـــة الخلـــيج العربي في حقيقة الأمر أن العوامل الخارجية أصبحت تلعب دوراً رئيسياً في رســـم السياسة الخارجية لدول المنطقة وخاصة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فمن ناحية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الرئيسي في النظام الـــدولي الجديد إذ أصبح النظام الدولي آحادي القطبية تمخض عنه ممارسة الولايات المتحدة لدور "شرطي العالم". ونظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط الجيوبوليتيكية بما تحتويه من مخزون نفطي وأهمية الأمن الإسرائيلي في الاســـتراتيجية الأمريكيـــة ورغبـــة الولايات المتحدة في احتواء خطر "الأصولية الإسلامية" فقد حرصت الأخيرة علـــى تكريس تبعية دول المنطقة لها وإدارة سياستها الخارجية من خلال الإدارة بالأزمات من ناحية أخرى. وينعكس ذلك في سياسة الولايات المتحدة تجـــاه عـــدد مـــن دول المنطقة خاصة العراق وإيران من خلال سياسة الاحتواء المزدوج وقانون داماتو.

يشهد أمن الخليج تداخلاً بين أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة قل نظيرها في أي نموذج آخر. وإذا كان أمن الخليج قد ارتبط عضوياً اليوم بأمن الطاقة النفطية، فإنه ارتبط قبل ذلك ولا يزال بأمن الممرات الإستراتيجية بين الشرق والغرب.

إن الرؤية الأمريكية ترى في الخليج حليفاً قوياً لها، وترى أيضاً أن أمن الخليج من أولويات سياستها في المنطقة، فهي لا تريد أي امتداد للإرهاب الأصولي الذي تدعمه إيران من وجهة النظر الأمريكية، وتريد أن توقف عمليات الإمداد الإيراني للعراق، وتريد أيضاً أن توقف أي تهديد نووي قد يعرض إسرائيل للخطر المستقبلي، خاصة أن لدى إيران صواريخ يصل مداها إلى تل أبيب، وهذا أيضاً ما تطالب به بعض العواصم الأوروبية.

ثانياً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

جاء إنشاء مجلس التعاون الخليجي بمثابة محاولة لتطويق الأخطار الأمنية التي واجهت منطقة الخليج العربي إلا أن تشكيله على خلفية هاجس أمني، كان من شأنه الإضرار بمضمون تفاعلاته، ووضع الهموم المرتبطة بحياة المواطن الخليجي لا تحظى باهتمام بحراكه السياسي، كما أن تفصيله خصيصاً للدول الست بنظام عضوية مغلقة، قد أثار حفيظة كل من بغداد وطهران وصنعاء على السواء. إلا أن ما يحسب للمجلس – على الرغم من كل شيء – هو نجاحه في منع دوله من الانزلاق إلى الحرب، فضلاً عن قدرته على التواصل والاستمرار في بيئة إقليمية مفعمة بالتوترات.

1- تركز دول الخليج العربي الست أعضاء مجلس التعاون يصرفون اهتمامهم وجهدهم أساساً على الأمن الوطني لتلك الدول. وهم يهتمون بالدرجة الثانية بأمن الممرات المائية في الخليج العربي، غير أنهم يعتبرون حمايتها وأمنها مسؤولية دولية مشتركة وليست مسؤوليتهم وحدهم. وهم يدركون أن أمن الشاطئ الشمالي المقابل لهم يؤثر في أمنهم ولكنهم لا يتصرفون كفاعلين مؤثرين أو رئيسيين في شأن ذلك المستوى من مستويات مفهوم أمن الخليج العربي.

2- تعدد مصادر تهديد أمن دول الخليج العربية، فثمة مصادر تهديد خارجية دولية وإقليمية، ومصادر تهديد داخلية تتعلق بالتركيبة الداخلية لهذه الدول ذاتها. ولقد أدى تعدد وتنوع مصادر التهديد إلى تعدد مواز في سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الهادفة إلى مخاطبة هذه التهديدات والحفاظ على أمن تلك الدول.

3- تشكل منطقة الخليج أهمية استراتيجية سواء تعلق ذلك بالممرات أو المـــوارد وكلاهما يمثل محوراً من محاور الصراع الذي يشهده العالم الآن خاصة بـــين القوى الكبرى ، سعياً وراء النفوذ والقوة والســـيطرة علـــى منـــابع البتـــرول والممرات البحرية والتي تشكل السيطرة عليها تحكماً فـــي مصـــادر الطاقـــة العالمية وضغط على الاقتصاد العالمي.

4- إن أمن الخليج بناء على مبدأ الدفاع العربي في المستقبل المنظـــور ســـتعيقه قضايا السيادة الوطنية، كما ستعيقه قضايا التسلح التـــي منهـــا التســـلح غيـــر المدروس، وعدم توحيد المعايير والمقاييس في الأسلحة المستخدمة، والإهـــدار على المشروعات المدنية، مثل تجهيز الموانئ والمطارات للنقل الاســـتراتيجي بعد انكشاف الوضع في حرب تحرير الكويت، وسيظل الاعتماد كبيـــراً علـــى اللاعب الأجنبي وسيكون هذا اللاعب الأجنبي طرفاً أساســـياً فـــي منظومـــة العلاقات الإقليمية الخليجية، على رغم افتقاده عامل الجوار الجغرافي.

5-أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي للحالة الأمنية في منطقة الخلـــيج العربـــي والمرتبطة بالتفاعلات الإقليمية بين دول الإقليم على أمـــن الخلـــيج العربـــي ويظهر ذلك من خلال تحليل الحالة الأمنية للخليج العربي فـــي ظـــل النظـــام الدولي الجديد والتهديدات التي تعرض لها الأمن الإقليمي في تلك المرحلة.

6-بينت الدراسة أن البيئة الدولية شكلت تهديداً وتحدياً رئيسياً أمام الاســـتراتيجية الأمنية الخليجية حيث أن الأطماع الدولية للوصول إلى مراكز إنتاج البتـــرول زاد من التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي.

7-إن أمن الخليج لا يعني فقط حماية الثروة النفطية لمنطقة الخليج العربي، بـــل إن هذا الهدف لا يمثل سوى جزئية واحدة رغـــم أهميتهـــا الخاصـــة ضـــمن جزئيات عديدة تشكل فيما بينها، الهدف الأمني الخليجي الكلي وهـــو: حمايـــة وتنمية الذات والهوية والجود، التي تميز جميعها منطقة الخليج العربي، بشـــراً

وأرضاً ونشاطاً إنتاجياً ونظاماً اجتماعياً وسياسياَ وحضارة وثقافـــة وتاريخـــاً وموقعاً إستراتيجياً في السياسة العالمية المعاصرة.

ثالثاً: التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. محاولة تعزيز القدرة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال شراء صفقات من السلاح المتطور، وقد أنفقت هذه الدول مبالغ طائلة في هذا الاتجاه، ولكن مشكلة الندرة السكانية قلصت فاعلية سياسات التسلح كأداة لحماية تلك الدول.

2. توثيق الروابط السياسية فيما بين دول المجلس الست والدول العربية في مواجهة أية مصادر للتهديد الإقليمي، وقد ساعد على ذلك التجانس بين تلك الدول في الأبنية الاجتماعية – السياسية. وقد بلغت الدول الست أقصاه في هذا المجال بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية إقليمية تجمع هذه الدول وكإطار للتعاون والتنسيق بينها في مجالات السياسات الاقتصادية والأمنية.

3. لما كانت القدرة الذاتية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية غير كافية بمفردها لتأمين وضمان وحماية تلك الدول وحماية أمنها، فإنها قد اتجهت إلى إقامة تحالفات مع القوى الغربية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ثم بريطانيا وفرنسا، وشملت علاقات التحالف تلك سياسات وبرامج التسليح والتدريب فضلاً عن الوجود البحري والجوي لهذه الدول في مياه الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي وقاعدة (دييغو غارسيا)، وتكثيف ذلك الوجود العسكري الغربي في أوقات الأزمات وتأمين تسهيلات في بعض المنشآت والقواعد المحلية لتسهيل مهمات تلك القوات.

4. إن حجم التحديات والمخاطر التي تواجه أمن دول المجلس والدول العربية جسيمة بنظر أغلب المحللين الإستراتيجيين، ومن المتفق عليه أن وحدة هذه الدول واستقرارها أصبحا مستهدفين بحد ذاتهما بعد أن كان استقرارها

وثباتها هما الهدف السابق لسياسات الدول الكبرى بسبب تغير هيكل النظام الإقليمي. وثمة دلالات تشير إلى رغبة بعض الأطراف الدولية في زعزعة أمن المنطقة، والتلاعب حتى في جغرافية دول المجلس من أجل تحقيق مصالح جيواستراتيجية مكشوفة.

5 . إن حشد الأساطيل الأطلسية والمناورات الغربية البحرية الضخمة والتحرشات بين قطع الأسطول الأمريكي والزوارق الإيرانية التي جرت مؤخراً في ظل التوترات السياسية والأمنية الساخنة في الخليج لا يمكن أن توفر الأمن للخليج، بل يمكن أن تهيئ المنطقة لاشتعال حريق كارثي ينسف أمن المنطقة الخليجية كلها بل يمكن أن يشعل العالم، وهنا لا يفيد أمن المنطقة أن نسمح لتلك الحشود باستغلال المواجهة مع إيران لترويج الخطر الإيراني لتحويل الانتباه الخليجي والعربي عن الخطر الإسرائيلي بل والغربي ذاته، ثم باتخاذ هذا الخطر المصدر من الغرب كذريعة لتأكيد الوجود العسكري الغربي في الخليج العربي، إذ لا بد من مضاعفة الاهتمام بأمن المنطقة لإبعاد شبح الحروب الساخنة.

6 . ونظراً لخطورة أسلحة الدمار الشامل فإن دول المجلس مطالبة بتفعيل التعاون العسكري، وإعداد إستراتيجيات جديدة لصد الأخطار المحتملة لهذه الأسلحة وحماية المواطنين والمنشآت الحيوية وتطوير أنظمة الإنذار المبكر ونظام القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات، مع زيادة التنسيق المشترك وتبادل المعلومات على كافة الصعد، ورغم التطوير الملموس على قوة (درع الجزيرة) إلا أن دول المجلس مطالبة بتحديد الاستخدام الأمثل لهذه القوة وعدم الوقوع في سبات الارتخاء العسكري بحجة انتهاء التهديد العراقي لها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ . الكتـــب:

- أبو عامر، علاء (2004). **العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم** – عمـــان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- أمين، جلال (2001)، **عولمـــة القهـــر: الولايـــات المتحـــدة والعـــرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001**، القاهرة، دار الشروق.

- جواد، محمد علي (2006). **مضيق باب المندب: أهميته الإســـتراتيجية وتأثيره على الأمن القومي العربي**، القاهرة، مكتبة مدبولي.

- حرب، أسامة غزالي (1984). "**أمن الخليج والأمن القومي العربي**"، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

- الحسن، بلال (2003). **السعودية تفعل ما لا يجـــرؤ عليـــه الآخـــرون**، الشرق الأوسط، لندن.

- حسين، مؤنس (1974). **الدين والتطور الحضاري العربي**، ورقة قـــدمت إلى: أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي: وقائع ندوة الكويت مـــا بين 7–12 نيسان، أبريل.

- حوات، محمد علي (2006). **مضيق باب المندب: أهميته الإســـتراتيجية وتأثيره على الأمن القومي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

- رجب، يحيى حلمي، (1997)، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيـــرات الإقليمية والعالمية**.

- سوكولوسكي، ريتشارد، وآخرون (2004)، **أمن الخليج العربي.. تحسين مساهمات الحلفات العسكرية**، ترجمة الطاهر بوساحية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004

- السويدي، جمال سند، (1999)، **أبو ظبي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ط2.

- الشريدة، عبد المهدي(1995). **مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته أهدافه المعلنة علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، قضايا الخليج العربي.

- الشقحاء، فهد بن محمد، (2004). **الأمن الوطني: تصور شامل (المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات)**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- الشهراني، سعد بن علي، (2003)، **اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات**، جامعة نايف العربية، الرياض.

- الشهراني، سعد، (1999). ورقة بعنوان: **مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض27 آب.

- العجمي، ظافر محمد (2006). **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

- العجمي، ظافر محمد (2006). **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

- القطب، إسحاق يعقوب (1978). **التحضر في الوطن العربـــي**، منطقـــة الخليج العربي جغرافيا وتاريخيا، دراسة صادرة عـــن معهـــد البحـــوث والدراسات العربية،القاهرة.

- قلعجي، قدري (1992). **الخليج العربي بحر الأساطير**، بيروت: شـــركة المطبوعات.

- الكواري، علي خليفة (1996). **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلـــدان مجلـــس التعـــاون**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- الكيالي، عبد الوهاب (1990). **موسوعة السياسة**، بيـــروت: المؤسســـة العربية للدراسات والنشر، ج1.

- الكيالي، عبد الوهاب (1990). **موسوعة السياسة**، ج7.

- الكيلاني، هيثم، (1996). "**مفهوم الأمن القومي العربي- دراســـة فـــي جانبيه السياسي والعسكري**"، ص 53- 78.

- المبارك، معصومة (1999).**أمن الخليج بين الواقع والتوقعـــات**، نـــدوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وإيـــران، مركـــز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 25 كانون الثاني.

- المرهون، عبد الجليل (2007). **أمن الخليج وقضية لتســـلح النـــووي**، البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث.

- مقلد، إسماعيل (1994). **موسوعة علم السياســـة**، الكويـــت ، جامعـــة الكويت.

- نبيل شبيب، **العراق بين تحفظات أوروبا وغطرسة أمريكا**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العلاقات الخليجية – الأوروبية: الواقع وآفاق المستقبل، 2001.

- الهيصمي، خديجة (2002). **سياسة اليمن في البحر الأحمر**، القاهرة: مكتبة مدبولي.

ب – الدوريات

- إدريس، محمد السعيد (2002). **الخليج والأزمة النووية الإيرانية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، ص152

- إدريس، محمد السعيد (2006). **التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني**، مختارات إيرانية، العدد 66، ص132.

- الأشعل، عبد الله (2003)، **نشر قوات درع الجزيرة في الكويت تجسيد واضح لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك**، شؤون خليجية، العدد 33، ص 30-36

- الأشعل، عبد الله (2005)، **العالم العربي والتسلح النووي الإيراني**، مختارات إيرانية_ العدد 58، ص55.

- أعمال المجلس الاستشاري الخليجي مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية (2004). "**واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي**" **(2004)**، العربي، العدد2، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير سبتمبر 2003.

- أمين، أميل (2007). **هل يصبح نفط الخليج مدعاة للمواجهة القادمة بين الشرق والغرب**، الإمارات: آراء حول الخليج، ع28، ص7.

- الأنصاري، عبد الحميد (2006)، **متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني؟**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 18.

- بانوراما عسكرية، شؤون خليجية، العدد 36، 2004، ص26.

- البرصان، أحمد (2008)، **أمن الخليج العربي بين احتلال العراق وخريطة "الشرق الأوسط الجديد"**، مركز الخليج للأبحاث، مجلة أراء الخليج، العدد 50، 2008، ص 40 – 44.

- البسيوني، سمير زكي (2007)، **هل ينضم اليمن لمجلس التعاون الخليجي؟** مصر، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع145.

- البيلاوي، حازم (1989)، **الدولة الريعية في الوطن العربي**، ورقة قُدّمت إلى: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، تحرير غسان سلامة (وآخرون)، ج2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية، إيطاليا.

- التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية،(2001). **الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر**، في ، 2005، القاهرة، المركز، ص157-168.

- جوهر، حسن عبد الله (2001)، **منطقة الخليج العربي بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، ص97.

- خليفة، حسين علاوي (2010)، **نظرية الأمن الخليجي في القرن الحادي والعشرين: دراسة مستقبلية**، مركز الخليج للدراسات والبحوث، مجلة آراء حول الخليج، 2010 .

- الدسوقي، أبو بكر (2006). **البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليجي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 22، ص33.

- الرواس، أنور محمد (2004). **الإعلام الرسمي ومسيرة مجلس التعاون الخليجي**، الإمارات: آراء حول الخليج، ع3، ص5.

- الزيات، حسن (2006). **التساؤلات الأربعة حول إيران نووية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 20، ص44.

- سامح، راشد، (2007) ، **أزمة تشابك بين الداخل والخارج**، مجلة السياسة الدولية، العدد(168)، لبنان، ابريل ص35.

- السويداني، صابر محمد (2007). **الطريق إلى التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق المستقبل**، آراء حول الخليج، العدد42، ص27.

- صالح، نبيل علي (2004). **الإعلام الخليجي مهام ومسؤوليات**، الإمارات: آراء حول الخليج، ع3، ص37.

- الصايغ، فاطمة (2007). **الولايات المتحدة وأوروبا وقضايا الإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي**، الإمارات: آراء حول الخليج، ع29.

- صايغ، يزيد، وفوسيت ،لويس (1999) **محرران العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط ، دراسات عالمية؛** العدد 28، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، أكتوبر 2007م

- ضاعن، شاهين (2006)، **دول مجلس التعاون والتهديد النووي والإرهاب العالمي،** مجلة آراء حول الخليج، العدد 18، ص9.

- طه، ممدوح (2007)، **أمن الخليج بين التوجهات الغربية والضرورات العربية،** الإمارات، آراء حول الخليج. ع28.

- العاني، مصطفى (2005)، **الخليج وبوادر سباق تسلح جديد،** مجلة آراء حول الخليج، العدد 10، ص16.

- عرفة، خديجة (2006)، **الاندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي** ، الإمارات، آراء حول الخليج، ع20، ص3.

- عشقي، أنور بن ماجد (2006)، **أمن الخليج وسبل تحقيقه،** الإمارات، آراء حول الخليج، ع30، ص7.

- العفيفي، فتحي (2002)، **أمريكا والعراق: جذور الصراع،** دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة 12، العدد119.

- العيسوي، أشرف سعد (2003)، "**أمن الخليج في مرحلة ما بعد التسوية السلمية في الشرق الأوسط: احتمالات التعاون والصراع بين الأطراف في المنطقة**"، دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد8، ص23.

- العيسوي، أشرف سعد (2006)، **الناتو وأمن الخليج**، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 86، ص11.

- العيسوي، أشرف سعد (2007)، **الوضع الأمني في الكويت بعد سقوك نظام صدام حسين**، شؤون خليجية، العدد 48، ص27.

- فاطمة شماس (1999)، **التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، العدد 29، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.

- القطب، إسحاق يعقوب، 1978، و د. محمد غانم الرميحي، **التحضّر في الوطن العربي "منطقة الخليج العربي جغرافياً وتاريخياً"** – دراسة صادرة عن معهد البحوث والدراسات العربية– القاهرة ، 1978 ، ص 708 وما بعدها .

- القلاب، موسى حمد (2006). **السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون**، آراء حول الخليج، ص7.

- الكابلي، وديع أحمد (2008)، **مستقبل الاقتصاد الخليجي إلى عام 2025**، منتدى التنمية – البحرين، جدّه، جامعة الملك عبد العزيز، 28 آذار.

- الكتبي، ابتسام سهيل وآخرون (1999)، **مستقبل مجلس التعاون لدول الحليج العربية**، سلسلة محاضرات، العدد 29، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.

- كريستيان، كوخ (2006)، **عام صعب على أمن الخليج**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 20، ص9–15.

- كشك، أشرف محمد (2004)، **أمن الخليج بعد حرب العـراق**، مجلـة السياسة الدولية، العدد 155، ص22-26.

- مثنى، علي محمد شاطر (2008)، **واقع ومستقبل القوى العاملة فـي سوق العمل اليمني في ظل المتغيرات المحلية والخارجيـة (الإقليميـة والدولية)**، مجلة الثوابت، العدد (26).

- المجتبي، محمد فال ولد (2007). **الإصلاح السياسي في دول الخلـيج (رؤية أوروبية)**، آراء حول الخليج (الإمارات)، ع29، ص21.

- مراد، هاني، (2008)، **الإرهاب وأمن الخليج**، مركز الخليج للأبحـاث والدراسات، مجلة آراء الخليج، العدد 41، 2008.

- مصطفى، نور الدين محمد، (2008)، **المشكلات الراهنة في جنـوب آسيا وانعكاساتها على أمن الخليج**، مركز الخليج للأبحاث والدراسات، مجلة آراء الخليج، العدد 41، 2008.

- ناجي، محمد عباس (2007)، **أمن الخليج، ولوج في حيثيات صـعبة**، الإمارات، آراء حول الخليج، ع28، ص55.

- هاني عادل ديمتري (2003)، **معضلات سياسة تركيا الخارجية تجـاه الأزمة العراقية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، إبريل 2003، ص 142 .

- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2007)، **الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي (نظرة تحليلية)**، الإمارات: آراء حول الخليج، ع28، ص19.

جـ - الصحـف:

- أحمد البرصاني، سليم (2002)، **اللـــوبي الصـــهيوني والإســـتراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، السياسة الدولية، ص111.

- الحميد، طارق (2006). **إيران "أصبح في الخليج"**، صـــحيفة الشـــرق الأوسط، العدد 9998، ص22.

- خميس، حنان (2005). **الأمن القومي العربي**، صحيفة دنيـــا الـــوطن، ص8.

- الرقبة، حمود عبد الله (2006). **الخليج العربي**، صحيفة الوطن، العـــدد 11062، 11، ص12.

- سليم، عبود (2006). **أبعاد التجييش الأمريكي على إيـــران**، صـــحيفة الوفاق، العدد 2643، نوفمبر، ص74.

- عبد العظيم، خالد (2002)، **الترتيبات الأمريكيـــة فـــي منطقـــة بـــاب المندب**، السياسة الدولية، عدد 152، ص22.

- العتيبي، غسان سليمان (2006). **السياسة الإيرانية**، صـــحيفة القـــبس، العدد 1242، ص17.

- العرب، طلال عبد الكريم (2006). **الخنوع العربي والصلف الإيراني**، صحيفة القبس، العدد 12030، ص65.

- العلاف، إبراهيم خليل (2006). **القدرات النوويـــة الإيرانيـــة وأمـــن الشرق الأوسط**، صحيفة دنيا الوطن، ص16.

- علي، يوسف (2003)، **أمريكا لن تحارب العراق**، الأهرام، البرهان.

جـ – رسائل الماجستير:

- الزايد، عطا الله (2003). **العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية واثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: الجامعة الأردنية.

- القحطاني، فيصل، (2006)، **استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

هـ - مراجع المواقع الإلكترونية:

- الجبوري، عماد الدين (2009). **هل ينجح المالكي بما فشل به الاحتلال الأمريكي؟**، نقلاً عن شبكة البصرة، WWW.ALBASRAH.NET

- العزاوي، مهند (2010)، **الخليج بين التهديدات الإقليمية والتحديات الإستراتيجية**، يناير، http://www.islamonline.net2010

- **كشك، أشرف محمد (2005). القمة الخليجية 26، معضلة الأمن مجدداً**، موقع إسلام أون لاين www.islamonline.com.

- إسماعيل، محمد صادق (2008)، **أمن الخليج العربي.. قراءة في مستقبل مجهول**، 2008/3/13، من موقع إسلام أون لاين على الرابط التالي:**http://www.islamonline.netut**

- الموسوعة العربية، 2009، على الرابط الالكتروني التالي: http://www.arab-ency.com/index

- موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على الرابط التالي:http://ar.wikipedia.org/wiki

- نبيل شبيب (2002)، **العراق بين تحفظات أوروبا وغطرسة أمريكا**، موقع إسلام اون لاين الإلكتروني، 2002/9/5، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.islamonline.net

- عمرو حمزاوي (2003)، **المسكوت عنه في خطابات القوى الأوروبية ... الاتحاد الأوروبي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة**، موقع إسلام أون لاين، 2003/2، نقلاً عن الرابط التالي:http://www.islamonline.net

- عمرو الشوبكي (2003)، **المتغير الأوروبي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق**، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني، أيار 2003، نقلاً عن الرابط التالي: Islam online

- (www.cia.gov/cia,2010)

- شامية، فادي (2009)، **كيف يهدد الحوثيون وحدة اليمن؟**، شبكة الشفا الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني: www.ashefaa.com

- أبو مطر، أحمد (2009)، **من هم الحوثيون وماذا يريدون ؟**، على الموقع الإلكتروني: http://www.almasdaronline.com

- عبد الملك، أحمد (2010)، **حرب الحوثيين: أمن الخليج واليمن** ، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://marebpress.net

ثانياً : المراجع الأجنبية:

- Gabriell, Tom (1988), **Rural Change in the Persian Gulf, Journal of the Royal Society for Affairs**. Vol. 14, pp 69- 73.

- Ryu, Yong-Wook,, (2003). **The Asian Financial Crisis and ASEAN's Concept of Security**, Harvard University, pp 55- 66.

- Zanoyan, Valian (1995), **After the Oil Boom: the Holiday Ends in the Gulf, Foreign Affairs**, Vol, 74, No. 6, pp 107- 115